جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

اثر بعض المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

دعاء حاكم فليح

بإشراف

أ.م .د نادية خضير كناوي

1444هـ 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا
إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة

الاية: 188

إهداء

- إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛ فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

- إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز ...

(أمي الحبيبة) أطال الله في عُمرها.

- الى عائلتي وجميع من وقفوا بجواري ...
- الى من بذلوا أنفسهم في سبيل الوطن

شهدائنا قادتنا ...

- إلى أساتذتي الكرام ممن لم يبخلوا في الاستشارة العلمية ...

اهدي لكم بحثي هذا

الباحثة

شكر وامتنان

اللهم لك الحمد حمداً أبلغ به رضاك أؤدي به شكرك واستوجب به المزيد من فضلك اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعماً بعد نعم ولك الحمد في السراء والضراء ولك الحمد في الشدة والرخاء ولك الحمد على كل حال ، وبعد فإن واجب العرفان يدعوني ان أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة (نادية خضير كناوي) لجهودها القيمة ورعايتها العلمية التي ابدتها خلال مدة الاشراف فلها مني أصدق آيات الشكر والتقدير وجزاها الله عني كل خير.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للاساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة ورئيس اللجنة لقبولهم مناقشة واثراء هذه الرسالة، وما سيبدونه من ملاحظات علمية قيمة ستغني هذه الدراسة وستجد طريقها الى التنفيذ.

كما واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلة بعميدة الكلية الدكتورة (أ. د سوسن كريم هودان) ورئيسة قسم الاقتصاد السابقة (أ. م. د سندس جاسم شعيبث) ، ورئيس قسم الاقتصاد الحالي (أ. م.د مهند فائز السعدون)

ويقتضي الواجب ان اتقدم بالشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتور في جامعة واسط (أ. د أديب قاسم شندي)

والشكر والعرفان إلى أساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد لاسيما (أ. د كريم سالم الغالبي ، أ. د نزار كاظم الخيكاني ، أ. د امل اسمر الساعدي ، أ. د موسى خلف عواد، أ. د عبد العظيم عبد الواحد الشكري، أ. د نبيل مهدي الجنابي، أ. م. د باقر كرجي الجبوري، أ. د. فاضل عباس الشباني، أ. م. د ميامي صلال صاحب ،أ. م. د مناف مرزة نعمة)

اجد نفسي مدينة بالشكر والامتنان إلى اخوتي وزملائي في الدراسات العليا (حسين عدنان ، زينب زماط) فأسأل الله أن يوفقهم ويسدد خطاهم.

فهرس المحتويات

ت	تسلسل العنوان	رقم الصفحة
1-	الاية القرآنية	أ.
2-	الاهداء	ب.
3-	الشكر والتقدير	ج.
4-	فهرس الموضوعات	د.
5-	فهرس الجداول	ه.
6-	فهرس الاشكال	و.
7-	المستخلص	ط
8-	المقدمة	2-1
9-	الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات النقدية	53-3
10-	التمهيد	4
11-	المبحث الأول : المتغيرات النقدية / اطار نظري ومفاهيمي	5
12-	المطلب الأول: عرض النقد / مفهومه ـ العوامل المؤثرة فيه ـ مستوياته	18-5
13-	المطلب الثاني: سعر الفائدة/مفهومه ـ العوامل المؤثرة فيه ـ انواعه	26-18
14-	المطلب الثالث: سعر الصرف /مفهومه ـ العوامل المؤثرة فيه ـ انواعه	34-26
15-	المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي /اطار نظري ومفاهيمي	35
16-	المطلب الاول: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي	35
17-	المطلب الثاني: عيوب الناتج المحلي الإجمالي	36
18-	المطلب الثالث: أنواع الناتج المحلي الإجمالي	37
19-	المطلب الرابع: أهمية الناتج المحلي الإجمالي	39-38
20-	المطلب الخامس: صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي	41-40
21-	المطلب السادس: طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي	44-42
22-	المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين المتغيرات النقدية والناتج المحلي الإجمالي	45
23-	المطلب الاول: علاقة العرض النقدي بالناتج المحلي الإجمالي	47-45
24-	المطلب الثاني: علاقة سعر الفائدة بالناتج المحلي الإجمالي	51-48
25-	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي	53-51
26-	الفصل الثاني: تحليل مسار المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق	93-54
27-	تمهيد	55
28-	المبحث الأول :الاقتصاد العراقي / السمات – التحديات	67-56
29-	المبحث الثاني: مسار تطور المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)	83-68
30-	المبحث الثالث: اثر المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق	93-84
31-	الفصل الثالث : قياس أثر بعض المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي	114-95

32-	تمهيد	94
33-	المبحث الاول: توصيف وبناء النموذج القياسي	97-95
34-	المبحث الثاني: مصفوفة معاملات الارتباط واستقراريه السلاسل الزمنية	105-98
35-	المبحث الثالث : تقدير النموذج وتحليل النتائج	114-106
36-	الاستنتاجات والتوصيات	115
37-	الاستنتاجات	117-116
38-	التوصيات	117
39-	المصادر	128-119

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق M2 ومعدل نموه للمدة (2004-2020)	70
2	سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التغير في سعر الفائدة في العراق للمدة (2004-2020)	74
3	سعر الصرف الإسمي والموازي ومقدار الفجوة بينهما ومعدل التغير في سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2004-2020)	78
4	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والاسعار الجارية ومعدلات النمو لكل منهما في العراق للمدة 2004-2020)	82
5	مصفوفة معاملات الارتباط	98
6	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	102
7	استقرارية المتغيرات وفق اختبار فليبس بيرن(pp)	103
8	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	107
9	اختبار الحدود للتكامل المشترك	108
10	تقدير العلاقة في الاجل القصير	109
11	تقدير العلاقة طويلة الاجل	110
12	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	111
13	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	112

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	**علاقة عرض النقد بالمفهوم مع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2020-2004)**	**71**
2	**سعر الفائدة الحقيقي في العراق للمدة (2020-2004)**	**75**
3	**سعر الصرف الاسمي والحقيقي في العراق للمدة (2020-2004)**	**79**
4	**حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للعراق للمدة (2020 -2004)**	**83**
5	**علاقة عرض النقد بالمفهوم الواسع مع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2020-2004)**	**86**
6	**معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التغير في العراق للمدة (2020-2004)**	**89**
7	**حجم الناتج الإجمالي ومعدل التغير في العراق للمدة (2020-2004)**	**90**
8	**معدل نمو سعر الصرف الموازي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2020-2004)**	**93**
9	**Differenced GDP**	**104**
10	**Differenced M2**	**104**
11	**Differenced INT**	**105**
12	**Differenced EXCH**	**105**
13	**بواقي النموذج المقدرة والفعلية**	**114**

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة **(اثر بعض المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)** والمقدمة من قبل الطالبة **(دعاء حاكم فليح)**، قد جرى إعدادها تحت إشرافي في قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، ولأجله وقعت أدناه.

المشرف: أ.م.د. نادية خضير كناوي

التاريخ: / /2022

بناءً على توصية الأستاذ المشرف، نرشح هذه الرسالة للمناقشة.

توصية لجنة الدراسات العليا

/ / 2022

رئيس قسم الاقتصاد

أ. م.د مهند فائز السعدون

/ / 2022

إقرار الخبير اللغوي

اشهد ان هذه الرسالة الموسومة بـ **(اثر بعض المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2020-2004)** والتي قدمتها الطالبة **(دعاء حاكم فليح)** في كلية الإدارة واقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة القادسية، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي، بحيث اصبحت بإسلوب علمي خالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

الاسم:

التوقيع:

التاريخ: / / 2022

المستخلص

تناول هذه البحث تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات النقدية متمثلة بـ (العرض النقدي الواسع، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف) على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004–2020)، وهي تهدف الى التعرف على علاقة المتغيرات النقدية بالناتج المحلي الاجمالي في العراق، وقياس اثر المتغيرات النقدية عليه خلال مدة الدراسة، بينما تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي: هل تمارس السياسة النقدية ممثلة بمتغيراتها (عرض النقد الواسع ، واسعار الفائدة الحقيقية ، واسعار الصرف) أثر واضح على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004 – 2020) ؟... وتنطلق من فرضية مفادها ان للمتغيرات النقدية أثر ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي في العراق بسبب السياسة النقدية والسمة الريعية للاقتصاد العراقي، فقد تم استخدام الاساليب الكمية والوصفية في التحليل لتحديد اثر المتغيرات قيد الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي، واستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع لبيان اثر المتغيرات قياسياً، وتم اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL.

خلص البحث الى عدم وجود تأثير لكل من عرض النقد بالمفهوم الواسع وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، وتشير معلمة حد تصحيح الخطأ الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين اسعار الفائدة الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي في الامد القصير، وهناك علاقة توازنية طويلة الاجل ناشئة من قيمة عرض النقد الواسع بإتجاه قيمة الناتج المحلي الإجمالي، اما بالنسبة لأسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف فتشير النتائج الى عدم وجود علاقة توازية طولة الأجل، والسبب في ذلك يعود الى الصفة الريعية للاقتصاد العراقي، واعتماده على القطاع النفطي بشكل اساسي، إضافة إلى عدم فاعلية السياسة النقدية احيانا في التأثير على مؤشرات النمو الاقتصادي، ومن اهم التوصيات التي اكدت عليها الدراسة، ضرورة الإهتمام بتنوع القاعدة الإنتاجية والاهتمام بالترابطات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية، وعدم التركيز والاهتمام في قطاع واحد، وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، ما يجعله اكثر انكشافاً على العالم الخارجي، فضلا عن التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى لتحقيق الهدف المشترك بينهم، بما يحقق زيادة النمو الاقتصادي.

مقدمة:

تَعد السياسة النقدية احد اهم ادوات السياسة الإقتصادية للدولة، ولما كانت السياسة النقدية احد فروع السياسة الاقتصادية فانها تعد عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار الاقتصادي كهدف تعمل على تحقيقه منظومة السياسة الاقتصادية، ولمتغيرات السياسة النقدية الاثر الواضح على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي لاي إقتصاد في العالم ،أما بخصوص واقع الإقتصاد العراقي، فإن البنك المركزي يتمتع بإستقلالية وفق القانون، إلا أنه بحكم طبيعة الإقتصاد العراقي، الذي يعتبر احادي الجانب فإن هناك سيطرة واضحة من قبل السياسة المالية على قرارات البنك المركزي، وهذا يتبين من خلال الإنفاق العام، حيث يقوم البنك بتنقيد تمويل العملة من الدولار الى الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية الدولار وكما هو معلوم فإن استخدام متغيرات السياسة النقدية يَتبع طبيعة نظام المتغيرات المؤثرة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير، مع فوارق في توجيهات المتغيرات بقصد التأثير على اي نقص ، وبغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي يبقى عرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة احدى متغيرات النشاط الاقتصادي فبعض الدول تعتمد في توجهاتها عرض النقد بالاتجاه الذي يؤثر في التضخم او اي من المتغيرات كاستقرار سعر الصرف او استقرار الاسواق المالية او حتى تحقيق نمو في الناتج والعمال.

وفي ضوء ما تقدم فان هذه البحث ينصرف الى بيان اثر المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020).

اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث في بيان مسار السياسة النقدية والتاثير الفاعل لمتغيراتها على الناتج المحلي الاجمالي ، كذلك امكانية اتباع سياسة نقدية تؤدي الى تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والانفاق الحكومي للحيلولة دون حدوث ضغوط تضخمية في ظل الصدمات والتحديات المالية التي تحصل في اغلب البلدان الريعية بسبب اعتمادها على العادات النفطية في موازناتها الحكومية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

هل تمارس السياسة النقدية ممثلة بمتغيراتها (عرض النقد الواسع ، واسعار الفائدة الحقيقية ، واسعار الصرف) أثر واضح على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004 – 2020) ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ان للمتغيرات النقدية أثر ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي في العراق بسبب السياسة المالية التدخلية والسمة الريعية للاقتصاد العراقي .

هدف البحث:

ان الهدف من هذا البحث يتحدد بالتعرف على علاقة المتغيرات النقدية بالناتج المحلي الاجمالي في العراق، وقياس اثر هذه المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول، يشتمل الفصل الاول على الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي ويتضمن ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول توضيح مفهوم كل من (العرض النقدي ، سعر الفائدة ، سعر الصرف) والمدارس الفكرية المفسرة للمتغيرات النقدية ، بينما يشتمل المبحث الثاني على الاطار النظري والمفاهيمي للناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن العيوب الناتجة من استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي مع بيان طرق قياسه ، ويتطرق المبحث الثالث الى العلاقة النظرية بين المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي اما الفصل الثاني فيشمل تحليل مسار المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق ، ويتضمن المبحث الاول الاقتصاد العراقي:السمات/الخصائص، في حين خصص المبحث الثاني لبيان مسار تطور المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004_2020)، ويتناول المبحث الثالث أثر المتغيرات النقدية قيد الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، والفصل الثالث يتضمن قياس أثر بعض المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: (2004–2020)

الحدود المكانية: العراق

الفصل الاول

الاطار النظري والمفاهيمي

للمتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي

- المبحث الاول : المتغيرات النقدية والمدارس المفسرة لها ، الأطار النظري والمفاهيمي
- المبحث الثاني : الناتج المحلي الاجمالي، الاطار النظري والمفاهيمي
- المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين المتغيرات النقدية والناتج المحلي الإجمالي

تمهيد

ان دراسة العلاقة بين المتغيرات النقدية، وبيان اثرها على الناتج المحلي الاجمالي ، وشرح فروعها وأرقامها التحليلية، يعطي تلخيصا لمفهوم عمل هذه المتغيرات في رسم الخطط الإستراتيجية، التي تعتمدها الدول في بناء إقتصادياتها، أو التنبؤ بما سيصدر عنها من إفرازات مستقبلية هذا كله ولفهم الأدوار التي تلعبها تلك المتغيرات، وما يحكمها من عوامل إقتصادية بالغة الأثر، تترك بصمتها الواضحة على أي إقتصاد ، بصرف النظر عن مدى قوته وضعفه، فلا بد من التطرق بشيئ من الإيضاح لتلك المتغيرات، وفهم المحتوى الإقتصادي الواسع، في التعبير عن ترابطها، وكيفية التعامل مع معطياتها، بما يرسم النظرة الواضحة لبناء قاعدة إقتصادية رصينة، تكون منطلقاً لإقتصاد تحكمه عوامل القوة عن إتخاذ القرارات.

المبحث الاول/ الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات النقدية

المطلب الاول: عرض النقد / مفهومه ـ العوامل المؤثرة فيه ـ مستوياته

اولاً: مفهوم عرض النقد

تعددت وتطورت مفاهيم العرض النقدي والهدف منها هو القياس الدقيق لعرض النقود عبر الزمن في ظل تعدد وتنوع الموجودات وإمكانية تأثيرها على النشاط الاقتصادي فضلاً عن حاجة السلطات المعنية لبيان أثر الخطوات والسياسات المتخذة لمعالجة المشاكل الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرسومة كذلك توفير الاحصاءات عن النقود المتوفرة على اعتبار ان العرض النقدي من المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وقبل البدء في بيان عرض النقود يجب ان نتطرق الى مفهوم النقود بشكل عام ،إذ اختلفت التعاريف باختلاف الفترات الزمنية اذ ركز بعض الاقتصاديين على جوهر النقود بينما ركز البعض الاخر على الوظائف التي تقوم بها ، وتعرف النقود بالمعنى الاقتصادي على انها أي شيء يلقى قبول عام بين افراد المجتمع وتستخدم كأداة لسد ثمن السلع والخدمات التي يقوم الافراد بشرائها وتستخدم ايضاً لسداد الالتزامات والديون[1] ، ويمكن الاشارة الى الاصل اللغوي لكلمة النقود (إذ تعد النقود جمع لكلمة نقد والتي هي مصدر الفعل نَقَدَ أي ميز الدراهم الجيدة عن الزائفة، وقيل درهم نقد أي درهم جيد واصبحت فيما بعد أسماً لوسيطة التبادل وصار معناها مرادفاً للدينار والدرهم وهذا لا يستبعد من الناحية اللغوية، فعند الاكثار باستعمال الوصف يقوم مقام الموصوف ولا يحتاج لتقدير الموصوف ويعود أصل كلمة نقود في اللغة العربية إلى معناها من أجرة للعمل والتي تمثل العملة واستمرار التعامل والاستعمال وأصبحت تعني النقد والذي يدفع كأجرة عمل للعامل)، (بينما يرجع اصل كلمة Money باللغة الانجليزية إلى الرومان وبالخصوص الإلهة Juno التي تحل في معبد كابيتولاين جوبتير Temple of Capitoline Jupiter والذي تحفظ بداخله الاموال (مسكوكات ذهبية، فضة، برونز) وتعرف الإلهة باسم جونو مونيتا Juno Moneta التي تعمل على حماية الاموال المحفوظة في المعبد الواقع في روما خلال عام 344 قبل الميلاد، ولاحقاً أصبح هذا المعبد بمثابة دار للسك والحفظ ، وكذلك

---

(1) حمد سعيد السمهوري ،اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الاردن،2012،ص39

فـان كلمـة نقـود Money مشـتقة مـن اسـم هـذه الالهـة Moneta[1])ءئ ، ويتفـق اغلـب الاقتصاديين على اهمية النقود ودورها الفاعل في اقتصاديات العالم فهي تعد نقطة تحول مهمة في الانشطة الاقتصادية لأنها تؤثر بشكل كبير ومباشر على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم والكساد، كما يجب التمييز بين العرض النقدي والاساس النقدي (كمية النقود) فيعرف العرض النقدي بأنـه ((اجمـالي وسـائل الـدفع المتداولـة فـي اقتصـاد معين وفترة معينـة))، بينمـا يعرف الاساس النقدي بأنه((كمية النقد الذي يقوم البنك المركزي بإصداره)) كما يحتكر هذه العملية على خلاف العرض النقدي الذي تتحكم به عوامل اخرى ، ويعرف عرض النقد (money supply) بأنـه((مجموعـة وسـائل الـدفع التـي تسـتخدم وتتـداول فـي مجتمـع معين وخـلال مـدة زمنية معينـة)) [2] ، كما يعد من اهم الادوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية والتي يمثلها البنك المركزي من خلال التأثير على المتغيرات ذات العلاقة .[3]

وتأخذ السلطات النقدية على عاتقها الاهداف الاقتصادية الكلية عند اصدار النقود الامر الذي يستدعي تنظيمها بهدف توفير معدلات نمو عالية وتوازن اقتصادي متكامل ،إذ يرتبط مفهوم تطور المعروض النقدي بتطور الوظائف التي تعمل من أجلها النقود إذ عرفت في بادئ الامر بناءً على وظيفتها التبادلية واستعمالها بوصفها أداة للتبادل والدفع في تلك الحقبة كونها مقبولة بشكل عام بالتالي هو يضم مجموعة العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية وتمثل اجمالي وسائل الدفع الاساسية[4] ،وعليه يحدد مفهوم العرض النقدي بما يتلائم مع السياسات النقدية التي بدورها تسعى إلى تحقيق عدة أهداف التي يسعى الى تحقيقها واضعو السياسات الاقتصادية ويرتبط مفهوم عرض النقد مع الوظائف التي تؤديها النقود ،إذ نلاحظ ان المفهوم الأولي للنقود تم تحديده بناء على دورها كأداة للتبادل فقط، إذ عرفت بأنها ((كل شيء يستخدم كأداة تبادل او أداة دفع وتحظى بقبول عام)) [5] ونتوصل هنا الى ان عرض النقد يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يمتلكها الناس في رصيدهم البنكي او في التداول بالتالي هو يمثل رصيدا" نقديا"

---

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الأعرجي، اساسيات النقود والبنوك، ط1 ، 2016، ص 15-16.

(2)عـوض اسـماعيل الـدليمي ،النقـود والبنـوك ، وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي ،جامعـة بغداد،1990،ص106.

(3)مناور فريح حداد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002،ص120.

(4) عزمي وصفي عوض، تقديرات عرض النقد في فلسطين ،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، فلسطين، 2012، ص23.

(5) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الأعرجي، مصدر سابق ،ص68 .

وليس تدفقاً نقدياً والرصيد النقدي يعني كمية النقود التي تكون بحوزة الافراد و تقاس في لحظة زمنية معينة، بينما يعرف التدفق النقدي على انه((كمية النقود التي تقاس خلال فترة زمنية معينة))[1] .

ومما سبق ذكره ، يرى الباحث ان عرض النقود يعبر عن القدرة الشرائيّة عند الأفراد، ويشار له بتوافر النقود؛ أي أن الأصول السائلة في القطاع الاقتصادي تعتمد على تبادل الخدمات والسلع، وتؤدي زيادة عرض النقود إلى ارتفاع المستوى العام للاسعار ، ينتج عنه انخفاض معدلات الفائدة والتي تمثل عامل جذب للاستثمار تزداد معه الدخول وحجم الناتج المحلي الاجمالي(نتيجة للعلاقة العكسية بين اسعار الفائدة والاستثمار) ، وبالاستمرار يؤدي الى ظهور تضخم اقتصاديّ، أمّا انخفاض عرضها فينتج عنه انخفاض المستوى العام للاسعار وانخفاض الاستثمارات نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة ،بالتالي تنخفض الدخول وينخفض معها حجم الناتج المحلي الاجمالي .

[1] عبدالله رزاق الحجار، الاقتصاد الكلي، ط1، دار منهل اللبناني، بيروت – لبنان، 2006، ص ٧٥

ثانياً: النظريات المفسرة لعرض النقد:

وهناك عدة نظريات اقتصادية تفسر عرض النقد ومنها:

أ- النظرية الكمية للنقود

تقوم النظرية الكميه للنقود(الكلاسيكية) على عدة افتراضات منها ، تتوقف القيمة الحقيقة للنقود اي القوة الشرائية على العلاقة بين كميه السلع والخدمات التي بالإمكان شرائها و بين كميه النقود، ثبات حجم المعاملات، ثبات حجم الدوران، يشتق الطلب على النقود من الطلب على السلع والخدمات، وطبقا لآراء الكلاسيك يؤدي التغيير في كميه النقود الى حصول تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار (فالتغير في مستوى الاسعار هو متغير تابع للمتغير المستقل كمية النقود)، الامر الذي جعل الكلاسيك يعتقدون بإمكانيه السلطات النقدية في التحكم بمستويات العرض النقدي من خلال تحديد الكميه المتداولة للنقود و افتراضهم ايضا في امكانية وصول النظام الرأسمالي الى تحقيق الأعمال الكاملة في ظّل المنافسة ان هذه النظرية تهتم و بشكل اساسي بتحديث قيمه النقود وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار من خلال أسباب حصول تغيير في مستويات الاسعار نتيجة التغير في (كميه النقود) عرض النقود وان الزيادة في المعروض النقدي يؤدي الى انخفاض قيمته الشرائية كما تلخص هذه النظرية بوجود علاقه سببيه طرديه بين التغيير في كميه النقود المتغير المستقل وتغيير المستوى العام للأسعار المتغير التابع خلال افتراض ثبات العوامل الاخرى وبقائها على حالها اذ انه يصعب بقاء العوامل الاخرى ثابته في الاجل الطويل لذلك ينصب تحليل هذه النظرية على الاجل القصير فقط [1].

ب: معادلة التبادل لفيشر ومعادله كامبردج

1- معادلة التبادل لفشر :- بين الاقتصادي صاحب الاصول الأمريكية فيشر نظرية النقود وصورتها المنفتحة خلال 1911، إذ قام بتوضيح العلاقة بين كميه النقود الكلية(المعروض النقدي) وحجم الإنفاق الكلي للسلع والخدمات اذا اعتمد معادلة التبادل لشرح العلاقة السببية التي عن طريقها يحدد المستوى العام للأسعار و حسب الصيغة الاتية:-

---

(1) احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000 ص97-98-99 .

$$MV = PY \quad .....(1)$$

M: كمية النقود الكلية

V: سرعة دوران النقود(عدد المرات التي يتم فيها استخدام وحدة النقد خلال فترة من الزمن لشراء سلعة او خدمة)

P: المستوى العام للاسعار

Y: حجم المعاملات

توضح هذه النظرية الأهمية التي تكمن في التغيرات الحقيقية للنقود بالنسبة لباقي العوامل التي ممكن ان يكون لها تأثير على الائتمان اذ يرى انصار هذه النظرية ان كميه النقود هي العامل المؤثر والفاعل في تحديد مستويات الاسعار والتناسب الذي يحصل بينها عكسياً، بالتالي تقوم هذه المعادلة في تحديد كل العوامل المتفاعلة بأسلوب مباشر في تحديد المستوى العام للأسعار [1]، ويمكن القول هنا ان الكلاسيكية تعتبر السياسة النقدية سياسه محايده تتمثل في خلق النقود من اجل معاملات بالتالي فان حجم المعاملات هو الذي يحدد كم النقود المطلوبة والتي تقوم السلطة النقدية بإصدارها ،لاقت هذه النظرية العديد من الانتقادات اهمها انها لم تكشف عن اسباب التغيرات التي تحدث لقيمه النقود والقوى التي تتحكم بها ،وتجاهلت تأثير سعر الفائدة في المستوى العام للأسعار، اهتمت بوظيفه الوسيط في المبادلات واهملت باقي الوظائف، فضلاً عن عدم صحة الافتراض القائم على ان التغيير في المستوى العام للأسعار يتم تبعا لكميه المعروض النقدي وعدم تأثره بالعوامل الاخرى اذ قد تتغير الاسعار نتيجة الاسباب غير النقدية أيضاً مثل فشل الموسم الزراعي[2].

---

(1) لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010 ، ص 43.

(2) بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010،ص24-25.

2- معادلة كامبردج" نظرية الأرصدة"

يبدأ مدخل نظرية كامبردج بنموذج سوق النقود والذي يتكون من عرض النقد والطلب عليه وتتميز معادلة كامبردج عن باقي المعادلات في تناولها لفكره الطلب على النقود وعملية ربط المستوى العام وحجم الطلب عليه وليس بالكمية فقط كما توضح لنا وظيفة اخرى للنقود وهي مخزن للقيمة من خلال المعادلة التالية:-

$$\boldsymbol{MK = PY} \quad \ldots.(2)$$

M: كمية النقود الكلية

K: الكمية التي يحتفظ بها افراد المجتمع من الدخول بقصد المعاملات

PY: الناتج القومي الاجمالي

ومثل ما هو الامر في معادلة فيشر اذ تفترض ثبات كل من V وY في الاجل القصير بالتالي فالعلاقة قائمة بين P و M مما يعني ان اي تغيير يحصل في كميه النقود للتداول يؤدي بدوره الى حصول تغيير الرقم القياسي للأسعار (سلع وخدمات نهائية).

ج:عرض النقود في اطار النظرية الكنزية

يشمل العرض النقدي عند كينز النقود الورقية والمعدنية التي يقوم البنك المركزي بإصدارها بالإضافة الى نقود الودائع والتي تحتل نسبه كبيره من الكتلة النقدية في اقتصاديات العالم المتطورة ويشمل ايضا العقود الكتابية حيث يعد العرض النقدي غير مرن مقارنه متغيرات سعر الفائدة وهذا ما يبرر رسم منحنى عرض النقد من الشكل الموازي لمحور سعر الفائدة .[1]

د: عرض النقد في اطار النظرية النقدية لفريدمان

حسب وجهه نظر فريدمان يُعدّ المعروض النقدي المحدد الاساسي لمستويات العمالة والناتجة في المدة القصيرة ومستويات الاسعار خلال المدة الطويلة ويؤكد على انخفاض سعر الفائدة في بادئ الامر فقط عند حصول زياده في عرض النقد تؤدي بدورها الى زياده الطلب الكلي وبالتالي زياده الدخل وبالنتيجة سيزداد معها الطلب على النقود و مستويات الاسعار مما يؤدي

(1) مليلي ايمان، محددات عرض النقد في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة ماجستير، 2019،ص26.

الى انخفاض القيمة الحقيقية للعرض النقدي ويرى أيضاً عدم وجود أثر للعرض النقدي على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل ينحسر الأثر على مستوى الأسعار في الاجر القصير على الانفاق والدخل يعتبر فريدمان ان العرض النقدي متغير خارجي مستقل تماما وذا دور فاعل في السياسة النقدية ويتم التحكم به كلياً من قبل البنك المركزي فقط ويوفر الوسائل ذات تأثير على السيولة البنكية من خلال تدخله بالأسواق النقدية والتأثير على معدلات الاحتياطي الاجباري والضمان نتيجة هذا التدخل يشترط ان يكون المعروض النقدي ومتغير مستقل عن النظام(الطلب على النقود) بمعنى عدم تأثره بطلب الاعوان الاقتصاديين .[1]

ثالثاً :العوامل المؤثرة في عرض النقد

هناك العديد من العوامل المؤثرة على عرض النقود ومن اهمها:

1- نسبة احتياطات المصارف من النقود التي تحتفظ بها لتغطية ودائع الجمهور ولتواجه السحب النقدي عليها بما يضمن تأمين السيولة للجهاز المصرفي.

2- ميول الناس وعاداتهم في التصرف بالنقود كنسبة ما يرغبون بالاحتفاظ به من نقود اعتيادية للتداول او نقود الودائع.

3- السياسات المالية والنقدية: حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات ففي حالة تخفيض النقود مثلا تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو دخول السوق المفتوحة (الحرة) في هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاثنين معا أو لجوئها إلى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام[2] .

4- مقدار ما متوفر من النقد في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما فيها حجم العملة التي تصدرها السلطات النقدية المركزية أو الحكومات ، إذ تسمح سياسة البنك المركزي بتوفير نسب الائتمان وكلفته وكذلك المقادير المتوفرة من الذهب

---

(1) علية عبد الباسط عبد الصمد، اثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، 2011 ،ص73 .

(2) محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الاقتصادية، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020، ص 83.

، كما يعد البنك المركزي وسيلة الدولة التي تستطيع من خلالها التحكم بالمعروض النقدي من خلال الية المضاعف النقدي والذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية(commercial banks) في خلق الائتمان او عملية اصدار نقود قانونية (legal money).[1]

5- التوسع الاقتصادي: يمكن للحكومة في ضوء التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود إلا إنها تلتزم بمعايير صارمة للمحافظة على التوازن في الاقتصاد ولذلك يجب عليها أن تلائم عرض النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة لديها بمعنى أن تغير عرض النقود يجب أن يتلائم مع الوضع الاقتصادي .

6- تطور النظام المالي: كلما تطورت الأنظمة المالية أدت إلى خلق انواع جديدة من الاصول المالية كأشباه النقود، وكذلك إلى دخول رؤوس أموال جديدة وأجنبية في الاستثمار

7- مقدار الطلب على الائتمان، إذ تزداد قابلية المصارف التجارية بصورة اكبر في عملية منح الائتمان عندما يزداد حجم الودائع تحت الطلب (demand deposits)مقارنتا" بنسبة العملة في التداول من خلال فاعلية عرض النقد الى قاعدته.[2]

رابعاً: مستويات عرض النقد

هناك عدة مستويات لعرض النقد وتتمثل هذه المستويات بالآتي:

1. القاعدة النقدية (الأساس النقدي) Monetary Base (M0)

يقصد بها مجموع العملة في التداول مضاف اليها ودائع البنوك لدى البنك المركزي والتي تمثل احتياطات البنوك النقدية لدى البنك المركزي، فالبعض منها مفروض بحكم القانون والبعض الاخر يرجع إلى طبيعة وسلوك المصارف التجارية من حيث رغبتها في إضافة احتياطات نقدية تزيد عن المستوى المطلوب الاحتفاظ به قانونياً وما دامت هذه الودائع تشكل نسبة من العرض النقدي، وبالتالي فان أي توسع في حجم الاحتياطات النقدية يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للمعروض النقدي، لذلك فان السلطات النقدية لها القدرة على تغيير عرض النقد من خلال

---

(1) عبد المنعم السيد علي ، نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2004، ص298.

(2) محمد الفاتح محمود المغربي ،النقود والبنوك ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة – مصر ،2018، ص69.

مراقبة الأساس النقدي على اعتبار ان التحكم فيه يتيح للسلطات النقدية التحكم في الودائع والتي تخلقها المصارف التجارية [1].

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق Broad Money Supply (M1)

يقصد به مجموع العملة في التداول داخل القطر خلال فترة زمنية معينة ويطلق عليها (بالكتلة النقدية) ويرمز لها بالرمز (m1) أي أنه يضم كمية العملة المستخدمة في التداول وتكون على شكل أرصدة نقدية اذ تعد من وسائل الدفع الفورية مثل النقود الفورية والمساعدة فضلاً عن الودائع الجارية في البنوك التجارية للقطاع الخاص ، يتضح ان هناك طرفين يحددان عرض النقد الضيق هما البنك المركزي والمصارف التجارية و تعتمد المفاضلة في استخدام الوحدات الاقتصادية فيما بينها على عدة عوامل منها الوعي المصرفي لدى الجمهور ومدى كفاءة الجهاز المصرفي التجاري ، ويعد المعروض النقدي التزام ودين على البنك المركزي باعتباره الجهة المسؤولة عن اصدار العملة المتداولة عند الجمهور بالاضافة الى مهمة البنوك التجارية في خلق الائتمان وهاتان المهمتان تمثلان دينا" على الجهاز المصرفي وحقا" للجمهور ، فالتعايش بين مختلف اشكال النقود لا يعني بالضرورة التزام وجود نسب متساوية أو ثابتة فيما بينها ،كما وتختلف نسبة كل مكون من وسائل الدفع للقيمة الاجمالية من بلد لآخر وبالعموم يمكن الاشارة إلى ان اهمية الودائع الجارية بالنسبة لعرض النقد تزداد مع تزايد وتنوع المؤسسات النقدية الوسيطة وغير النقدية مصحوبة بارتفاع في معدلات الوعي المصرفي من قبل الجمهور بالنسبة للتعامل مع المؤسسات لأغراض الاقتراض والايداع وانتشار قبول الشيكات في معاملات التسديد فضلاً عن الاستثمار المالي وبالتالي سيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالعكس[2].

ويعبر عنه حسب المعادلة التالية:

$$M1 = C + DD \dots\dots\dots (3)$$

إذ ان: (Currency) (C): هي العُملات المُتداولة بين الجمهور من الأفراد، وتتكوّن من مذكرات التداول ،تداولات العُملات النقديّة ،احتياطات النقود عند كافة المصارف.

---

(1) Begg, David , Fischer ,Stanley & Dornbusch , Rudiger, 1984,economics – British Edition, Mc Graw – Hill Book Co

(2) سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ،النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري للنشر ، 2016اولى،ص47 .

(Demand Deposits) (DD):(الودائع تحت الطلب)هي الودائع الماليّة الخاصة بالأفراد ضمن حسابات المصارف التجاريّة [1].

3. عرض النقد بالمفهوم الواسع Broad Money Supply (M2)

ويطلق عليه ايضا" مصطلح السيولة الداخلية او المحلية ويرمز له بالرمز (m2) ويتكون من عرض النقد الضيق بالاضافة الى الودائع الزمنية الآجلة والودائع الخاصة بالادخار عند البنوك المركزية وتم التوصل الى هذا المفهوم بنائاً على طروحات Milton, anna Schwartz friedman وذلك لان عرض النقد الضيق لا يمكنه التعبير بصورة دقيقة عن كميات النقود المتاحة داخل الاقتصاد كما ان المفهوم الواسع يعطي الصورة المناسبة والدقيقة لحجم النقود الكلية والحجة هنا ان تطور الهيكل المالي لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة يوفر كميات متنوعة من الموجودات والتي يمكن ان تتحول بوقت قصير الى وسائل دفع بسهولة جدا".[2]

كما ان عرض النقود الواسع (M2) مميّز عن (M1) ؛ وذلك لأنّ الودائع الادّخاريّة في حسابات توفير البريد ليست سائلة كالودائع تحت الطلب، كما أنّ توفير الودائع الماليّة في مكاتب البريد يعدُّ أكثر سيولةً من الودائع لأجل في المصارف ، وتعرف النقود بمعناها الموسع بعرض النقود (M2) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M2)هي:

$$M2 = M1 + TD + S \ldots\ldots (4)$$

إن هناك جملة من الأسباب التي استدعت التوسع في مفهوم عرض النقود أهمها:

تطور الهيكل المالي للاقتصادات البلدان المتقدمة مما استدعى توافر طائفة متنوعة من الموجودات المالية والتي تكون قابلة التحويل الى وسائل دفع بسهولة وبكلفة منخفضة وذات قدرة على محاكاة وظيفة النقود كمخزن للقيمة ،كما ان حسابات الودائع الآجلة والتوفيرية تُتيح الفرصة للوحدات الاقتصادية من أجل الحصول على الدخل في صورة فائدة ، و يوفر سعر الفائدة هذا آلية فعالة لتراكم الموجودات المالية عند الأفراد فيعتمد عرض النقود الواسع (M2) على عاملين هما:

---

(1) Simon Neaime , the Arab economics : monetary and financial implication of euro-currency , arab economic , journal ,no 24 , summer 2001

(2) Michael b Charles, Macroeconomics ,scond edition,oxford university,press Inc,New york,1998

أ . قدرة الجهاز المصرفي على اصدار العملة وخلق الودائع المرهونة بزيادة القدرات الانتاجية والتصديرية للاقتصاد القومي.

ب . الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والإدخار[1].

4. عرض النقد بالمفهوم الاوسع Broader Money Supply (M3)

ترجع جذور عرض النقد الاوسع الى المساهمات العلمية لعدد من الاقتصاديين في انكلترا وامريكا ، ويعتبر تقرير راديكلف المنشور عام 1959 من اوائل الابحاث التي اولته اهمية قصوى اعقبه كتاب شو Show الصادر عام 1960 بعنوان Mony in atheory of finance

نتيجة التطور النقدي الحاصل في البلدان المتقدمة فأنها اخذت معنى اشمل لعرض النقد فضلاً عن تطور أسواقها المالية وظهور الابتكارات لأنواع جديدة من المشتقات المالية ، إذ تمت إضافة بعض أنواع الودائع ذات الآجال الطويلة ضمن مكونات العرض النقدي بالمعنى الاوسع واستبعدت من عرض النقد الواسع وتكون هذه الودائع مودعة في المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية مثل مصارف الإقراض والادخار والتي تزداد اجال سدادها عن سنتين ، ويتكون من عرض النقد الواسع بالإضافة الى الودائع التي تخلقها المؤسسات الحكومية ضمن النشاط الاقتصادي ويرمز له بالرمز (m3) وذلك بسبب التطور الحاصل على الصعيد المالي والنقدي بالإضافة الى تطور الاسواق المالية وظهور المؤسسات المالية الوسيطة وقيامها بابتكار نواع مختلفة من المشتقات المالية وبشكل عام تشكل الودائع الآجلة قيمة للمخزون الذي يمثل مدخرات الأفراد والتي لا تشكل المخزون السائل كما تسهل عملية الحصول على قروض مصرفية ، وبما يتفق مع قيمتها ، وبالإمكان السحب على هذه الودائع مقابل التخلي عن فوائدها الخاصة[2]، ويعبر عنه وفقا للمعادلة التالية:[3]

$$M3 = M3 + Time\ Deposits\ at\ Banks \quad \ldots.(5)$$

---

(1)هيل عجمي جميل الجنابي ، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23،العدد2، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة ال البيت، عمان.،ص87 .

(2)مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،2006،العدد الحادي عشر ،ص26.

(3) المصدر نفسه ، ص7.

إذ تشكل الودائع لأجل بشكل عام قيمة المخزون التي تمثل مدخرات الأفراد، ولا تشكل مخزوناً سائلاً، وتسهل الحصول على القروض المصرفيّة مقابل قيمتها، ويمكن سحب هذه الودائع؛ من خلال التخلي عن الفوائد الخاصة بها .

5. عرض النقد بمقياس السيولة (M4)

أو يطلق عليه أيضاً السيولة العامة للاقتصاد ويشمل هذا المقياس مجموعة أوسع من الموجودات المالية قصيرة الاجل والتي يمكن تسديدها في اقل من سنة وتمتلك بعض خصائص النقود ويتكون من عرض النقد الاوسع مضافاً إليه الاصول النقدية لدى الوحدات الاقتصادية غير المصرفية والتي تتميز بالسيولة العالية واستحقاقها للدفع ضمن فترات قصيرة تتراوح بين(3_6) أشهر كالأوراق المالية العامة والاوراق التجارية والودائع الحكومية والسندات التي تقوم بإصدارها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية[1] ،أي انه يساوي مجموع الاصول النقدية والمالية عالية السيولة+ m3 = m4

خامساً : دور البنك المركزي في التحكم بالعرض النقدي

يعتبر البنك المركزي هيئة مستقلة من هيئات الدولة، تعمل على إدارة وتنفيذ قوانين السلطة النقدية والتي بموجبه تحدد ادواتها وواجباتها[2]،نظراً لأهمية السياسة النقدية في الحياة العامة والاقتصادية على وجه الخصوص، ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، باعتبار هدف السلطة النقدية في اتخاذ القرارات التوسعية والانكماشية بمنحها امكانية السيطرة على البنوك التجارية والنظام المصرفي[3] .

---

(1) عبد الحسين جليل الغالبي وكاظم سعد الاعرجي، مصدر سابق ،ص49

(2) هشام جبر، ادارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص30

(3) احمد زهير شامية، صالح خصاونة، محمد ظافر، مبادئ الاقتصاد، ط 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010 ،ص240.

يوجد ثلاث ادوات هدفها التأثير على حجم احتياطات النظام المصرفي لكي يستجيب إلى السياسة النقدية التي ينفذها باعتباره المشرف الاول على العمل الائتماني والمصرفي وله القدرة في التحكم بالمعروض النقدي والذي يحقق التوازن في قيمة النقد المحلي، والأدوات هذه على التوالي هي سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة وسياسة نسبة الاحتياطي القانوني[1]:

1- سياسة سعر الخصم والمتمثلة بنسبة محددة من سعر الفائدة تمنحها البنوك التجارية للبنك المركزي مقابل إعادة خصم الاذونات والكمبيالات أو مقابل تقديمه القروض لها والتي يهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، إذ استخدم بنك انكلترا سعر الخصم باعتباره الاداة الاولى والوحيدة طيلة القرن التاسع عشر ، إذ يقوم البنك المركزي باتباع السياسة الانكماشية في أوقات الرواج الاقتصادي والتي تهدف إلى تقليل حجم النقد المتداول من خلال رفع سعر الخصم والذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة في الاسواق ومن ثم ينخفض طلب الأفراد على الاقتراض من البنوك . وبالعكس في حالة الركود إذ يقوم البنك المركزي باتباع السياسة التوسعية والتي تهدف الى زيادة حجم النقد المتداول من خلال خفض سعر الخصم والذي يؤدي الى إنخفاض اسعار الفائدة في الاسواق المالية ومن ثم يزداد طلب الافراد على الاقتراض من البنوك .

2- سياسة التغير في الاحتياطي القانوني والتي تستخدمها البنوك المركزية لمكافحة الفساد ويخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية لإطلاق الحرية لبعض الأرصدة النقدية المحبوسة في خزانتها ان الأرصدة الدائمة المتوفرة لدى البنك المركزي والذي يمكن البنك المركزي من تقديم القروض بشكل اكبر بالتالي يزداد مستوى التشغيل والناتج المحلي الاجمالي، بينما يعمل البنك المركزي في حالات التضخم على رفع نسبة الاحتياطي النقدي لديها للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ما يضطر البنوك إلى التوقف عن منح الائتمان لمدة محددة،[2] لكي تستطيع رفع رصيدها النقدي لدى البنك المركزي لرفع نسبة الاحتياطي الجديد، وعلى هذا الأساس فإن البنوك المركزية تؤثر وبشكل مباشر على استقرار البلد على المستوى الاقتصادي من خلال التدخل في جميع العمليات المالية والنقدية، اذ يقوم البنك المركزي بوظيفة

---

(1) Arnold, Roger, Macroeconomics, Thomson Sourth Western, USA, 2008,P249.

(2)حداد أكرم ومذلول، مشهور،النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص188.

خلق النقود وفي الوقت نفسه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في عملية خلق نقود الودائع في إطار السياسة النقدية والتي تسعى بدورها لخدمة أهداف محددة[1].

3- عمليات السوق المفتوحة إذ تعتبر عمليات السوق المفتوحة واحدة من اهم الادوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود (money supply)وذلك لسرعة حدوث الاثر المطلوب وكذلك خلوها من أي اثار تضخمية قد توجد في الادوات الاخري ، يقوم البنك المركزي بعرض اوراق مالية حكومية لبيعها للمصارف في حالة الحاجة الي سحب نقود لتقليل عرض النقود فيما يعرف بالسياسة الانكماشية .(Deflationary policy)ويحدث العكس في حالة الحاجة الي ضخ نقود حيث يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من المصارف والمؤسسات المالية ويعرف هذا بالسياسة التوسعية (Expansionist policy)[2].

المطلب الثاني: سعر الفائدة: مفهومه /العوامل المؤثرة فيه / انواعه

يعتبر سعر الفائدة متغير مستقر و يشير بعض الباحثين والاقتصاديين إلى أهميته في التوازن الاقتصادي ولا يتوقع حصول أية إنشطة إقتصادية بدونه الا ان التحديد الإجباري لسعر الفائدة من قبل السلطة المركزية يعمل على التقليل من دوره في تحقيق التوازن والحد من التنمية والتوجيه السليم للموارد و يساهم في تطوير القطاعين المالي والنقدي، إذ يعد مؤشر مهم لحدوث التوازن الاقتصادي على الصعيدين الداخلي والخارجي وكذلك التخصيص الكفء للموارد المالية والاستمارة، لذلك فان تحرير سعر الفائدة امر ضروري في الوقت الحاضر بينما ينتهي البعض الاخر من الاقتصاديين إلى إن سعر الفائدة هو المتسبب الاساسي في حدوث الازمات الاقتصادية التي حلت بالدول المتخلفة اذ يعتبر كمسكن ومهدئ للنشاط الاقتصادي.

اولاً : مفهوم سعر الفائدة

يشير المفهوم اللغوي لسعر الفائدة الى إن الفائدة أسم ومجموعها فوائد ومعناها كل ما يتم الاستفادة منه سواء عمل أو علم أو مال أو تعني ايضاً المال الثابت والفائدة هنا هي مقدار

---

(1)عدنان كريم فرهاد، علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة اقتصادية لجذور العلاقة وسجل تكييفها مع إشارة إلى عينة من المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت 2009، ص60.

(2) صادق رشيد الشمري، ادارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ٤٣

الربح المتحصل على المال عند سعر وزمن محددين، ومعنى الفائدة لغوياً هي الزيادة في الشيء[1] .

أما بالنسبة للمفهوم الاصطلاحي لسعر الفائدة فأن الآراء تختلف حول تحديد مفهوم معين لسعر الفائدة مع اختلاف كيفية تناوله من قبل المدارس الفكرية ومع تعدد المفاهيم الا ان المضمون يكاد يكون واحد والمتمثل ((بالسعر الذي يدفع من قبل المقترض عند استخدامه أموال الاقتراض في فترة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها))، إلا إنه لا يشابه أسعار السلع والخدمات باعتباره يمثل النسبة بين كلفة الاقتراض النقدية مقسمة على المبلغ المقترض، لذلك فان سعر الصرف يحمل وجهين إذ قد يكون تكلفة للأموال المقترضة ومرة أخرى عائداً لها.[2]

ويميز الاقتصاديون بين نوعين من سعر الفائدة (الاسمي والحقيقي) ويتم تعريف سعر الفائدة الاسمي على انه السعر الذي يقوم البنك المركزي بدفعه ثمناً للإيداع أو يعرف بأنه السعر المعلن الذي يدفع من قبل المستثمرين عندما يقوموا باقتراض الاموال، بينما يعرف سعر الفائدة الحقيقي على انه السعر الذي نحصل عليه عندما نستبعد التضخم [3] ونتيجة هذا فإن سعر الفائدة الحقيقي يقيس كلفة الإقراض الحقيقة، فعند عدم توقع حصول التضخم فان هذا السعر يمثل مقدار العائد للورقة المالية التي تخلو من المخاطر[4].

بناء على ما سبق يعرف سعر الفائدة على انه ((السعر الذي يقوم بدفعه البنك المركزي مقابل الإيداعات التي بحوزته للبنوك التجارية ويعبر عنه بنسبة مئوية ويشمل كلاً من القروض والأصول(مباني – مركبات) بالاضافة إلى النقود)) [5] .

ثانياً: النظريات المفسرة لأسعار الفائدة

هناك مجموعة من النظريات المفسرة لأسعار الفائدة يمكن ادراجها بالآتي:

---

(1) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، مصدر سابق ، ص298.

[2] صادق رشيد الشمري، ادارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية ، مصدر سابق ، ص 7

(3) Mankwi, Gregoryn,Macroeconomics,7Ed,worth Publishers,2004

(4) بريجهام، اوجين، وميشيل ابرهاردت،الادارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، ترجمة سرور على ابراهيم، الرياض،2009،ص112.

(5) R. Glenn Hubbard ،Money ،The financial system ،and the economy ،Columbia university،6th edition ،2008 ، p562.

أ:النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة

حسب النظرية الكلاسيكية يدفع سعر الفائدة نتيجة لتزايد الانتاج بشكل كبير فيضاف هنا رأس مال جديد للعملية الإنتاجية بالتالي تزداد الإنتاجية المادية (للسلع الرأسمالية) وتؤدي بدورها الى زيادة الطلب على الاموال وليتم الحصول على هكذا إنتاجية يتم دفع الفائدة على المبلغ المستخدم لشراء السلع الرأسمالية ونتيجة هذا فإن الطلب هنا سوف يدفع سعر الفائدة إلى المقرض .[1]

وتعرضت هذه النظرية لانتقادات اهمها:إهمال جانب العرض وتركيزها على جانب الطلب فقط في توضيح سبب دفع الفائدة من قبل جانب الطلب، إذ إن الإنتاجية والندرة النسبية هي التي تحدد الفائدة وليست الإنتاجية فقط حتى فيما لو كانت الفائدة تحددها إنتاجية رأس المال، يعتبر الكلاسيك سعر الفائدة أمر مهم يتم خلاله تشجيع الأفراد على الادخار وتأجيل استهلاكهم الحالي وهو ما تقوم عليه نظرية فيشر (التفضيل الزمني) Time Preference Theory والتي اساسها هو افتراض ان الأفراد يرغبون بالاستلام في الحاضر بدل المستقبل بمعنى رغبتهم في الاستهلاك بدل الادخار ،ونشأت في هذه الفترة نظرية الحرمان والانتظار Theory of deprivation and waait إذ تعود هذه النظرية للاقتصادي سينيور ،[2] ويتم على اساسها توضيح السبب الذي يدفع سعر الفائدة من جانبي العرض والطلب إذ اطلق عليها نظرية الحرمان او التقشف وتعني التخلي عن الاستهلاك الحالي لضمان إشباع مستقبلي او بالمعنى الاقتصادي (الادخار) وتفسر اسعار الفائدة بالاعتماد على العرض والطلب إذ يتوقف عرض المال على امتناع المستهلكين من الاستهلاك في الوقت الحالي وتخصيص جزء معين من الموارد ليتم بواسطه إنتاج السلع الرأسمالية، بينما يتوقف الطلب على رأس المال على الإنتاجية، إذ يميل سعر الفائدة إلى أن يتساوى مع مقدار التضحية التي يقوم بها الأفراد نتيجة الامتناع

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى فريدمان، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، لبنان، 2012، ص45.

(2) ناسو وليلم سينيور، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000،ص119 .

عن الاستهلاك الحالي وتركه للمستقبل وعلى هذا الأساس فإن الفائدة هنا هي المقابل للحرمان الذي يقرره المدخر وهي تعويض له بذلك فهي ثمن الادخار[1].

ب:النظرية الكنزية لأسعار الفائدة

حسب (كينز) فإن سعر الفائدة متغير نقدي يتحدد بمتغيرات نقدية أي من خلال عرض النقود وهو ثابت والطلب على النقود ، واختلف مع الكلاسيك بدوافع الطلب على النقود ،إذ ان الأفراد لا يطلبون الاموال لاستخدامها كوسيط في المبادلات إنما يتم الطلب عليها للقيمة الذاتية التي تحتويها باعتبارها اصل مالي ذو سيولة كاملة ومميزات منفردة دون غيرها من باقي الأصول وهو بهذا يختلف عن نظرة الكلاسيك للنقود على اعتبارها وسيط في عملية المبادلة وافتراضهم بشأن تحويل الادخار إلى استثمار والعلاقة الطردية التي تجمع سعر الفائدة بالادخار[2]

ج: نظرية الأرصدة المعدة للإقراض

تعتبر امتداد للنظرية الكلاسيكية والاسم الاخر لها هو النظرية الكلاسيكية الحديثة والتي اساسها الاقتصادي السويدي وكسيل Wicks وطورت ونقحت عن طريق مجموعة الاقتصاديين السويدين وهم (Erichjndahl, H-Rebertson ،Hansen Knut, Bertil ohlin)[3] ،وتعطي هذه النظرية الدور والاثر الأكبر للنقود في النشاط الاقتصادي وتوضح الائتمان المصرفي باعتباره احد مكونات العرض النقدي بذلك فهي تؤثر في مستوى سعر الفائدة كما تعتبر الاكتناز (الرصيد النقدي المعطل) عامل مؤثر في الطلب على الرصيد النقدي الذي يكون معد لعمليات الاقتراض ،وحسب هذه النظرية يتحدد سعر الفائدة من خلال التقاطع بين الأرصدة النقدية التي تكون معدة للاقتراض وعرض هذه الأرصدة وتنشأ الذبذبات في أسعار الفائدة اما من التغييرات في طلب القروض او من التغييرات في عرض النقود والارصدة المتوفرة للاقتراض[4].

---

(1) Mark Blaug, Economic Theory in retrosepect, University of Exeter, Fifth edition, 1999,P35

(2) محمد القطاربي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، طبعة أولى، 2011،ص48

(3) Georye N. Halm:Economics of money and Banking (Home Wood, linois, Richard D. Irwin, Inc)

(4) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، مصدر سابق، ص310-314

د: النظرية النقودية في سعر الفائدة

إن وجهة نظر مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الاقتصادي ميلتون فريدمان تتماشى مع أفكار المدرسة الكلاسيكية، إذ يرى فريدمان ان الطلب على النقود يعتمد على مجموعة من العوامل تتمثل بمستوى الأسعار، مستوى الدخل الحقيقي، الناتج القومي، سعر الفائدة وأخيرا معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم). ويعتقد أنصار هذه النظرية ان سعر الفائدة يتحدد بواسطة الادخار والاستثمار ويعتقدون انه لو كان سعر الفائدة ظاهرة نقدية لاستطاعت السلطات النقدية تحريكه نحو المستويات المرغوبة[1] .

ثالثاً:العوامل المؤثرة في سعر الفائدة

يتأثر سعر الفائدة بنوعين من العوامل، الأول: العوامل المباشرة والأخرى: العوامل غير المباشرة وكالاتي:-

1-العوامل المباشرة:- وتتضمن ما يلي

أ-السياسات النقدية:- يتأثر عرض النقد(العملة في التداول) في أي بلد بالسياسات النقدية المتبعة والتي بدورها تؤثر وبصورة مباشرة على مستويات اسعار الفائدة وكذلك الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب فتمارس السلطة النقدية دورها في تحديد مستوى معين لعرض النقد لمنع حدوث حالات التضخم والإنكماش إذ تؤدي زيادة المعروض النقدي الى إرتفاع أسعار الفائدة بالتالي زيادة معدلات التضخم وبالعكس.

ب-السياسات المالية:- تؤدي السياسات المالية الانفاقية إلى زيادة حجم الدين العام للبلد بسبب اللجوء إلى الاقتراض من المصارف، وفي حالة ثبات العوامل الاخرى فان سعر الفائدة هنا يتجه نحو الارتفاع النسبي.

ح-مستوى النشاط الاقتصادي:- يؤثر مستوى النشاط الاقتصادي بمستوى اسعار الفائدة، إذ تؤدي زيادة مستويات النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم الطلب على الاموال وبالتالي حدوث

---

(1) عبد المنعم السيد علي ، نزار العيسى ، مصدر سابق ، ص 319 – 320

إرتفاع في أسعار الفائدة وبالتالي زيادة التضخم فيعمل واضعوا السياسة الاقتصادية على إتباع سياسة انكماشية وبالعكس في حالة انخفاض مستويات النمو الاقتصادي .

2-العوامل غير المباشرة:- وتتلخص بالاتي:

أ- عامل التوقعات:- تؤثر أسعار الفائدة على توقعات المستثمرين والتي بدورها تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة.

ب- تجزئة السوق:- يعتمد شكل منحنى الناتج على ظروف كل من العرض والطلب في السوق ذات الاجل القصير ونظيرتها ذات الأجل الطويل لان كل مقرض ومقترض يفضل اجل استحقاق معين له.

ج- تفضيل السيولة:- في حالة تحقيق الأوراق المالية ذات الاجل الطويل عائداً اكبر من الأوراق المالية ذات الأجل القصير فهذا يؤثر على مستويات أسعار الفائدة.[1]

رابعاً: انواع سعر الفائدة

نظراً لتعدد مفاهيم سعر الفائدة تعددت أنواع سعر الفائدة لكنها اختلفت بعضها عن البعض الآخر نتيجة عدة عوامل منها درجة المخاطرة، الضرائب، درجة السيولة، واجل الاستحقاق، ونبين انواعها كما يلي:

1- اسعار الفائدة الحقيقية والاسمية:-

تقوم السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي بتحديد سعر الفائدة وتختلف مسمياته من دولة إلى أخرى ويقسم إلى ثلاثة انواع (المعدل الأولي ، المعدل الثانوي، المعدل الموسمي) يطبق المعدل الأولي على مؤسسات الاداء المالي الجيد بينما يتم تطبيق المعدل الثانوي على المؤسسات المالية الاقل كفاءة في حين يطبق المعدل الموسمي على المؤسسات المالية الصغيرة[2]، ويُعد التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ذا اهمية كبيرة لان العامل المؤثر في قرارات الدائن والمدين هو عائد الاستثمار الحقيقي وكذلك الحال بالنسبة للإقراض وتعد التكلفة الحقيقية نظيراً

---

(1) European parliament,The Determination of Interest rate, working paper, Directorate General for research, Decembet 1999.p19 .

(2) احمد بلوافي، عبد الرزاق بالعباس، حقيبة سياسة معدل الفائدة الصفري، الملتقى الدولي الثالث، الجزائر، 2009، ص11

للاقتراض عند المدين[1]، ان الفائدة التي يحصل عليها الدائنين تتم في المستقبل عند حلول أجلها مثلما هي فائدة النموذج فالمودع يتنازل عن النقود في الوقت الحاضر في سبيل الحصول على فائدة مستقبلية، ويشير مفهوم قيمة النقود إلى حاجه الأفراد للتعويض مقابل تنازلهم عن النقود إلى جانب حصولهم على اصل المبلغ أيضاً وذلك بسبب التغييرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار في المستقبل في اتجاه موازٍ ويستخدم مقياس مشابه للتميز بين العائد الذي يحصل عليه المرء على شكل فائدة وبين القوة او القدرة الحقيقية للعائد المتوقع الحصول عليه في المستقبل ويسمى هذا المقياس بسعر الفائدة الحقيقي والذي نجده في معادلة فيشر الشهيرة[2]

$$(i) = (1 + r)(1 + \pi + 1) \dots\dots (6)$$

حيث إن:

(i): معدل الفائدة الاسمي

(r): معدل الفائدة الحقيقي

(π): معدل التضخم

2- اسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل:-

تختلف أسعار الفائدة حسب آجال استحقاق ها فتوجد اسعار الفائدة المختصة بالسندات المتنوعة منها سندات الخزينة ذات ال 90 يوماً وسندات الخزينة ذات ال30 يوماً وذات العام الواحد[3].

---

(1) شوقي بورقيه، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2013 ص183-187

(2) Andrew J. G. Cairns, Interest rate models and introduction, Princeton University Press, 2004,p210

(3) توماس ماير واخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، 2002، ص129

خامساً: هيكل مخاطر اسعار الفائدة The Riske Structure of Interest-Rates

تنشأ الاختلافات في آجال الاستحقاق والتي تُعد سبب من أسباب التفاوت في أسعار الفائدة، وتشكل مخاطر أسعار الفائدة السبب الثاني للتفاوت والتي تشمل الاتي:

1-الفشل في السداد: Default Risk

إن احد أسباب جعل الأدوات المالية تعطي العوائد المختلفة هي ضرورة أخذ المدخرون في الحسبان مخاطر الفشل في السداد، ويقصد بالفشل هنا أن لا يستطيع مصدر السند الوفاء بالتزاماته التي تتعلق بسداد قيمة السند او الفائدة عليه، ويلاحظ ان السندات الحكومية مثل التي تصدرها الولايات المتحدة وباقي الدول المتقدمة تتعرض وبشكل ضئيل لهذا النوع من المخاطر والسبب يعود إلى أنه طالما تستطيع الحكومة فرض الضرائب او خلق النقود الجديدة فإنها تستطيع زيادة مقدار الضرائب للحصول على الاموال التي تتمكن من خلالها من سداد مدفوعات الفائدة والأصل المالي الخاص بالسندات التي أصدرتها، وعلى النقيض مما تقدم يرى المتاجرون في سوق الأوراق المالية ان السندات الحكومية في البلدان الأقل تقدماً تنتج عنها مخاطر أكبر والسبب في ذلك يعود إلى الوضع السياسي وحجم الاستقرار السياسي الذي تعيشه هذه البلدان الأمر الذي يقلق المتاجرين في الادوات المالية عند حيازة هذه السندات.

2-السيولة: liquidity

تُعد السيولة عامل آخر في كون السندات المصدرة في دول العالم النامية تعطي عائد يزيد عن العوائد المعدلة بحسب اسعار الصرف التي تنتج عن السندات المصدرة من قبل الدول المتقدمة على الرغم من تساوي آجال استحقاقها، ويتمثل ذلك في كون الأدوات المالية للدول النامية تكون أقل سيولة less liquid ويعتبر هذا الأمر صحيح بالنسبة للأسواق المالية في الدول النامية والتي لا تزال تتعامل في أحجام منخفضة من التعاملات، لذلك فان حائزي السندات المصدرة من قبل الحكومات في بريطانيا والمانيا واليابان يعلمون ان بيع هذه السندات يكون أسهل في اوقات الحاجة إلى نقود حاضرة cash، مقارنةً بالسندات التي أصدرتها الحكومات في رواندا وفيتنام وبنغلادش لذلك ينبغي أن يكون عائد السندات الاخير اكبر.

3-الفروق الضريبية: Tax Differences

تؤدي القوانين الضريبية إلى تغيير طريقة التعامل مع السندات المختلفة احيانا كمثال، أصحاب السندات المحلية بشكل عام لا يطلب منهم دفع ضرائب على مستوى الدولة التي يسكنون فيها على متحصلاتهم من فوائد السندات التي بحوزتهم سواء كان أصدراها من قبل الحكومة المحلية او الدولة، لذلك نجد ان عوائد السندات المحلية قبل فرض الضريبة هي نفسها بعد فرض الضريبة وعلى العكس بالنسبة للسندات المصدرة من قبل الخزينة الأمريكية اذا تقل حصيلتها

والتعويض المستثمرين عن الشريحة الضريبية ذات النسبة الاكبر والتي يتحملونها عند حيازة سندات الخزانة الأمريكية تكون العوائد السوقية لهذه السندات أعلى من العوائد السوقية للسندات المحلية .[1]

المطلب الثالث: سعر الصرف /مفهومه ـ العوامل المؤثرة فيه ـ انواعه

اولاً :مفهوم سعر الصرف

لبيان مفهوم سعر الصرف ينبغي أولاً التعرف على معنى الصرف الأجنبي Foreign Exchange فهو يحتوي على اكثر من معنى ،إذ قد يشير الى النقد الأجنبي Foreign currency أو قد يعبر عن الية تبادل النقد الأجنبي، اذ تعني كلمة Exchange تبادل أو صرف النقد، وفي هذا الإطار نعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدات النقد الاجنبي بدلالة العملات المحلية [2].

ويعبر عن سعر الصرف بأنه قيمة العملة الاجنبية بدلالة وحدات العملة المحلية ويحدد سعر الصرف على اساس مستويات العرض والطلب في السوق وبذلك فهو لا يختلف عن الاسعار الأخرى للسلع ، إذ لا يعدو أكثر من كونه سعر، وعند التطرق لسوق الصرف الأجنبي نجده عبارة عن نظام يعنى بالمصارف الخاصة (البنوك) السماسرة borkers والأشخاص المتعاملين في أنظمة الصرف الأجنبي dealers والبنوك المركزية centra banks ، إذ تتم خلاله عمليات البيع والشراء للصرف الاجنبي لعملات الدول الأخرى من قبل القطاع العائلي والشركات والحكومات عن طريق تنظيم تدابير يتم خلالها تحديد الية تسليم المعاملات وقيم المعاملات، ووفق ما ذكر فان سوق الصرف يشجع على عمليات تدفق الاصول المالية والسلع والخدمات من دولة الى دولة اخرى، لذلك فان سعر الصرف هنا هو العنصر الحاسم لهذا النظام والاسعار السوقية للصرف الأجنبي [3] ،كما ويعرف سعر الصرف بأنه سعر العملة مقارنة بعملة اخرى أو هو نسبة التبادل بين عملتين إحداهما تعتبر سلعة والاخرى ثمناً لهذه السلعة[4] ، وبدلالة أخرى يعبر عنه بعدد وحدات عملة معينة تدفع للحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى إذ يركز هذا التعريف على آلية الطلب والعرض على اعتبار إن احدى

---

(1) Joseph P. Daniels & David D. Vanhoose, International Monetary And Financial Economic, 2010, p189-199-191.

(2) Salvator, D. "International Economic" John withy&sons, New yourk 2001,p498

(3) Joseph P.Daniels&David D. Vanhoose, International Monetary And financial Economics, 2010,p62.

(4) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، 2006، ص129.

العملتين هي السلعة والعملة الأخرى هي ثمنا" لها ويمكن القول ان سعر الصرف هو ثمن العملة المحلية بالنسبة للعملات العالمية الأخرى وهو الأداة الرئيسية المؤثرة وبشكل مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والاسعار الخارجية وهو الأداة الأكثر فاعلية في عمليات تشجيع الصادرات وتوفير الواردات[1].

وتعرف أسواق الصرف الاجنبي بأنها عمليات تبادل للعملات المعتمدة التحويل من خلال الترتيبات المؤسسة وتتم من خلالها عمليات البيع والشراء في حالة وجود عرض وطلب مشتقين لهذه العملات وبعبارة اخرى تشير الى (تبادل العملات القابلة للتحويل الدولي بين الأشخاص القانونيين والطبيعيين من خلال الترتيبات المؤسسية ويلتقي بواسطتها العرض والطلب المشتقين لهذه العملات اذ يوجه الجزء الأكثر من عمليات تبادل الأصول المالية والسلع والخدمات بالعملات المعتمدة)[2].

ونلخص من التعريف ما يأتي:

- غالبية العمليات التي تجري في سوق الصرف الاجنبي تتم فيما بين البنوك والاسواق المالية العالمية مثل لندن و NYSE من دون ربطها بأوقات او أماكن معينة.
- غالبية العمليات تتم وفق ترتيبات مؤسسية خاصة بين البنوك المركزية Interbank Markets بالاضافة لذلك الوسطاء والمتعهدين بتبادل العملات الاجنبية حيث تسود بشكل كبير اسواق الجملة غير النظامية Over-The-counter (OTC) والتي لا تتبع أساليب أو انظمة الاسواق فيما يخص ساعات العمل أو قواعد التعامل بل تقوم على الوسائل المتاحة للاتصالات والمتعاملين فيها عادتاً هم من المنشآت المتوسطة والصغيرة والمسافرين والسياح.
- العرض والطلب مشتقين من عمليات البيع والشراء في الأدوات المالية وأسواق السلع والخدمات، لذلك فان سوق الصرف الاجنبي يشمل كل المعاملات التي تعنى بتداول العملات المعتمدة في التحويل الدولي دون تحديد مكان معين حيث إنها تنتشر عبر شبكات الانترنيت وفي المراكز المالية وعبر شبكات الاتصالات في البلدان الخاضعة لقيود التحويل القانونية والمحددات الإدارية [3]، لذلك فان أسواق الصرف تتميز بالترتيبات المؤسسية الخاصة بها والتي يتم من خلالها تنظيم عمليات التبادل للعملات

---

(1) عبد الحميد عبد المجيد ،اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتقويم العملة وحرب العملات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،مصر ،2016،ص147.

(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط/الأردن، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع–عمان، 2005، ص289.

(3) هوشيار معروف ، المصدر نفسه ، ص 290 .

الأجنبية وبهذا تختلف عن الأسواق الموازية التي سادت في بعض دول أمريكا اللاتينية ولأكثر من ثلاثة عقود اذ كانت الحكومات تسمح لدوائر البريد بتحويل مليارات الدولارات وبأسعار متميزة .

ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف، (نظريات تحديد اسعار العملات)

هناك عدة نظريات مفسرة لأسعار الصرف منها:

أ:نظرية تعادل القوة الشرائية

جاءت هذه النظرية نتيجة للتساؤل الذي يثار حول كيفيه تحديد اسعار التعادل بين العملات للدول التي اعرضت عن قاعده الذهب أثناء الحرب العالمية الاولى وما اعقبها، الامر الذي ادى الى حدوث توترات في سعر الصرف [1] ، وتتمحور فكرة هذه النظرية حول القوة الشرائية للعملات داخل البلد والتي تحدد القوه الشرائية لها في الخارج بما معناه ان الاسعار الداخلية لدوله ما هي المحدد لسعر الصرف الخارجي [2]، وترجع افكار هذه النظرية الى الاقتصادي جوستاف كاسل Gustav Cassel الاصول السويدية محاوله البحث على أساس حديث يتم بواسطته تقييم سعر العملات بالنسبة الى بعضها البعض الاخر بخلاف ما جاءت به قاعده الذهب وتم التوصل الى نظرية تعادل القوه الشرائية والتي تتضمن فكرة تساوي او تعادل القوة الشرائية لعملة السوق الداخلية للدولة مع قوتها الشرائية في السوق الخارجية(سوق دولة أخرى) بعد ان يتم تحويل الأخيرة الى عمله بناء على سعر الصرف الذي يضمن تحقيق التعادل او التساوي ، وتتضمن هذه النظرية صورتان-:

1- الصورة المطلقة للنظرية

تبين هذه النظرية الان سعر الصرف في أي عملة يقوم بوحدات عمله اخرى يكون متوقف على قوة العملتين الشرائية في كل بلد ويحسب سعر الصرف عن طريق النسبة بين معالم الاسعار كلاً في بلدها ، ويُعد سعر الصرف لأي عملتين هو النسبة بين مؤشرات الاسعار في بلدان العملات ويتم التعبير عن النظرية المطلقة وفقا للمعادلة الاتية:

$$£ = P/*P \quad \dots\dots\dots.(7)$$

(1) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي دار غريب، مصر، 1997، ص 129.

(2) شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، داو المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص164.

على افتراض ان:

سعر الصرف £

الاسعار المحليةP

الاسعار الاجنبية *P

إذ تشير هذه المعادلة الى ان اسعار السلع والخدمات هي واحده في مختلف البلدان ما يعني ان السعر المحلي يساوي السعر للعملة الاجنبية فتكون المعادلة كالتالي

$$P = £.P* \ \dots\dots\dots..(8)$$

2- الصورة النسبية للنظرية

تكشف الصورة النسبية لنظريه تعادل القوة الشرائية حجم التغيير الحاصل في سعر صرف التوازن بين لحظة واخرى، إذ يحدث سعر التوازن على أثر تساوي معدل التغيرات في سعر الصرف مع معدل تغيرات نسبة الاسعار، اما عند اختلاف معدلات التضخم المحلي، يتحرك سعر الصرف الى ان تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. [1]

ب: نظرية تعادل اسعار الفائدة (سعر الخصم)

يتوقف سعر الصرف حسب النظريات الاقتصادية على المتغيرات المالية بشكل كبير ومن أهمها أسعار الفائدة الاجنبية والمحلية وكذلك حجم الطلب والعرض للأصول المالية والنقدية ، إذ توضح نظرية تعادل أسعار الفائدة علاقه السوق النقدي بسوق الصرف حيث يكشف مستوى معدل الفائدة علاقه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف، ويبين معدل الفائدة بين البلدين العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف المنتظرة[2] ، وتتوازن أسعار الفائدة الدولية على المستوى الكلي مع التغييرات التي يتوقع حدوثها في اسعار الصرف ،وحسب هذه النظرية لم يستطيع المستثمرين الحصول على ايرادات مرتفعة في الخارج اكثر من المتحققة داخل السوق المحلية و

(1) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 130.129

(2) نورة عبد الرحمن اليوسف، تعادل اسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد1، مجلد عشرين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004،ص7.

لان الفارق هنا كبير في معدلات الفائدة بين الاسواق فيتم تعويضه من خلال الفرق بين سعر الصرف الأجل والعاجل .[1]

ج: نظرية الأرصدة النقدية

تستند هذه النظرية بشكل أساسي على التغيرات الحاصلة في الأرصدة المتوفرة في ميزان المدفوعات عندما تكون هذه الأرصدة موجبه معناه زياده قيمه الصادرات على قيمة الواردات مما يدل على ارتفاع قيمه العملة الوطنية للخارج نتيجة زياده الطلب عليها، اما فيما لو كانت هذه الأرصدة سالبة فأنها تدل على زياده قيمة الواردات على قيمة الصادرات وبالتالي زيادة العرض للعملة الوطنية وانخفاض قيمتها في الخارج، اما لو حقق ميزان المدفوعات تعادل (التوازن) هذا يعني حصول توازن في العملة بين حجم الطلب عليها والمعروض منها بالتالي ثبات قيمه العملة في الخارج [2]،اثبت صحه هذه النظرية اثناء الحرب العالمية الثانية، إذ لم تتأثر قيمة العملة الالمانية (المارك) على الرغم من الزيادة الحاصلة في كمية النقود ومعدل الدوران ارتفاع المستوى العام للأسعار بفعل توازن الميزان التجاري للدولة وانعكاسه على ميزان المدفوعات.[3]

---

(1) جمال الدين العويسات، العلاقات الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص52.

(2) علي عباس، ادارة الاعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص116.

(3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ،ص72.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على سعر الصرف واهمها: [1]

1- المعروض النقدي:- حسب وجهة نظر الكلاسيك ووفق نظرية كمية النقود بافتراض وجود علاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود تكون بالاتجاه نفسه والنسبة نفسها وهذا ما أشارت اليه المدرسة النقدية بقيادة ميلتون فريدمان بشأن التأكيد على أهمية النقود ودورها الفاعل في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا إنه يختلف عن الصورة التي تصورها الكلاسيك.

2- عجز الموازنة:- تأخذ الموازنة الدور الابرز في التأثير على سعر الصرف الاجنبي فعندما تنتهج الدولة سياسة انكماشية تقوم خلالها بتقليص الانفاق الحكومي والذي يحد من حجم الطلب ويخفض مستويات النشاط الاقتصادي كما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم ونتيجة هذا بالتأكيد هو رفع سعر الصرف للعملة الوطنية.

3- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:- حسب نظرية تعادل القوة الشرائية يتجه سعر صرف العملة الوطنية الى الهبوط بنفس نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وعند تضاعف الاسعار في البلد المعني وثباتها في البلدان التي يشترك معها في التجارة فإن قيمة تعادل العملة المحلية تصبح اقل من ذي قبل[2].

4- الايرادات النفطية(اسعار النفط):- يُعد هذا المتغير من أكثر المتغيرات المتقلبة في الاقتصاد العالمي وغالباً ما تتزامن مع تقلبات سعر صرف الدولار لذلك يعمل ارتفاع أسعار النفط الخام للدول على تحسين قيمة عملتها مقابل عملة الدول الأخرى بذلك يكون الاثر غير مباشر وينتقل من سعر النفط إلى سعر الصرف من خلال العوامل المرتبطة بأسعار النفط مثل الحساب الجاري والاحتياطات الدولية والميزان التجاري والتي تعمل على تغيير سعر الصرف.

5- درجة الانفتاح الاقتصادي:- تُقاس من خلال مدى الانفتاح التجاري للبلد على العالم الخارجي، ويعبر عنه بقسمة إجمالي الواردات والصادرات على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويؤثر مستوى انفتاح التدفقات الرأسمالية للخارج أو الداخل بصورة مباشرة وكبيره على سعر

---

(1) أبكر واخرون، سعر الصرف في السودان، دراسة تحليلية باستخدم الانحدار الخطي المتعدد والشبكات، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد الاحصائيين العرب، 2013 .

(2)عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011،ص26.

الصرف، فعندما تكون هذه التدفقات كبيرة وتفوق طاقة الاستيعاب للاقتصادات الوطنية تعمل على زيادة الاحتياطات الاجنبية وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الوطنية والعكس يحدث في حالة هروب رؤوس الاموال الى الخارج مما ينعكس على قيمة العملة الوطنية.

رابعاً: انواع سعر الصرف

هناك عدة انواع لسعر الصرف يمكن توضيحها بالآتي:

1- سعر الصرف الاسمي:-

ويسمى أيضاً سعر الصرف الثنائي حيث يعرف بأنه ((سعر العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية فالتعادل بين عناصر العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي يؤدي الى ايجاد اسعار الصرف الاسمية والتي يتم على اساسها عملية تبادل العملات)) [1]،ويتغير سعر الصرف الاسمي باستمرار وتكون هذه التغييرات اما تدهور او تحسن فالتحسن معناه ارتفاع في سعر العملة المحلية نسبة الى العملة الاجنبية بينما يشير التدهور الى انخفاض في سعر العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية.

2- سعر الصرف الحقيقي:-

يأخذ سعر الصرف الحقيقي بعين الاعتبار الاسعار الموجودة بين البلدين ويعبر عنه بعدد وحدات السلعة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى ان السلع المصدرة تعاني من ضعف القدرة التنافسية مع السلع الاجنبية اما انخفاضه فيعني زيادة القدرة التنافسية للسلع المصدرة، فعند افتراض ان المستوى العام للأسعار في بلد معين هو(P) وفي البلد الاخر هو (P*) وسعر الصرف الاسمي هو (E)، فان سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي[2]:

$$£ = EP*/P \quad \dots\dots(9)$$

(1) Richard Barth, technical apeets of eggective Exchange Rate Analysis, TMF institute, washington, 2005, P3.

(2) بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003،ص 113 .

3- سعر الصرف الفعلي:-

يقيس حجم التغير الذي يحدث لسعر عملة معينة مقابل العملات الاخرى خلال مدة زمنية معينة، وهو يستخدم لمعرف مدى تطور سعر عملة معينة مقارنة بالعملات الاخرى.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:-

يقصد به سعر الصرف الاسمي مبدلاً بالفرق المرجح للأسعار المحلية والأجنبية[1].

5- سعر الصرف الموازي: -

هو السعر الذي يعترف به في الاسواق الموازية ومتاجر الصيرفة ،ويختلف عن سعر الصرف الاسمي الموجود في البنوك[2] .

6- سعر الصرف التوازني: -

يمثل هذا السعر توازن دائم في ميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي وبالتالي فهو يسود في بيئة اقتصادية ثابتة نسبياً وغير مختلة، إذ تعمل الصدمات الاسمية (النقدية) الوقتية في التأثير على سعر الصرف وابعاده عن المستوى التوازني له، كما تؤثر الصدمات الحقيقة على المستوى التوازني ايضاً[3].

خامساً: اهمية سعر الصرف

سعر الصرف له أهمية كبيرة تتمثل بالنقاط التالية:

1- لسعر الصرف دور كبير في الانشطة الاقتصادية الحاصلة بين دولة وأخرى سواء كان نشاط استثماري أو تجاري.
2- لسعر الصرف اهمية بالغة في السياسة النقدية اذ يمثل مركز محوري خلالها حيث يستخدم كأداة او هدف او يمكن ان يكون مؤشر أيضاً فقد يصبح عامل لخفض معدلات التضخم وهذا ما يصبو في مصلحة السياسة النقدية.

---

(1) لحلو موسى بوخاري ، مصدر سابق،ص120.
(2) سعيد الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف التجارية ،2020، ص76 .
(3) بلقاسم العباس، مصدر سابق، ص٤٤.

3- يعمل الارتفاع الحاصل في سعر صرف العملة الوطنية على إرتفاع قيمة السلع المنتجة محلياً والموجهة الى التصدير ويساهم أيضاً في خفض اسعار الواردات، اَما في حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية فيحصل العكس اذ ترتفع اسعار السلع المستوردة وتزداد تنافسية السلع المحلية.

4- يستخدم سعر الصرف كمؤشر لبيان مدى تنافسية البلد كونه يمثل الاسعار والتكاليف في الداخل والخارج وبالتالي فهو يستخدم أيضاً كمؤشر لميزان المدفوعات[1].

(1) ابراهيم الكراِسنة ، سياسة سعر الصرف، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، عمان، 2007،ص51.

المبحث الثاني/ الناتج المحلي الإجمالي /اطار نظري ومفاهيمي

المطلب الاول : مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يُعد الناتج المحلي الاجمالي واحد من المؤشرات المستخدمة في قياس حجم الاقتصاد ويتم عن طريقه حساب قيم السلع والخدمات التي تنتج محلياً خلال مدة معينة وهو بهذا يختلف عن الناتج القومي الاجمالي لان الاخير يقوم بحساب قيم السلع والخدمات المنتجة بفعل سكان المنطقة فقط بغض النظر فيما لو كان هذا الانتاج يتم في هذه المنطقة او خارجها[1].

وتسعى المجتمعات الى رفع مستويات الناتج المحلي الاجمالي لها بهدف رفع مستوى نصيب الفرد من هذا الناتج الى مستويات عالية لرفع المستويات المعيشية للأفراد لذا من الطبيعي ان يصبح الناتج المحلي الإجمالي محور اهتمام المجتمع ويعمل الاقتصاديون على قياسه وتتبع معدلات نموه ويرمز له بالرمز GDP في الاقتصاد الكلي وهو اختصار ل Gross domestic product، كما يمثل المشتريات الاستهلاكية للسلع والخدمات وكذلك مشتريات منشآت الاعمال للمعدات والآلات وعمليات شراء المساكن من قبل القطاع العائلي وشراء المباني غير السكنية من قبل منشآت الاعمال، وكذلك المشتريات الحكومية للسلع والخدمات وينظر للناتج المحلي الاجمالي على انه الحجم الكلي من الانتاج الجاري ويتم حسابه عن طريق عمليات الجمع بين هذهِ الأشكال وكم تساوي من الناتج الجاري، ويمكن ملاحظة الاتي:

1- الناتج المحلي الاجمالي في المجتمع يشتمل على قيمة السلع والخدمات النهائية فقط وليس قيمة كل السلع والخدمات المنتجة داخل المجتمع في فترة زمنية معينة، لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية، اغلبها سلع وسيطة والتي تستخدم كمدخلات للعمليات الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، فتعرف السلع والخدمات النهائية على انها تلك المنتجات التي تنتج خلال فترة تقدير الناتج المحلي الاجمالي ويتم شراؤها واستخدامها بواسطة المستهلك النهائي[2].

---

(1) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، طبعة أولى، 2010،ص150 .

(2) حميدة شكار مسلم الايدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في العراق ، دار الكتب والوثائق العراقية ،2001، ص28.

2- التعبير عن الناتج المحلي الاجمالي بالمقياس النقدي لتسهيل عملية تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة مثل عمليات الجمع للمنتجات غير المتجانسة كالسيارات والخدمات البنكية والتأمين، فالتعبير النقدي هو العلاج الامثل لذلك.

3- المدة الزمنية المستخدمة في حساب الناتج المحلي الاجمالي والتي عادة ما تكون سنة وعادة ما يتناسب مع طبيعة اعداد الحسابات الختامية للمشاريع المختلفة والتي تبدأ حسب التاريخ المحدد وقد تختلف من دولة لأخرى حسب التنظيم الخاص لكل دولة والمهم هنا هو تحديد الفترة الزمنية ليتم معرفة ما يدخل ضمن إنتاج الفترة الزمنية وما لا يدخل فيها.[1]

يُعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع القيم الاسمية او الحقيقة للسلع والخدمات المنتجة بصورة نهائية خلال اقتصاد معين ومدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة واحدة ، كما تم تطوير هذا المفهوم على يد الاقتصادي Simon kuzents عام 1934 خلال تقرير تم تقديمه الى الكونغرس الامريكي استهدف خلاله تقدير مستوى الانتاج الامريكي لكافة السلع والخدمات المنتجة محلياً حيث يعبر من خلال هذا المؤشر على مستوى الاداء الاقتصادي والرفاهية المعيشية التي تستهدف دولة ما فتزداد معدلات الناتج المحلي الاجمالي في اوقات الرخاء وتتراجع في اوقات الركود الاقتصادي[2]. .

المطلب الثاني : عيوب الناتج المحلي الإجمالي

من المفيد الإشارة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي ليس معياراً لرفاهية الشعوب ومن هنا تنشأ عيوب القياس للناتج وللأسباب الاتية:- .[3]

1-لا يراعي الموارد الكامنة تحت الأرض ،فيعتمد الناتج المحلي الاجمالي على البيانات الرسمية لذلك لا يأخذ في الاعتبار مدى الاقتصاد في الأرض.

---

(1) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة أولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010،ص53 .

(2) Investopedia, part of guide to Economic, GDP, 2021,April .

1فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ربيع الأول 2014، ص30 .

2ـ عدم إمكانية حساب بعض الانشطة الاقتصادية التي لا تتم داخل الاسواق من ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي، على سبيل المثال مساهمة الأمهات في تربية وتنشئة الأبناء للمساهمة في بناء مجتمع عصري، هذه الانشطة لا تحسب ضمن الناتج المحلي لعدم تقاضيهن أجور شهرية، بينما لو تم استخدام مربية او خادمة فان اجورهن ستدخل ضمن حسابات الناتج المحلي، وكذلك الحال بالنسبة للأنشطة الشخصية المختلفة التي يقوم بها الانسان والتي لا تدخل ضمن الحسابات، مما يعني عدم انتقال النقود وعدم وجود عمليات دفترية رسمية بين الطرفين مثل ربات البيوت اللاتي يمارسن بعض المهن الحرة[1] .

3-عدم التفريق بين أوقات الرخاء والكوارث والنكبات من قبل الناتج المحلي الاجمالي، فعند حدوث كارثة طبيعية أو هزة أرضية في دولة، ما فالدولة هنا تقوم بإعادة الانفاق والبناء مما يعني حصول زيادة في الناتج المحلي وهذه الزيادة لا تعني رفاهية او رخاء لهذه الدولة وعدم زيادة وتحسن في مستويات استغلال الموارد الاقتصادية.

4- انه يركز على الناتج الاقتصادي دون النظر في الرفاهية الاقتصادية ، إذ لا يستطيع نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده قياس تطور الدولة او رفاهية مواطنيها ، مثال على ذلك قد تشهد الدولة نمواً سريعاً في الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذا قد يفرض تكلفة كبيرة على المجتمع من حيث التأثير البيئي وزيادة التفاوت في الدخل .[2]

المطلب الثالث : أنواع الناتج المحلي الإجمالي

1- الناتج المحلي الاجمالي /النقدي (Nominal GDP)

يطلق على الناتج المحلي بالاسمي عندما يمثل حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنة معينة بأسعارها خلال نفس السنة داخل حدود الدولة (سعر السوق) ويعبر عنه بالقيمة المطلقة بيانات الناتج المحلي الاجمالي قبل التضخم ويسمى أيضا بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .[3]

---

(1) ضرار العتيبي وزملاؤه ، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2018،ص 145 .

(2) صباح محمد أبو تايه ،التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق ، طبعة أولى ،الأردن ،2008 ،ص121.

(3) خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر طبعة أولى، 2003، ص٤٧

2- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (حسب الاسعار الثابتة) (Real GDP)

يشير الى ما يشتريه المجتمع من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً وخلال مدة زمنية محددة بناءً على السعر المرجعي والذي يحسب وفق مرجعية معتمدة لباقي السنوات، إذ يتم تثبيت الاسعار لسنة معينة متفق عليها في دولة ما يطلق عليها بسنة الأساس [1] .

فعندما يتم تقدير الناتج المحلي الاجمالي لسنة معينة على أساس سعر نفس السنة يطلق عليه بالناتج المحلي الاجمالي الاسمي بينما عندما يقدر لسنة معينة على أساس سعر السنة الأساس يطلق بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

المطلب الرابع : أهمية الناتج المحلي الإجمالي

يعمل الناتج المحلي الاجمالي على تلخيص مجمل الأنشطة الاقتصادية التي انتجها المجتمع خلال مدة زَمنية مُعينة غالباً ما تكون سنة، ويقوم بتلخيص العوائد التي يحصل عليها عناصر الانتاج نتيجة مساهمتهم في الانتاج المحلي، ويستخدم ايضاً في عمليات التحليل الاقتصادي من قبل الاقتصاديون للتعرف على أداء الدولة الاقتصادي والتنبوء المستقبلي من حيث معدلات النمو أو الانكماش المتوقعة خلال المدى القصير، ويستخدم هذا المؤشر من جانب اخر للمقارنة بين اداء الدول الاقتصادي لأهميته في توفير المعلومات عن مدى سلامة او ضعف الاقتصاد لأي دولة.

ويعطي الناتج المحلي الإجمالي صورة شاملة عن حالة الاقتصاد ويمكن صانعي البيانات والبنوك المركزية من الحكم على ما اذا كان الاقتصاد يتقلص او يتوسع ، وما إذا كان بحاجة الى تعزيز أو بحاجة الى كبح ، وإذا كانت هناك تهديدات مثل التضخم او الركود المتفشي في الأفق ، لذلك فان الناتج المحلي الإجمالي يمكن واضعي السياسات والاقتصاديين من تحليل تاثير متغيرات مثل السياسة المالية والنقدية والصدمات الاقتصادية على الاقتصاد ككل ، وان احتساب الناتج المحلي الإجمالي ضروري في التعرف على المصروفات التي تتمثل في الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي والتجارة الخارجية [2]، كذلك فان الثقة في

---

(1) مهند عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي – مؤسسة النقد العربي، ٢٠١٦، السعودية، ١٢ فبراير،63.

(2) عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مدخل الى الاعمال الدولية ، 2013، 1ص 154.

استقرار الدخل تدفع المستهلكين الى انفاق المزيد من الأموال عندما يكون هناك حالة من عدم الثقة واليقين في المستقبل الاقتصادي .

كما ان لبيانات الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة اذ يقوم الاقتصاديين والمستثمرين وصانعو السياسة بمتابعة هذه البيانات عند وضع استراتيجية أعمالهم[1] ، فضلاً عن ان الحكومات تستخدم الناتج المحلي الإجمالي وبصفة خاصة معدل النمو لتحديد السياسات النقدية الواجب تطبيقها ، كما يقوم المستثمرون بمتابعة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لتحديد الدول المناسبة للاستثمار ، كما انه عن طريق الناتج المحلي الإجمالي نتعرف على حجم الاقتصاد ، إذ تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى إن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من الفرص بالتالي زيادة ، العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة وزيادة فرص العمل المتوفرة في متناول السكان يقاس الناتج المحليالإجمالي بعملة الدولة المعنية، وعندما يتم مقارنة قيمة الناتج يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية لتسهيل عملية المقارنة. [2].

ويفيد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في متابعة التقلبات الاقتصادية (دورية وغير دورية) قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة ومن ناحيتين أحدهما هي الكشف عن الرخاء او الركود في الاقتصاد المعني والناحية الاخرى بصورة مرتبطة بمتغير العمل عندما يتم الربط بين الناتج والتشغيل، وهنا يميز الاقتصاد الكلي مفهومي الناتج الكامن Potential Output والناتج الحقيقي Real Output على اعتبار المفهوم الاول هو واحد من حالات الناتج الحقيقي ، اذ يتوافق الاخير مع مستوى التشغيل الكامل للعمالة والطاقة الإنتاجية، حيث يمثل الناتج الكامن الحد الأقصى الممكن إنتاجه لاقتصاد ما عند أدنى مستوى ممكن ومقبول من البطالة والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة Natural Rote of Employment مع السماح لأنواع أخرى من البطالة كالموسمية مثلا لكن بنسب لا تتجاوز 5-6٪ من مجموع القوى العاملة، ولتمييز الناتج الكامن عن الحقيقي فان تجارب الاقتصادات الصناعية تؤكد على أن الناتج الكامن ينمو بمعدلات بطيئة مع زيادة المدخلات الاساسية: رأس المال والتكنولوجيا والعمل خلال الزمن، وبالتالي فان الناتج لا يكون حساساً بنفس معدل (حساسية) الناتج الحقيقي تجاه التقلبات الدورية وعلى هذا

---

(1) نزار سعيد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي – مبادىء وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2006, ص123.

(2) حسام علي داود، مصدر سابق، ص59 .

الأساس فان السياسات النقدية والمالية لا تؤثر في الناتج الكامن بنفس تأثيرها في الناتج الحقيقي. وعلى العكس يلاحظ انه في فترات الرخاء والحروب يمر اقتصاد الدول الرأسمالية وخاصة الاقتصاد الأمريكي بمستويات يتجاوز فيها الناتج الكامن على الناتج الحقيقي بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي يعمل على تشخيص الاقتصاد موضع الدراسة والمقارنة بينه وبين الاقتصادات الأخرى من حيث درجة التخلف او التقدم في كفاءة النمو وهو ما لا يعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الاجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام[1]، باعتبار ان الدخل القومي يمثل عنصر من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية وتوزيعه بين الأجور والأرباح والايجارات والفوائد، وتضم عناصر الانتاج العمل وراس المال والأرض والادارة وقطاعات الانتاج من استخراجي وزراعي وخدمي وتحويلي ووحدات الانتاج الكبيرة والصغيرة والانتاجية والاستهلاكية والقطاعين العام والخاص والاقليم والريف والحضر والقطاعين المحلي والخارجي باعتماد مؤشرات التجارة الخارجية وحركات رؤوس الاموال والقوى العاملة، لذلك فالناتج المحلي الاجمالي هو المؤشر الاساسي لمتابعة النمو الاقتصادي وقد لا يكون كذلك لبيان اتجاهات التنمية الاقتصادية (التحولات الهيكلية).

وعلى كل حال يعتمد بعض الاقتصاديين ومنهم kuznets على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للتميز بين الاقتصادات المتقدمة والمتخلفة حيث وجد بأن الحد الفاصل بينهما يكمن في الاقتصادات متوسطة الدخل والتي يقع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها عند حوالي 500 دولاراً بالرغم من المآخذ العديدة على دور هذا المؤشر وفي هذا التمييز بالذات خاصة وان المتوسط المذكور في بعض الدول الخليجية النامية قد يكون أعلى مما هو في الكثير من الدول الصناعية المتقدمة، ورغم ذلك يمكن تطوير المؤشر المذكور لبناء معايير أقرب إلى الواقع[2].

المطلب الخامس : صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي

إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو عدم نقصانه يُعد واحد من الأهداف الأساسية للسياسة الحكومية على مستوى الاقتصاد لكلي، وبسبب بعض المشكلات الخطيرة التي تنتج عندما نحاول استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية، فإننا نشير الآن إلى بعض الصعوبات أو الثغرات التي تواجهنا في هذا المجال.

---

(1) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية ، مجلة الخليج العربي،المجلد38،العدد(2-1)،2010،ص106.

(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مصدر سابق ، ص 76.75

1. الناتج المحلي الإجمالي والمصلحة الاجتماعية:. (and Social Welfare GDP)

أغلب النشاطات غير التجارية والمحلية كالعمل المنزلي والعناية بالأطفال، لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها تعد دخلاً ورغم ذلك لو أنك قمت بإرسال الأطفال الى الحضانة يعد نتاجاً حقيقياً ، أو استخدمت أحد لتنظيف المنزل أو قيادة السيارة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد، حيث أن أجور العاملين في الحضانة أو أعمال التنظيف أو السائقين تعد ضمن الناتج ولكن تظهر على شكل تغيراً صغيراً في الإجراءات المؤسسية رغم عدم زيادة الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي.

2-الاقتصاد الخفي:. (the Underground Economy)[1]

تصادفنا في الحياة العملية الكثير من العمليات الإنتاجية التي لا تصل إلى السوق، وبالتالي لا تدخل قيمتها في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل فإن هناك بعض العمليات السوقية غير الإنتاجية والتي تصل إلى السوق ويجب استثناؤها من حساب الناتج المحلي الإجمالي، ومن الأمثلة على العمليات الإنتاجية التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إيجارات البيوت والمنازل التي يسكنها مالكوها، المستهلكات الزراعية التي يستهلكها منتجوها، خدمات ربات البيوت، ومن الأمثلة الغير إنتاجية التي يجب استثناؤها، المدفوعات التحويلية ويقصد بها المدفوعات التي تحول من الحكومة إلى الأفراد دون أن تتضمن أي مشاركة في الإنتاج الحالي، العمليات الخاصة مثل ملكيات الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى .

3-نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي:. (Gross National Income Per Capita)

تكمن صعوبة المقارنة بين الدول في إنها تحتاج الى عملة موحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي مثلا تحويل قيمة الدخل القومي الإجمالي لليابان إلى الدولار يقتضي التحويل من الين للدولار، وبما أن أسعار الصرف تتغير بشكل درامي خلال فترات قصيرة ويكون مثل هذا التحويل صعبا لان مفهوم الدخل القومي الإجمالي يشير الى مفهوم الناتج القومي الإجمالي محولا للدولار باستخدام متوسط معدلات تحويل عملات على مدى عدة سنوات ليتناسب مع معدلات التضخم[2].

---

(1) محمد عبد المجيد سليمان، الاقتصاد الخفي، أسبابه وانعكاساته وطرق التغلب عليه، مصر، دار التعليم الجامعي، لا توجد سنة نشر، ص 23.

1 محمد خالد الحريري، .ليلى الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2017، ص108-113.

المطلب السادس: طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي

يوجد اكثر من طريقة يتم خلالها حساب الناتج المحلي الإجمالي اهمها:-

1- طريقة الانفاق Expenditure Approach

حسب هذا المنهج يتم حساب النفقات استناداً للمستخدم النهائي اذ قد يكون استهلاك خاص (من قبل الأفراد) او استهلاك عام من(قبل الحكومات) او أنفاق استثماري (من قبل القطاع التجاري) او صافي الانفاق للقطاع الاجنبي عن طريق الاستيراد والتصدير)

فلو رمزنا للاستهلاك الخاص بالحرف C والانفاق الحكومي بالحرف G والاستثمار بالحرف I وصافي الصادرات بالرمز NX (الصادرات مطروح منها الواردات)

نحصل هنا على معادلة الناتج المحلي الاجمالي:

$$GDP = C + I + G + NX \quad (1)$$

2- طريقة القيمة المضافة Value Addad(Vad)

تعرف القيمة المضافة Value Added على انها مقدار الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج وقيمة المستلزمات والمصروفات للإنتاج عدا الأجور وحاصل جمع القيم المضافة للمشتريات يمثل قيمة انتاج السلع النهائية والخدمات، اي انها تساوي الناتج المحلي الاجمالي وحسب المعادلة التالية

القيمة المضافة = قيمة الانتاج القائم (الإجمالية) – قيمة مستلزمات الإنتاج

بينما تحسب القيمة المضافة الصافية والتي تعد الادق في حسابات الناتج المحلي الاجمالي ، و حسب المعادية التالية: القيمة المضافة الصافية = قيمة الناتج القومي-(قيمة السلع المشتراة من المشروعات الاخرى+ الاندثار)[2].

---

(1) خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مصدر سابق ، ص52-53.

(2) محمد خير الله العكام، الضريبة على القيمة المضافة ودورها التكاملي ،(دمشق :هيئة الموسوعة العربية)، 2005،ص 43.

3- طريقة المنتج النهائي Final Product Approach

يقاس الناتج المحلي الاجمالي حسب هذه الطريقة عند المنتج أي عند بدأ العملية الإنتاجية وبدأ مرحلة خلق الناتج المحلي الاجمالي ويحسب على انه كل القيم المنتجة من السلع والخدمات النهائية المختلفة ، إذ تضاف السلع والخدمات المنتجة بصورة نهائية وباستخدام العناصر المتاحة للإنتاج في مجتمع ما وفترة زمنية محددة كان تكون سنة واحدة، وبالعادة تقدر قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة زمنية محددة بالأسعار الجارية Current Price أي وفقاً للأسعار السائدة في الاسواق للسلع والخدمات النهائية خلال مدة التقدير، وحسب هذه الطريقة يتم حصر الكميات النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة في المجتمع ثم يتم ضرب كل سلعة او خدمة في السعر السائد بالسوق للوصول إلى القيمة النقدية لها وتجمع مختلف قيم السلع والخدمات الى ان نصل في النهاية الى الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بالأسعار السوقية At Market price .

ويحسب الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لهذه الطريقة بالشكل الآتي:

الناتج المحلي الاجمالي بطريقة المنتج النهائي= السلع الزراعية + السلع الصناعية + الخدمات المختلفة.

3-طريقة الدخول المكتسبة [1](عوائد عناصر الإنتاج) Revenues The Production elements

يتطلب إنتاج أي سلعة أو خدمة توفر مجموعة من العناصر الأساسية (أرض، عمل، تنظيم، رأس المال) ويتم المزج بينها بنسب معينه للحصول على الناتج المطلوب (أي سلعة ما) وهو ما يمثل الناتج القومي و يؤدي الى تكوين الدخل القومي من جهة انتاجيه ولا بد من ان يحصل اصحاب عناصر الانتاج علي ثمن المشاركة في العملية الإنتاجية من قبل عناصرهم التي ساهمت في الانتاج وبأشكال مختلفة(ريع، أرباح، إجور، فوائد)

الدخل المحلي= ريع + أرباح+ إجور + فوائد

$$NI = R + P + W + i$$

ومن زاويه اخرى شكل صوره الدخل المحلي الدخول التي توزع على عناصر الانتاج لمشاركتها في العملية الإنتاجية ولإيضاح ذلك نبين المقصود بالعوائد السابقة:

---

(1) محمود حامد، الاقتصاد الكلي ،دار حميثرا للنشر والترجمة ،2017،ص 41.

4- الاجور Wages(W):- تمثل عائد العمل مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وبالتالي هو دخل هذا العنصر وتعرف الدخل على أنه السعر او الثمن الذي يتم دفعه الى العامل مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية او يعرف ايضا على انه جزء الدخل المخصص للأفراد نظير الجهد الذهني او البدني الذي يساهم به ولا يهم نوع الاجر سواء كان عيني أو نقدي كما يكون للأجر عده اشكال ، الدخل للمهن الحرة مثل دخول المحامين والاطباء واجور ورواتب الموظفون والعاملون في الاقتصادات القومية بالإضافة الى العمولات والمكافئات ويتم حسابها عادتا قبل خصم الضريبة مساهمات التقاعد المدني والضمان الاجتماعي .

5- الريع Rent(R):- يمثل عائد عنصر لأرض أو الطبيعة مقابل استخدامها في العمليات الانتاجية ويدرج أدنى هذا التفصيل صافي الناتج القومي من الملكيات العقارية و الغلات الزراعية.

6- الفوائد Interest(i) :- تعرف بأنها العائد لراس المال (ثمن استخدام رؤوس الاموال في العملية الانتاجية) وثمن يعود لأصحاب هذا العنصر وتدخل ضمنه فائدة راس المال كل الفوائد المدفوعة للاستثمارات والقروض

7- الارباح Profit(P):- هي الثمن الذي يدفع للمنظمين لقاء الجهود المبذولة في العمليات الإنتاجية من ايرادات كلية بعد عمليه دفع عوائد عناصر الانتاج العمل الارض رأس المال كما تندرج تحت هذا البند الارباح الإجمالية التي تم تحقيقها من قبل الشركات ومؤسسات قطاع الاعمال والمؤسسات التجارية و التي تحسب قبل بدء على المستحقين والمالكين للاسهم وايضا قبل دفع او خصم ضرائب عنها كما قد يعرف الربح على انه نسبة المكافأة لمالكي رأس المال أو عائد الاستثمار لراس المال لقاء المخاطرة وعدم التأكد التي يقوم بها مالك هذا العنصر الانتاجي وبعد ان تم توضيح عوائد عناصر الانتاج يمكننا الان الحصول على تقدير الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق او الناتج المحلي بسعر كلفه عناصر الانتاج (بعد اخذ الاعانات والضرائب غير المباشرة والاندثار بعين الاعتبار) .

أي إن:

الناتج المحلي الاجمالي =أجور + ريع + فائدة + ربح + الضرائب غير المباشرة – اعانات الانتاج +الاندثار الرأسمالي[1].

(1) حسام علي داود، مصدر سابق، ص75.

المبحث الثالث/ العلاقة النظرية بين المتغيرات النقدية والناتج المحلي الإجمالي

المطلب الاول : علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الإجمالي

تبين النظرية الاقتصادية وجود علاقة ذات تاثير بين المتغيرين العرض النقدي(المتغير المستقل) و الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)، وكمثال فإن أي تغيير في عرض النقد من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية، يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة ومع وجود حالة من التفاؤل بين رجال الاعمال، فان الزيادة في الاستثمارات ستكون نتيجة لانخفاض سعر الفائدة في ضوء العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة، مما يولد زيادة مضاعفة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي والذي يشكل حافزاً على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ويحدث العكس عند اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية، فعندما تخفض المعروض النقدي فان الإرتفاع في أسعار الفائدة يولد إنخفاضاً في الاستثمار والدخل مع انخفاض الطلب الكلي مما يولد انخفاضا في الناتج ومن خلال ما سبق يتضح لنا وجود علاقة طردية بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي.

نتطرق هنا الى تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الاجمالي من وجهة نظر النظريات الاقتصادية، إذ إن الكلاسيك والنيوكلاسيك أكدو على الحياد النقدي وان التغيرات الحاصلة في العرض النقدي تعمل على تغيير في الاسعار والطلب الكلي ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية، وتنعكس السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة الاسعار مع عدم التأثير على الناتج المحلي الاجمالي والتوظف الكامل، ويرى كينز امكانية التأثير على المتغيرات الحقيقة بواسطة السياسة النقدية عندما يكون الطلب قليل المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة وكذلك الاستثمار سيكون مرناً لمعدل الفائدة.

أما في حالة كون دالة تفضيل السيولة افقية – مصيدة السيولة فإن معدل الفائدة هنا لا ينخفض مع الزيادة في العرض النقدي، كذلك عندما لا يستجيب الاستثمار بمعدلات تغيير سعر الفائدة فإن السياسة النقدية لا تستطيع التأثير على النشاط الاقتصادي أيضاً حتى وإن انخفضت معدلات الفائدة، بالتالي فإن الكينزيين هنا يفضلون السياسة المالية على السياسة النقدية، بينما يرى النقديون إن السياسة النقدية هي الأداة الفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، لإعتقادهم بانخفاض مرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى معدل الفائدة وارتفاع مرونة الطلب

على الاستثمار بالنسبة إلى معدل الفائدة، بالتالي فان ناتج تغييرات العرض النقدي هي التغير في معدل الفائدة والاستثمار بالتالي التغير في الطلب الكلي.

من ناحية أخرى يرى النقديون إمكانية تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الحقيقة في الأجل القصير فقط، أما بالنسبة للاجل الطويل فان التأثير هنا يقتصر على المتغيرات الاسمية كمعدل الفائدة الاسمي، والاجر النقدي (الاسمي) والمستوى العام للاسعار.[1]

بشكل عام يمكن للتغيير النقدي التأثير في حجم الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي للبلد من خلال التغيرات الحاصلة في سعر الفائدة وسعر الصرف فزيادة العرض النقدي تعمل على خفض سعر الفائدة وفقاً لاثر السيولة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي.[2]

أشرنا سابقاً بأن زيادة العرض النقدي تعمل على ارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي مع افتراض ثبات الاسعار النسبية، بالتالي تزداد معدلات الصادرات وتنخفض الواردات ويزداد معها الناتج الكلي ويرجع تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال بيان مدى تأثيرها على أسعار الصرف والفائدة من ناحية، ومدى تأثيرها في تغيرات معدل الفائدة وسعر الصرف على مكونات الطلب الكلي من ناحية أخرى.[3]

وفقًا لنظريات الاقتصاد الكلي، تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى خفض أسعار الفائدة في الاقتصاد اذ تعني هذه الزيادة في المعروض النقدي أن هناك المزيد من الأموال المتاحة للاقتراض في الاقتصاد. هذه الزيادة في العرض – وفقًا لقانون الطلب – تميل إلى خفض سعر اقتراض المال عندما يكون اقتراض الأموال أسهل ، وتميل معدلات الاستهلاك والإقراض (والاقتراض) إلى الارتفاع على المدى القصير ، إذ يمكن ربط معدلات الاستهلاك والإقراض المرتفعة بزيادة الناتج الإجمالي للاقتصاد والإنفاق ، على الرغم من إن هذه النتيجة متوقعة من قبل الاقتصاديين إلا إنها ليست دائماً النتيجة الفعلية.

---

(1) Froyen, R. T. (2013).Macroeconomics:Theory and Policy, Pearson Education, London.

(2) يوسف علي عبد الأسدي، أديان فلاح السهلاني، اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة من 1991-2017 مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع والخمسون، المجلد الخامس عشر، حزيران، 2020.

(3) Blanchard, O. 2017. Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education Limited, USA

من الصعب التنبوء بالتأثير طويل الأجل لزيادة المعروض النقدي على مر التاريخ، كان هناك ميل قوي لأسعار الأصول – مثل الإسكان والأسهم – للارتفاع بشكل مصطنع بعد زيادة المعروض النقدي، أو أي شيء يؤدي إلى مستوى عالٍ من السيولة التي تدخل الاقتصاد. يمكن أن يؤدي هذا التخصيص الخاطئ لرأس المال إلى إهدار واستثمارات مضاربة، مما قد يؤدي إلى تصاعد سريع في أسعار الأصول يتبعه انكماش (دورة اقتصادية تعرف باسم الفقاعة) أو ركود اقتصادي، وهو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي.

إذا لم يتم توزيع الأسعار بشكل خاطئ، ولم تتضخم أسعار الأصول بشكل مصطنع، فمن الممكن أن يكون التأثير الوحيد للزيادة في المعروض النقدي على المدى الطويل هو أسعار أعلى مما قد يواجهه المستهلكون عادة.

إن الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما لا يمثل تمثيلًا مثاليًا للإنتاجية الاقتصادية ، فإن مستوى أعلى من الناتج المحلي الإجمالي مرغوب فيه أكثر من المستوى الأدنى، ويوفر الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما معلومات حول حجم اقتصاده، ويُعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد أفضل مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الزمن ، كما إن قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له علاقة وثيقة بالإتجاه السائد في مستويات المعيشة بمرور الوقت.

عندما يُظهر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا في الإنتاجية الاقتصادية، تزداد قيمة الأموال المتداولة، وذلك لأن كل وحدة عملة يمكن استبدالها لاحقًا بسلع وخدمات أكثر قيمة.

يميل النمو الاقتصادي إلى إن يكون له تأثير إنكماش طبيعي، حتى لو لم يتقلص المعروض من النقود، يمكن ملاحظة بعض الأدلة على هذه الظاهرة في قطاع التكنولوجيا، حيث تنمو الابتكارات والتقدم التكنولوجي بشكل أسرع من التضخم؛ في الوقت الحالي، تميل أسعار أجهزة التلفزيون والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر إلى الانخفاض.

من كل ما سبق نجد إن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة.

المطلب الثاني: علاقة سعر الفائدة بالناتج المحلي الإجمالي

يمثل سعر الفائدة دورا مهم في بناء الدولة الاقتصادي، ويعد من المؤشرات المهمة والمستخدمة في تحليل اتجـــاه حركة الاقتصاد الكلي للبلـــد، اذ إنـــه يســـتخدم كأداه للتاثير في النشاط الاقتصادي عن طريق تطبيق السياسة النقدية المعتمدة للبلد، ويعد سعر الفائدة آلية لانتقال السياسة النقدية

كما ان هناك العديد من آليات الانتقال للسياسة النقدية وهي: [1]

1. **قناة معدل الفائدة (المباشرة):** وتؤكد على قدرة البنك المركزي في إحداث التأثير على التكلفة الحقيقية للاقتراض، من خلال تغيير أسعار الفائدة الاسمية وتنتقل تغييرات السياسة النقدية عن طريق النظام المصرفي الى معدلات الإقراض ذات الاجل الطويل.
2. **قنـاة معـدل الصـرف:** يعمل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية (الإسمية أو الحقيقية) ويؤثر الارتفاع الإسمي على تكلفة السلع المستوردة لدى المستهلك، مما يؤدي أحيانا إلى خفض النسب الكلية للتضخم فإن التقدير الحقيقي المحتمل يقلل من القدرة التنافسية ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض في صافي الصادارت.
3. **قنـاة أسعار الأصول:** ترتبط بوجهة النظر النقدية والتي تؤكد أهمية أسعار الأصول للسلوك الاستثماري للشركات لان قرارات الاستثمار تتخذ في ضوء القيمة النسبية لراس مال الشركات بالمقارنة مع قيمة الاستبدال ومن ثم، فإن انخفاض أسعار الأصول – بعد تشديد/ تقييد مال الشركة واستبدال المستثمرين من الأسهم إلى السندات – من شأنه أن يقلل من نفقات الاستثمار.
4. **قنـاة الإقراض المصرفي:** وتركز على التغييرات الحاصلة في البيئة المالية لفئة معينة من الشركات بوسعها الاستفادة من الاسواق المالية بشكل مباشر، أو الاعتماد فقط على الاقتراض المصرفي لتمويل الاستثمار ، حيث ستؤثر السياسة النقدية الانكماشية بشكل خاص على هذه الفئة من المقترضين لأنها تتأثر بشكل مباشر بانخفاض احتياطيات البنوك وبالتالي انخفاض الأموال القابلة للإقراض

---

(1) Peter N. Ireland ,2005, The Monetary Transmission Mechanism, Federal Reserve Bank of Boston, Working Paper, 06-1

5. **قناة الميزانية العمومية:** تفترض هذه القناة أن المعدلات المرتفعة لسعر الفائدة ذات تأثير سلبي في النهاية على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور الميزانية العمومية للشركات مع انخفاض التدفق النقدي المتاح وأصبحت الأرباح المحتجزة المتاحة لتمويل الاستثمار نادرة ، فضلاً عن ذلك فإن الشركة قادرة على اقتراض أموال أقل لتمويل الاستثمار بسبب انخفاض صافي القيمة التي يمكن استخدامها كضمان.
6. **قناة التوقعات:** وتعتمد فاعلية هذه القناة على مصداقية البنك المركزي ، إذ تقوم بتوجيه توقعات المشاركين في السوق حول الظروف الاقتصادية المستقبلية وتكون هذه الآلية فعالة ومناسبة اكثر في الاقتصادات المتقدمة .

ويحتل معدل الفائدة مكانة متميزة في إدارة السياسة النقدية كآلية انتقال ويعتبر هدفا تشغيليا Operating Target وسيطاً لضمان تحقيق أدوات البنك المركزي للأهداف الوسيطة Intermediate Targets مثل الإجماليات النقدية (M1, M2, M3) وسعر الصرف ومعدل التضخم [1] .

يستخدم معدل الفائدة الحقيقي كآلية انتقال للسياسة النقدية من خلال التاثير على الطلب الكلي من الانفاق الحساس لمعدل الفائدة spending (Interest sensitive) حيث ان التغير في معدل الفائدة يدفع جميع مكونات الطلب الكلي المحلي الحقيقي إلى التغير بعكس الاتجاه وينطلق هذا التحليل من النظر إلى معدل الفائدة الحقيقي كمقياس للتكلفة والعائد، وخاصة تكلفة التضحية في الاستهلاك في الوقت الحاضر مقابل الاستهلاك في المستقبل أو تكلفة تفضيل الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الحاضر، بالإضافة لذلك تكلفة وعائد الاستثمار الداخلي.

وعلى هذا الأساس فإن تغير معدل الفائدة الاسمي يقود إلى تغير في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستثماري الحقيقيين بعكس الاتجاه، وعندما يقوم البنك المركزي بخفض معدلات الفائدة فان هيكل معدلات الفائدة Term Structure of Interest على الاستحقاقات المختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل يتغير، اذ غالبا ما يمثل معدل الفائدة لدى البنك المركزي الأساس الذي تبنى عليه معدلات الفائدة للاستحقاقات المختلفة وعندما يحدث انخفاض في معدل الفائدة الأساس ستنخفض كل المعدلات التي تليه والعكس صحيح، بهذا الشكل

(1) Pollard, Patricia (2004), Monetary Policy–Making Around the World: Different Approaches from Different Central Banks, Federal Reserve Bank of St, Louis

تنخفض تكلفة الاقتراض لقطاع الأعمال الخاص وللقطاع العائلي، وتحدث زيادة في الطلب والاستهلاك والاستثمار بالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام[1].

يؤدي الارتفاع في معدل الفائدة إلى إرتفاع عائد الادخار، والذي يحفز الأفراد إلى تقليص خفض معلات استهلاكهم ، ويدفع المستثمرين إلى التخلي عن الاستثمار في المشاريع ذات العائد الأقل، وحصر مشاريعهم الاستثمارية بتلك التي لا يقل عائدها عن معدل الفائدة بالاضافة لذلك الارتفاع في تكلفة الاقتراض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري ومن ثم يؤدي ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والعكس في حالة انخفاض معدل الفائدة[2].

يؤثر سعر الفائدة الحقيقي في دولة على معدل الصرف لتلك الدولة، اذ يؤدي ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الى ارتفاع سعر الصرف العملة مقابل العملات الاخرى، والعكس يحدث عندما ينخفض معدل الفائدة فيقل الطلب على عملة الدولة بالتالي ينخفض سعر صرف العملة مقابل العملات الاخرى، ويستفيد المستثمرون من الفروق الحاصلة في معدلات الفائدة الحقيقية والتي تحقق لهم الأرباح، اذ تؤدي عمليات التحكم في أسعار الفائدة إلى تغيير الطلب على العملات المتعددة[3].

ويُعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تستخدم للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، فهي تؤثر بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الطلب على القروض في حالة تخفيضه إذ يشجع الطلب على الاستثمار وبالعكس ، كما ان لانخفاض سعر الفائدة المزيد من النتائج السلبية ، إذ إنها تشجع التحول نحو النقد الأجنبي وظهور الدولرة خاصة في ظل تدهور قيمة العملة المحلية ، فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف فهي تقوم

---

(1) Wuhan, L.S., Khurshid, A., (2015), "The effect of interest rate on investment; Empirical evidence of Jiangsu Province, China", Journal of International Studies, Vol. 8, No 1, pp. 8190

(2) Patalnghug, J.C., (2017), "An Investigation into the Sensitivity of Money Demand to Interest Rates in the Philippines", Journal of Applied Business and Economics, Vol. 19.

(3) Schleicher , Christoph , (2002) , An Introduction to Wavelets for Economists , Working Paper 2002-3, Bank of Canada, p52.

بتحريك أسعار الفائدة عندما تثبت أسعار الصرف ، وعندما تتاح أمام الدولة امكانية التحكم في الاثنين فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف .

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي

لطالما ارتبطت أهداف سياسات سعر الصرف بالأهداف الاقتصادية في البلاد، إذ تعتمد طبيعة ووسائل تلك الأهداف على نوعي النظام النقدي والمصرفي بالاضافة الى مدى تطور سوق الصرف على المستوى الخاص والأسواق المالية والنقدية على المستوى العام، وفي ظل ضعف دور التجارة الخارجية في التأثير على النشاط الاقتصادي واقتصار ها على نوع واحد، نتيجة ضعف الهيكل الانتاجي مما يقلص مجال ممارسة تقلبات الصرف المحلية على الاقتصاد نتيجة عدم مشاركتها في زيادة الصادرات عند الانخفاض بل تنعكس على معدلات الأسعار، مما يشكل تحدي كبير على الاستقرار الاقتصادي في أي بلد كان، لكن في البلدان النامية ذات الاسواق الناشئة على وجه الخصوص العراق تكون للاثار السلبية تاثير أكثر وأعمق، لذلك وجدو مخططي السياسة النقدية أنه من الضروري ان يكون هدف استقرار الأسعار ذو أمد طويل للسياسة النقدية معتمدين فيه على سياسة استهداف التضخم كهدف يتم السيطرة عليه مما يجعله يتذبذب بحدود ضيقة وبشكل معتدل [1].

نظراً لتأثير أسعار الصرف على نسب التضخم، فالارتفاع المتزايد في مستوى الأسعار العام (التضخم) يمثل خطر على النظام الاقتصادي في الدول (نامية ام متقدمة)، أما في العراق تكون الاثار أعمق واكثر لذلك يسعى واضعوا السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية إلى العمل على استقرار الاسعار وجعله هدف طويل الأمد ومن هنا جاء مسمى سياسة استهداف التضخم بمعنى الحد من معدلات التضخم المرتفعة وتحقيق مستوى معين خلال فترة زمنية معينة[2].

تؤدي سياسات الاستقرار الاقتصادي إلى خفض معدلات التضخم مع سرعة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الدخل الحقيقي وهذا ما يتطلب تنفيذ إصلاحات هيكلية متوازية مع سياسات تحقيق الاستقرار.

---

(1) Al-Shukry, Abdul-Azim (2013) the effect of the exchange rate on monetary inflation in Iraq for the period 1990-2010

(2) مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصادي في معدلات الصرف، دراسة، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2003،ص38.

لذلك فان الاستقرار الحاصل في أسعار الصرف يؤدي بدوره الي تحقيق استقرار في معدلات التضخم والسيطرة على معدلات نموه ومن ثم الحد منه، وان هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف والعرض النقدي ، إذ يقيس سعر الصرف علاقة العملة المحلية للبلد مع العملات الاجنبية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقد إلى خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية بالتالي يزداد عدد العملات المحلية المدفوعة مقابل الحصول على عملة واحدة اجنبية، وأن سعر الصرف يصبح اكبر مما يؤدي إلى حصول ارتفاع في المستوى العام للاسعار، ويحدث العكس عندما يتم تخفيض عرض النقود اذ يعمل على خفض سعر الصرف وخفض نسبة التضخم مما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي[1].

أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تؤدي زيادته مع افتراض ثبات العوامل الاخرى إلى حدوث انخفاض في معدل سعر الصرف الاسمي بمعنى تحسن قيمة العملة المحلية Appreciation من خلال الزيادة الحاصلة في معدلات النمو وما يصاحبها من تطور تكنولوجي وزيادة معدلات الصادرات وحجم الإنتاجية، بالتالي زيادة في مستوى دخول الأفراد تعني زيادة في الطلب على العملة المحلية وما يصاحبها من زيادة قيمة العملة المحلية في الخارج (انخفاض سعر الصرف الاسمي والحقيقي) مع افتراض الثبات النسبي للأسعار (P*/P).

تؤدي زيادة معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخول، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات محلية أو أجنبية وما ينتج عنها من زيادة في الواردات وانخفاض في الانتاج المعد للتصدير والذي من المحتمل ان يعمل على خفض قيمة العملة بالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والاسمي، ويكون الاثر النهائي هنا للنمو الاقتصادي هو المحصلة النهائية لمجموعة الاثار.

قد تؤدي زيادة اسعار الصرف (حقيقي او اسمي) إلى حدوث اثر ايجابي فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي يتوضح من خلال المعادلة الاتية:

$$Y = C(Y - T) + G + I(R, Y) + NX(Y, Y*, RE)$$

(1) احمد عباس الوزان، مظفر حسي علي :"إدارة سعر الصرف في العراق دراسة تقويمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2008، ص 65.

وتؤدي زيادة اسعار الصرف الحقيقية مع ثبات العوامل الاخرى إلى حصول زيادة نسبية في أسعار السلع الاجنبية بما يؤدي الى تحول المواطنين في الداخل والخارج إلى الطلب على السلع المحلية بالتالي تزداد الصادرات وتقل الواردات ما يعمل على رفع صافي الصادرات NX ومن ثم يزداد الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي [1].

من جانب العرض فإن ارتفاع أسعار الصرف تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة والمواد الخام ما يؤدي إلى رفع تكلفة الانتاج والاقلال من النمو الاقتصادي والأثر الصافي هنا هو محصلة الاثرين[2].

(1) عبد الحفيظ، عبير شعبان،اثر التغييرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1980-2014)،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، العدد الثاني،2016، ص453-497.

(2) Kandel, M, and Dincer, N. N. (2008).A Comparative Analysis of Exchange Rate Fluctions and Economic Activity:The Cases of Egypt and Turkey", International Journal of Development Issues, 7(2),136_159

الفصل الثاني

تحليل مسار المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق

- **المبحث الاول: الاقتصاد العراقي / السمات – التحديات**
- **المبحث الثاني: مسار تطور المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)**
- **المبحث الثالث: المتغيرات النقدية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي**

تمهيد

تسعى الحكومة دائماً الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ادوات السياسة النقدية بقصد التأثير على الاقتصاد الذي ينعكس بشكل واضح في الناتج المحلي الاجمالي، ونظراً لأهمية الدور الذي تمارسه السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الإنتاج والتوظيف والاستخدام، وعلى اقتصاد البلد العام، اذ لابد من التطرق الى العوامل التي تشكل تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي، وبقية المتغيرات النقدية التي تنعكس على مجريات الاحداث الاقتصادية.

لذلك فان هذا الفصل يتناول تحليل لبعض بيانات المتغيرات النقدية المتمثلة بعرض النقد بالمفهوم الواسع واسعار الفائدة الحقيقية واسعار الصرف وكذلك تحليل لبيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والاسعار الجارية ،فقد تم تقسيم الفصل على ثلاث مباحث ، اذ تضمن المبحث الاول: الاقتصاد العراقي– السمات –التحديات، واشار المبحث الثاني الى مسار تطور المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004–2020) بينما يتناول المبحث الثالث اثر المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي .

المبحث الأول :الاقتصاد العراقي / السمات – التحديات

قبل الحديث عن سمات الاقتصاد العراقي لابد لنا من التطرق الى السياسة النقدية في العراق، اذ يعد البنك المركزي العراقي هو المسؤول عن السياسة النقدية في العراق، وان هدف السياسة النقدية الرئيس هو تحقيق الاستقرار في السوق النقدية (عرض النقد والطلب عليه) من اجل السيطرة على معدلات التضخم، لذلك نجد ان السياسة الاقتصادية لم تستطع اخذ دورها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي اسهم في توليد الضغوط التضخمية الاضافية لقطاع العرض بالإضافة الى ضعف استقرار السوق السلعية[1]، وان اهداف السياسة النقدية تتمثل بتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وخفض معدلات التضخم واستقرار اسعار السلع والخدمات واستقرار اسعار الصرف فضلا عن تحسن ميزان المدفوعات، وكذلك من المهام الرئيسية للبنك المركزي الاحتفاظ بالنقد الاجنبي والذهب وكذلك ادارته واصلاحه، وان السياسة النقدية تقوم بتحقيق اهدافها من خلال ادواتها المباشرة (الادوات النوعية) التي تتمثل بـ (اسعار الفائدة، سقوف الائتمان، الرقابة على التحويل الخارجي)، وادواتها غير المباشرة (الادوات الكمية) التي تتمثل بـ (نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، التسهيلات القائمة)[2] .

المطلب الاول : سمات الاقتصاد العراقي Features Of The Iraqi Economy:

يعد العراق ثالث بلدان العالم من حيث نسبة احتياطي النفط والغاز الطبيعي، كما ان العراق يمتلك احتياطات كبيرة من المصادر كالكبريت الخام والفوسفات وغيرها فضلاً عن الأراضي الصالحة للزراعة والموقع الجغرافي والذي يتميز بكونه استراتيجياً بين بلدان العالم، ونتيجة الازمات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها بلدنا سواء تلك التي حصلت في الماضي او التي ما زالت تحصل في الوقت الحاضر، هذه كلها انعكست على الوضع الاقتصادي من حيث البطالة والفقر والتضخم الركود الاقتصادي.

---

(1) وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001 ، ص129 .

(2) سامي فاضل عطو ، دراسة حول تطوير هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية لتفعيل الاقتصاد العراقي ، مجلة الرشيد ، ع7 ، 2002 ، ص24 .

لذلك فان الأزمة الحالية للاقتصاد العراقي ما هي إلا نتيجة لتراكمات سوء السياسات الاقتصادية على مدى السنين السابقة وانها مرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي الا انها تتميز عن سابقاتها من التداعيات كونها أصبحت المؤشر الذي من خلاله تصور سيناريو الأحداث القادمة ، لحقيقة ان الاقتصاد العراقي ينبئنا بالخطر اذا لم تكن هناك سياسات اقتصادية عاجلة واخرى لاحقة ذات واقعية ومصداقية في العمل مع دقة في التنفيذ فان إنهيار الاقتصاد العراقي سيكون قائماً، وعليه امام الحكومة إذا ما ارادت النهوض بالواقع الاقتصادي للوصل به الى مرحلة الاستقرار في الفترة الحالية على الرغم من مساوئها لتلافي الاسوء، ومن بعد ذلك تبدأ في مرحلة الارتقاء الى مراحل اخرى من الاصلاح الاقتصادي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي العراقي وأعطاء المنتوج الوطني وخاصة المعتمد على زيادة دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال زيادة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي وتوفير قدر اكبر من المنتجات لتقليل العجز في الميزان التجاري العراقي وبالنتيجة تقليل الاعباء على ميزان المدفوعات العراقي ومن جانب اخر تقليل النفقات الحكومية.

على الرغم من تنوع مصادر الاقتصاد العراقي الا انه لا يزال يعاني من سيطرة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي وتعتبر السياسات الاقتصادية السابقة ذات الصفة الشمولية هي السبب في الحيلولة دون تحقيق المستويات المطلوبة من النمو الاقتصادي، الأمر الذي يفقد القطاعات الانتاجية كفاءتها التنافسية، اما القطاع الخاص فيعد دوره هامشياً على خلاف القطاع العام الذي يتميز بكونه المحرك الرئيسي لعمليات النمو الاقتصادي، وفي هذا الاطار يتسم الاقتصاد العراقي بعدة سمات والتي تعكس السياسات والبرامج المعتمدة على الايرادات النفطية في تمويل انشطة الاقتصاد العراقي ومنها ما يأتي:

1-هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد The dominance of the oil sector in the economy

ترجع معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي في معظمها إلى النمو الحاصل في القطاع النفطي منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، إذ أرتفعت حصة النفط من 32%خلال عام 1968 إلى 86%في عام1980[1]، إذ زادت النسبة في عام 2002 لتصل إلى 89.5% بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق واعتماد العراق على

(1) اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، عدد 3، سنة 2006، ص44.

استراتيجية التصنيع من اجل احلال الواردات ، واقتصار صناعة النفط على الانتاج الداخلي المحدود ، بينما تراجعت في عام 2005 لتمثل 61.1 في عام 2005 ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات المصدرة من النفط الخام وليس إلى ارتفاع مساهمة باقي القطاعات، إذ كان الانتاج النفطي محدود بسبب محدودية القدرات وضعف الآليات الاستخراجية الا انه حقق معدلات عالية من النمو عند ارتفاع أسعاره وبمعدلات كبيرة، بينما تراجعت مساهمة القطاع الزراعي لتشكل حوالي 0.6%من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والحال نفسه بالنسبة للقطاع الصناعي حيث عانى من تراجع في نسبة مساهمته وبلغ في عام 2005 نسبة 1.9%من الناتج المحلي الاجمالي[1].

إن اتخاذ النفط بوصفه مصدراً رئيسي للحصول على الموارد لتمويل الموازنة العامة وارتفاع اسعار النفط نتج عن ذلك اهمال الموارد المالية الاخرى المتمثلة في الرسوم والضرائب لأسباب عدة منها تدني معدلات الأوعية الضريبية وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بالجباية ليس هذا فقط بل تفشي الفساد المالي والاداري في مختلف مفاصل الحكومة والقطاع الخاص وتراجع مستوى النزاهة رغم تنوع الهيئات الرقابية، ويعود السبب في تراجع هذه القطاعات إلى مجموعة من العوامل منها الظروف السياسية والحروب التي تعرضت لها البلاد وما خلفته من انهيار في البنى التحتية والبنى الاقتصادية للدولة والقطاع الخاص، هذه ادت بدورها الى تراجع حجم إنتاج القطاعات السلعية وتوجيه الموارد لدعم الانشطة العسكرية وصناعتها.

2 – سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي State control of economic activity

إن سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي، هو السبب في سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ، فهي الجهة المسؤولة عن التصرف بعوائد النفط والتي تعمل على تنمية باقي القطاعات الاخرى، الا ان السياسات الشمولية المتبعة في إدارة الموارد الاقتصادية ساهمت بفشل تنمية القطاعات وبهذا أصبحت الدولة هي المسيطرة والتي تمتلك حق التصرف بغالبية الفعاليات الاقتصادية وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى ، إذ لم تسلم من استحواذ الدولة على فعالياتهم، إذ تراجع دور القطاع الخاص وتأثيره الذي اقتصر على الانشطة الاقتصادية الصغيرة والتي لم تخضع أيضاً إلى إشراف ورقابة من قبل الدولة، بينما تستند انشطة القطاع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام 2005–2006–ص457 .

التعاوني المختلط إلى سياسات الدولة وافكارها المتمثلة بالإشراف المركزي على القطاعين المذكورين أعلاه[1].

3- وهن القطاع الخاص State control of economic activity

ادت سيطرة الدولة واعتمادها الافكار الاشتراكية في إدارة انشطتها الاقتصادية إلى تراجع دور القطاع الخاص على الرغم من كونه المساهم الأكبر في العمليات الخدمية والانتاجية وبالخصوص قطاعات التجارة الداخلية والزراعة والخدمات، الا انه يواجه عدد من المعوقات التي ادت إلى تضاءل دوره واقتصار نشاطه على الفعاليات الصغيرة، ومن هذه المعوقات ما يأتي: -[2]

- مجموعة الضوابط والتعليمات التي تفرضها الدولة وتكون عندها المسؤول الاول وشبه المباشر على القطاع الخاص.
- عدم وضوح المناخ الاستثماري وعدم ثقة القطاع الخاص تجاه الدولة بسبب تأميمها لعدد من مشاريع القطاع الخاص.
- سيطرة الدولة على السياسات المصرفية واحتكارها للنشاط المصرفي.

4- اعتماد النموذج الشمولي في الاقتصاد Adoption of the holistic model in economics

نتيجة لتركز الموارد المالية بيد الدولة والتي يكون النفط مصدرها الاساسي هذا أدى إلى اعتماد السياسات المركزية ذات الطابع الشمولي في عملية تخصيص الموارد من أجل تنمية باقي القطاعات، إذ استخدمت في الغالب في الانشطة العسكرية والحروب نتيجة للظروف التي تعرضت لها البلاد الأمر الذي ساعد في سوء تخصيص هذه الموارد، الأمر الذي أدى إلى اختلال تنمية القطاعات الاقتصادية بالتالي حصول ضائقة مالية كبيرة ناجمة من تزايد ديون العراق[3].

---

(1) احمد عمر الراوي، دورة في عملية التنمية الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع 4،2006، ص3.

(2) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مطبعة جعفر العصامي، دار الملاك، بغداد، ط3، 2009، ص126.

(3) احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات بغداد، طبعة أولى، 2013،ص35

5- انخفاض معدلات الاستثمار واختلال هيكل التجارة الخارجية Low investment rates and imbalance in the structure of foreign trade

يتسم الاقتصاد العراقي بتدني معدلات الاستثمار لاسيما بعد فرض العقوبات الاقتصادية التي ادت بدورها الى تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وكذلك تدني معدل تراكم رأس المال من جراء الاندثار، إذ نلاحظ ان الدولة لجأت الى اللجوء الى تنفيذ الخطط الاستثمارية السنوية السابقة وخصوصا المشاريع التي تتجاوز نسبة تنفيذها 50%، وأدى هذا الاجراء الى تدني مستويات الاستثمار في البلد، كما ان الحكومة ركزت اهتمامها في إعادة الاعمار بسبب الحروب المتكررة ، غير ان حملات اعادة الاعمار لا تعد من ضمن الحملات التنموية لأنها لم تساهم في زيادة الانتاجية وكذلك لم تساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد بل على العكس أدت الى ارتفاع معدلات التضخم واستنفاذ الخزين من العملة الاجنبية، و ينتج اختلال التجارة الخارجية من خلال تشوه الميزان التجاري عن طريق تضخم إيرادات النفط، إذ بلغت تلك الايرادات حوالي75.536 مليار دولار لعام2008.[1]

إن نسبة مشاركة الايرادات النفطية في تمويل الميزانية الحكومية للسنوات من 2005-2009 بلغت 78% وهذه النسبة العالية ندل على مدي احادية الاقتصاد العراقي واعتماده على قطاع استخراج وتصدير النفط ومن ناحية أخرى نجد ان نسبة مشاركة الايرادات غير النفطية (كالتجارة والصناعة والسياحة) في تمويل الميزانية الحكومية كانت اقل من 13% للمدة (2005-2009) [2]، ويعود السبب في اختلال هيكل التجارة الخارجية إلى اختلال في الهيكل الاقتصادي فضلاً عن إرتفاع معدلات الانكشاف الاقتصادي حيث يصل إلى 93% وهذا الانكشاف هو نتيجة اهمال السياسات الاقتصادية لسياسة التنويع الاقتصادي والاعتماد على مورد واحد هو المورد النفطي [3].

---

(1) صندوق النقد العربي – النشرة الاحصائية للدول العربية، 2010، ص263.

(2) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص461

(3) عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، مطبعة البينة – العراق، 2008، ص36.

6- اختلال هيكل ميزان المدفوعات The imbalance of the balance of payments Structure:

يعد ميزان المدفوعات اداه هامه تساعد الدولة على التخطيط المناسب للعلاقات الاقتصادية ويعود السبب الى طبيعة تركيب ميزان المدفوعات حيث يتكون من عده فقرات منها حساب راس المال والحساب الجاري وفقرة الخطأ والسهو ومن المعروف ان الاقتصاد العراقي يتصف بضعف الانتاج والتنوع مع عدم وجود قطاع انتاجي متطور، ذلك يعني تولد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغط الطلب يقابله جهاز انتاجي غير قادر على تلبيته وبالتالي ينشأ طلب على السلع المستوردة لسد الطلب المتزايد مما يولد ضغوط قوية على ميزان المدفوعات[1].

7- اختلال الأمن الغذائي وركود القطاع الصناعي Food insecurity and stagnation of the industrial sector:

تسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج بعد عام 2003 وانخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، لاسيما القطاع يم الزراعي والصناعي لعدم مقدرة الانتاج المحلي على سد الاحتياجات المحلية وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية، الأمر الذي نتج عنه الاعتماد على الاسواق الخارجية لسد الطلب على الاحتياجات المتزايدة، اذ ان ما يعادل 50% من الاحتياجات الغذائية تستورد من الخارج [2].

لقد بلغت كمية الحبوب المستوردة أكثر من (4.5) مليون طن عام 2017 في حين بلغت كمية الرز المستورد (2.1) ألف طن وبلغت كمية القمح المستورد (9.3) ألف طن لعام2018[3] ،اما في حالة القطاع الصناعي فقد تعرض هو الاخر إلى اختلالات كبيرة ادت إلى توقفه وتسريح عماله بسبب الظروف المحيطة بالإنتاج والمنافسة الخارجية والاوضاع الأمنية التي حالت دون استمراره، الأمر الذي أدى إلى توقف عجلة النمو الزراعي والصناعي.

---

(1) مظهر محمد صالح، الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الانتاج، نائل محافظ البنك المركزي /العراق، 2004، ص43.

(2) احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص229.

(3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للسنوات (2017-2018).

8- اختلال حجم الانفاق الحكومي The imbalance in the amount of government spending:

إن تزايد حجم الانفاق العام بدأ منذ عقد الثمانينات ودخول العراق في حرب مع إيران أنتج تغير في حجم الانفاق الحكومي لصالح النفقات العسكرية وتراجع في الانفاق على الخدمات الاساسية،[1]وكذلك الحال في عقد التسعينات وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ، إذ أدى إلى توجه الحكومة نحو دعم نظام الحصة التموينية وتراجع في الانفاق الحكومي على باقي القطاعات الخدمية كالخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم.

إن هذا الاختلال في حجم الانفاق الحكومي أدى إلى اختلال في مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة، وبالتالي أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة والفقر والضغوط التضخمية ولا يختلف الحال عما طال العراق من اختلالات في حجم الانفاق الحكومي بعد عام 2003 فقد استمر التراجع في تلك الخدمات كثيراً لاسيما في ارتفاع البطالة بعد عام 2003 ، حيث شكلت هاجس قلق للدولة بعد ارتفاع معدلاتها وتنوع الأسباب المؤدية لها بحيث اندمجت ظروف الحاضر مع دفع معدلات البطالة إلى الارتفاع ليصل إلى 28% بحسب مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 بعد ذلك تراجع إلى 18% عام 2006 و15% عام 2005والتي تهدف إلى زيادة عدد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني.[2]

أما بالنسبة لظاهرة الفقر فقد اظهر تقرير وزارة التخطيط عن خط الفقر وملامح الفقر في العراق في آذار 2009 أما بالنسبة للأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر تعادل 23% من عدد سكان العراق. [3]

المطلب الثاني: المديونية indebtedness

يعود مفهوم المديونية إلى حركات رؤوس الاموال وتدفقاته من البلدان الدائنة إلى البلدان المدينة وفي حال انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، وغالبا يكون سبب الانقطاع يعود الى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالالتزامات الخارجية، ولم تضع النظريات

---

(1) احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص230.

(2) جمهورية العراق – وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) بغداد – 2009 ص36.

(3) كمال البصري، ضعف اداء الاقتصاد العراقي مسؤولية من؟ مجلة علوم انسانية – السنة السابعة، العدد 42 – 2009 –ص3.

الاقتصادية تفسير عقلاني لازمة المديونية الخارجية للدول النامية اي حسب نظريات الفائض واليات تسويها او حسب نظرية دورة المديونية الخارجية او نظرية المراحل ومن خلال مقولات حركات رؤوس الاموال الدولية والتي كانت تنادي الي ضرورة لجوء الدول النامية إلى التمويل الخارجي بمختلف انواعه للمساهمة في تنمية اقتصادياتها ويتم اعتباره مورد إضافي ومكمل للموارد المحلية، لكن هذه التفسيرات أهملت العوامل المؤدية إلى تفاقم عبء المديونية في الدول النامية.

ان الديون الخارجية للعراق وتعويضاتها المريبة على الجوانب الاقتصادية والقانونية والسياسية ذات ارقام متباينة ومصادر مختلفة، وهناك جدل واسع حول حقيقة وصحة هذه التعويضات والديون ومدى شرعيتها، ولم يكن العراق يعتمد سابقا على سياسة الدفع بالآجل أو الديون حتى بداية الحرب العراقية، إذ كانت البلاد تدفع مقابل السلع والخدمات بنحو مباشر أي مع افتراض الحد الأدنى من الإئتمانات التجارية، في حين إن البلاد خالية تقريبا من القروض الأجنبية باستثناء عدد من القروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية آنذاك التي دفع ثمنها عبر تزويدهما بالنفط، وغيرت الحرب العراقية–الإيرانية كل هذا بعد إن تكبدت الحكومة العراقية ديونا ضخمة لتمويل الحرب.

لقد ساعد توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي في حزيران عام 2016 على إحياء الحوار الوطني بشأن الديون والتي زادت نسبتها بسبب العمليات الارهابية، وانهيار أسعار النفط الى آثار مدمرة على الاقتصاد بالإضافة الى ما لحق البلاد من عجز في الموازنة الاتحادية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات حيث اضطرت الحكومة إلى إجراء استقطاعات كبيرة في الإنفاق الاستثماري، واللجوء إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق الحالي المتضخم (الأجور، والإعانات، ونظام الرعاية الاجتماعية) ووفرت اتفاقية الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي اطارا (SBA) لعام 2016 اطارا للديون المستدامة المتراكمة شريطة التزام الحكومة بتقليص الاعتماد على الدولة وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وقد حددت المراجعات المنتظمة للاتفاقية الاستعداد الائتماني بين صندوق النقد الدولي والعراق اليات هذه العملية، في حي أرست تقديرات الميزانيات للأعوام 2017– 2020الأساس الذي حدد من خلاله كل من العراق وصندوق النقد الدولي الدائنين والمانحين لتمويل العجز المتوقع في الموازنة.[1]

---

(1) احمد معن الطبقجلي، ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص17.

وفقا للإحصائية التي نشرتها مجلة غلوبال فاينانس المختصة بتصنيف الدول وفقا للسياسة المالية "ان ديون العراق لعام 2018 بلغت 48 مليارا و885 مليون دولار، مبينة ان حجم مديونية العراق لعام 2015 كانت 32 مليارا و862 مليون دولار[1] ، وان مديونة العراق الخارجية خلال عام 2020بلغت 68مليارا و265 مليون دولار مقارنة بعام 2019، والذي بلغت فيه الديون 46 مليارا و885 مليون دولار"، وهذا يرجع الى عدة اسباب منها مواجهة كوفيد 19 .

المطلب الثالث: الفساد الإداري والمالي Administrative and financial corruption

مما لا شك فيه ان ظاهرة الفساد تنتشر وتستفحل في الدول النامية بشكل اكبر واوسع مقارنة بالدول المتقدمة اذ انها تمثل بيئة خصبة تساعد على نمو هذه الظاهرة لعدم توفر ما يكفي من النزاهة والشفافية والتي تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية وتطبيق القانون بشكل امثل، وعلى العكس نرى ان البيروقراطية هي المسيطرة على الإدارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة الى انعدام التناسب بين الدخل الفردي في المجتمع واحتياجات الحياة ومتطلباتها[2]، وغيرها من العوامل التي تشجع على تنامي الفساد في مفاصل واجهزة الدولة سواء من قبل أفراد المجتمع ككل او من قبل موظفي القطاع العام بإتباع سبل غير مشروعة للحصول علي غاياتهم المادية.

اما عن اثاره فإن المجتمع الفاسد لا يمكن أن يكون قويًا لان الدولة التي يداهمها الفساد لا تعد دولة قوية، اذ إن القوة هي سمة النظام السياسي والاجتماعي في مجتمع تستطيع الدولة خلاله من الوصول إلى درجة عالية من مستويات التماسك حول القيم الجوهرية والتي تكون سائدة بين الأفراد وعليه فإن استشراء الفساد الاداري يتمثل في عدم النزاهة، لاسيما عندما تزداد نسبته وتتفشى في المجتمع، وبالتالي يصبح ظاهرة اجتماعية رئيسية تمس المجتمع والدولة بكاملها[3].

---

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة

(2) جمال ابراهيم الحيدري، الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ط1،2009، ص98 .

(3) أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دار الفكر للطباعة- سوريا ، 2016.

ان تاريخ الفساد في العراق على مختلف اسسه (اقتصادي، سياسي، اداري) تمتد جذوره منذ الاحتلال العثماني وحتى الوقت الحاضر، والهدف الاساسي كان الحصول على أكبر قدر ممكن من ممتلكات الدولة بدوافع شخصية وهو ما اظهره تاريخ العراق.

أدى السلوك السياسي إلى زيادة مشاكل الفساد الإداري المالي والسياسي والأخلاقي لبعض فئات المجتمع دون غيرها وشاعت قيم المنسوبية والمحسوبية والتمييز المناطقي والطائفي ضد أبناء الشعب ما ادى الى تفشي الرشوة والسرقة، ويرى البعض [1] إن هناك أسباب رئيسية للفساد الإداري والمالي فضلاً عن أسباب اخرى إجرائية، إذ إن من أهم الأسباب التي ادت لاستفحال هذه الظاهرة تكمن في النظام السياسي والفوضى وعدم استقرار البلد وغياب أنظمة الرقابة بأنواعها اذ كانت الأنظمة الشمولية والاستبدادية من أكثر الأنظمة السياسية في التفنن في اقتراح الأنظمة الرقابية بل إن هذه الرقابة هيمنت على جوانب الحياة لا سيما فيما يخص مجال حرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل النقابات والاحزاب والتجمعات السياسية والاجتماعية والثقافية.

قد قامت تلك الأنظمة بفرض قيود رقابية صارمة على هذه الجوانب ضاربة بذلك مواثيق حقوق الإنسان والعهود والاتفاقيات الدولية عرض الحائط وقد سعت هذه الأنظمة فضلا عن ذلك إلى وضع قوانين وتعليمات رقابية تتعلق بنشاط المواطنين الاقتصادي والاجتماعي وفرضت عليهم من خلال أجهزتها الرقابية الاستبدادية أطراً محددة ضيقة للحياة[2]، فضلاً عن ذلك فقد بددت موارد البلاد وامكانياتها الاقتصادية والبشرية في حروب عبثية قام بها النظام السابق و بالإضافة لذلك تكريس وحشد جميع الموارد المالية والاقتصادية والامكانيات والبنى التحتية للدولة والمؤسسات الانتاجية والصناعية لدعم المؤسسات الحربية وتجهيزات القوات العسكرية وشراء الاسلحة وعقد الاتفاقيات السرية في الاسواق السوداء وما يرافقها من فساد وهدر المال العام .

بالإضافة الى برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء وما يحصل خلاله من ممارسات وما يلحق به من شبهات الفساد من تورط مسؤولين كبار في منظمة الأمم المتحدة مع مسؤولين عراقيين.

وبناء على ما تقدم من اسباب وغيرها الكثير ادت الى ضعف مدخولات الافراد والخدمات وظهور عادات سيئة بين موظفي الدولة وداخل الدوائر حتى أصبح تقاضي الهدية والرشوة امر

---

(1) أحمد مصطفى صبيح، نفس المصدر، ص83.

(2) مدحت كاظم القريشي، الفساد الاداري والمالي في العراق (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، 2012، ص 43.

مقبول عرفا واصبحت ظاهرة الفساد الاداري تزداد وتنمو من سيء الى اسوء تحت ضغط العقوبات الاقتصادية والسياسات الخاطئة التي عانى منها البلد [1] .

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي The challenges facing the Iraqi economy [2]

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ومنها:

1- يعد الاقتصاد العراقي أحادي الجانب ،إذ تصل نسبة مساهمة قصاع النفط إلى 70%من حجم الناتج المحلي الاجمالي وتمثل عوائد قطاع النفط أكثر من 95%من الايرادات العامة للموازنة ، من خلال التحول الملحوظ للموازنات العامة والتي انقلبت من كونها ذات طبيعة استثمارية فائضة إلى موازنات استهلاكية جارية يغلب عليها طابع العجز.

2- يعاني الاقتصاد الحقيقي من تراجع في معدلات الانتاج بسبب توقف الكثير من الصناعات المحلية ، ما ادى الى الاعتماد المتزايد على الاستيرادات الخارجية [3].

3- نتيجة تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وما يرافقه من تشوه هيكلي في المستوى النوعي للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يؤكد في نفس الوقت استمرار زيادة الدور الاقتصادي للدولة من حيث التوزيع والإنتاج، أما في الوقت الحاضر أصبحت الدولة تلعب دوراً مباشراً في التوزيع عبر الاتفاق العام وليست من خلال الأدوات التقليدية الضريبية للمالية والتي تعد صفة ملازمة للتشوه الحاصل لذلك فقد يستمر هذا التشوه مع استمرار تراجع التصرف بالثروات.

4- أدت البطالة إلى آثار سلبية في مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منذ العقود السابقة، فالعقوبات الاقتصادية عام 1991 أجبرت العاملين في الوظائف الحكومية على ترك وظائفهم والتوجه نحو الأعمال الحرة والقطاع المصرفي، بما يحقق لهم دخول مناسبة تناسب احتياجات المعيشة التي أصبحت صعبة بفعل الحصار الاقتصادي، ويلاحظ تركز البطالة في الذكور بشكل اكبر من الاناث، حيث بلغت نسبة البطالة للذكور 19.3%في

---

(1) محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة، المنهل للطباعة، 2014، ص187.

(2) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، طبعة أولى، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف،2011ن ص15-16.

(3) منعم دحام العطيه، العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة الادارة والاقتصاد /كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، العدد 93 لسنة 2012 ص 358.

سنة 2015 ،في حين بلغت نسبة بطالة الاناث لنفس السنة 9.7%والسبب ربما يعود إلى كون اغلب النساء يندرجن تحت عنوان البطالة الاختيارية (السلوكية)[1].

5- المطاردة القوية التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية وعمليات طرد الفائض الاقتصادي (الحقيقي) والتحول التاريخي إلى فائض اقتصادي (احتمالي) يعظم الاستهلاك التبذير ويعوض التراكم.

حاولت الحكومة العراقية بعد عام 2003 اجراء حزمة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد العراقي للانفتاح على الخارج والتحول في ادارة الاقتصاد من المركزية الى اتباع آليات السوق والحرية الاقتصادية، لكنها واجهت في عملية التحول هذه عدة معوقات منها غياب الاستقرار والامن فضلا عن استنزاف الايرادات العامة في محاربة الارهاب بدلا من القيام بعملي ة البناء والاعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك فأن العراق لا يمتلك سوق تنطبق عليها شروط المنافسة وتعمل بكفاءة في تخصيص وتوجيه الموارد الاقتصادية بالشكل الامثل، بالإضافة الى ان العراق يعاني من الاختلالات الهيكلية في الاسعار والانتاج والاستثمار والانفاق والاستيراد والتصدير وغياب الشفافية وتزايد الفساد بكل انواعه ، كل هذه الاسباب ادت الى بقاء العراق ضمن قائمة البلدان النامية[2].

---

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ومروة عبد الرحيم – مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية، عمان، 2016،ص 13-12.

(2) عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق . تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بلا مكان طبع أو دار نشر، 2008 ، ص7 .

المبحث الثاني: تطور المتغيرات النقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

المطلب الاول: مسار تطور عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 في العراق

يُعد مفهوم عرض النقد بالمفهوم الواسع من المفاهيم المهمة وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية ومنها صندوق النقد الدولي، ويدخل في إطار هذا الحجم من النقود المفهوم الضيق للنقود M1 إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز (TD) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع M2 بالاتي: [1]

$$M_2 = M_1 + TD + S \quad \cdots \quad (10)$$

شهد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 في العراق زيادات متتالية في بداية مدة الدراسة حتى عام2007، فقد بلغ 12254000 مليون دينار عام 2004، ثم ارتفع الى 14683617 مليون عام 2005 وبمعدل نمو سنوي20%، كما انه استمر بالارتفاع حتى بلغ 21080249 مليون عام2006، وبمعدل نمو بلغ 44 %، الإ انه ارتفع الى 87679504 مليون دينار اي اكثر من ثلاث اضعاف كمية العرض في السنوات السابقة وبمعدل نمو 31 %، كما يبينها الجدول (1) والشكل (1)، وتأتي العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع في العراق في بداية المدة ، وتمثلت هذه السنوات الأولى هذه في اصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاله وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال إلى اقتصاد السوق بوصفه ركناً أساسياً من أركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني كما أُصدرت عملة وطنية موحدة جديدة ذات مواصفات دولية من حيث نوعية الورق وصعوبة التزوير وامكانية الاحتفاظ بها لتحل محل العملة ذات الطبعة المحلية الرديئة، فضلاً عن إتخاذ خطوات ناجحة لتعزيز الاحتياطي للنقد الأجنبي خاصة بعد مؤتمر باريس للمانحين الذي اصبحت فيه ديون العراق 120 مليار دولار بعد ان كانت تقدر ما بين 500 الى 600 مليار دولار امريكي،

(1) خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق. ص 284.

والحصول على اعفاءات تقدر بـ 80% منها والباقي ديون بلا فائدة مع احتمالية اسقاطها هي الاخرى، وهو ما دعم الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي، اذ عززت من رصيده ليبلغ بمقدار 35 مليار دولار كاحتياط للعملة، وهي حالة صحية لم يشهدها الاقتصاد العراقي منذ عقود، عندما بلغ الاحتياطي من النقد الاجنبي ما يقارب 40 مليار دولار على اثر تأميم النفط و تصحيح اسعاره العالمية وزيادة صادرات النفط العراقية[1].

اما بعد عام2007، فقد انتهج البنك المركزي سياسة نقدية في اطار مهامه للتحكم في عرض النقد وادارة السيولة المحلية والتي تسعى الى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الإنتاجية خصوصاً ان العراق بلد نفطي يعتمد على مصدر وحيد في توليد الدخل والانفاق، لذا جعل من السياسة النقدية تتوافق مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد أي تحقيق معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مسؤولية البنك المركزي في التخلص من المشاكل الإقتصادية ومنها التضخم، فضلاً عن التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية التي ظهرت بوادرها عام2008، لذا نجد ان عرض النقد بالمفهوم الواسع انخفض الى 34919675 مليون دينار عام2008، اي بمعدل نمو سالب بلغ (-60%)، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي وفق أدارة وتوجه البنك المركزي العراقي، فقد ارتفع الى 45437918 مليون عام2009، وبمعدل نمو بلغ 30% ، واستمر في ذلك الإرتفاع التدريجي كما موضح في الشكل اللاحق، وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد نفطي ويتأثر بالعوامل الخارجية كما في الأزمة سابقة الذكر، فقد تأثر بالأزمة المالية العالمية عام 2014 إذ انخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع لديه الى 82595493 عام2015، وبمعدل نمو سالب بلغ (-9%) ثم أستمر بعد ذلك بالارتفاع التدريجي بمعدل نمو بطيء حتى عام 2019 ثم انخفض في عام 2020 فقد حقق نمو سالب قدره (-8%) نتيجة للآثار السلبية التي فرضتها جائحة كورونا (COVED-19) واغلاق دول العالم وبالتالي انكماش اقتصاديات دول العالم الى ادنى مستوياتها[2]، ومن ثم تأثر العراق بها حاله كبقية دول العالم وانعكس ذلك على عرض النقد بالمفهوم الواسع M2.

---

(1) – فاطمة عبد جواد، ناجحة عباس علي، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة 1971-2005، الهيئة العامة للضرائب، وزارة المالية، بغداد2011. ص24.

(2) – https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

جدول (1)

عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق M2 ومعدل نموه للمدة (2004-2020)

ملون دينار

التفاصيل السنة	عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق M2 مليون دينار (1)	معدل النمو في عرض النقد (2)
2004	12254000	-
2005	14683617	20
2006	21080249	44
2007	87679504	31
2008	34919675	60
2009	45437918	30
2010	60386086	33
2011	72177951	20
2012	75466360	5
2013	87679504	16
2014	90727801	3
2015	82595493	-9
2016	88067169	7
2017	89441338	2
2018	95390725	7
2019	103440475	8
2020	11973009	-8

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعداد مختلفة ، العمود (2) احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1) وفق المعادلة التالية

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} \times 100\%$$

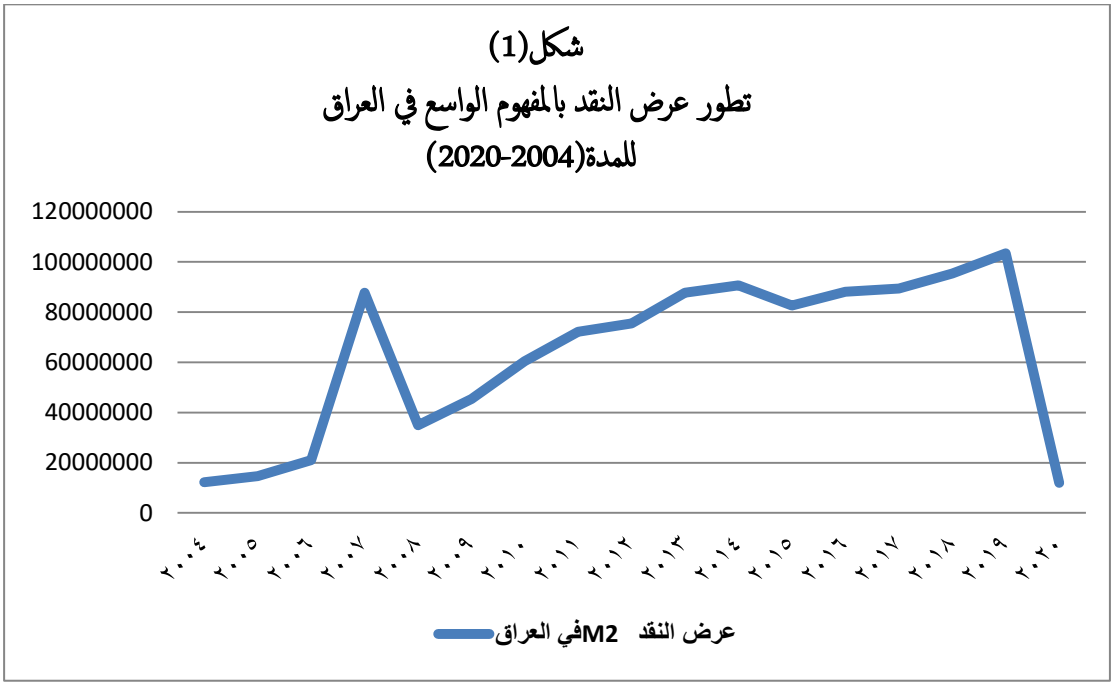

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (1)

المطلب الثاني: مسار تطور سعر الفائدة الحقيقي في العراق

سعر الفائدة الحقيقي هو معدل الفائدة الذي يحصل عليه المستثمر أو المدخر أو المقرض (أو يتوقع الحصول عليه) بعد احتساب التضخم. ويمكن وصفه بشكل أدق عبر معادلة فيشر التي تنص على أن معدل الفائدة الحقيقي هو تقريبًا معدل الفائدة الاسمي مطروحًا منه معدل التضخم. وتعطي معادلة فيشر العلاقة بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ومعدل التضخم المتوقع[1]:

(1) – W. Eichhorn, J. Voeller,Theory of the Price Index: Fisher's Test Approach and Generalizations, second edition, 2012, p49.

$$1 + i = (1 + r)(1 + \pi_e) \ldots$$

وترجع أهمية سعر الفائدة الحقيقية انه عند تحليل واحد من القروض أو الاستثمارات يكون من الصعب الحصول على صورة واضحة للتكلفة الحقيقية للقرض أو العائد الحقيقي من الاستثمار، اذ ينطوي مسار أسعار الفائدة الأساسية على انعكاسات مهمة على الأسواق المالية والاقتصاد، فنتيجة للتضخم المرتفع، نجد أسعار الفائدة الحقيقية في مستوى منخفض تاريخيا[1]، وتعكس هذه الأسعار الحقيقية بالغة الانخفاض حالة التشاؤم بشأن النمو الاقتصادي في السنوات القادمة، وتخمة الادخار العالمية الناجمة عن عدم وجود الثقة المصرفية وعدم استخدام التقنيات في الاجراءات المصرفية، فضلاً عن الرغبة في تزايد الطلب على الأصول الآمنة نتيجة لارتفاع عدم اليقين الذي يتفاقم من جراء العديد من الظروف الخارجية وما يصاحبها من أزمات واضطرابات عالمية فضلا عن انعكاسها لتكون حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن الوضع الأمني وتزايد المخاطر وغيرها من العوامل التي لا تشجع على القيام بالاستثمار ولعب دور في الاقتصاد المحلي، وعند النظر الى الجدول (2) وتحليله نجد ان العراق يمر بفترات يكون فيها سعر الفائدة الحقيقي سالب كما في عام 2004 اذا بلغ (−3.45%)، ثم انخفض الى (−16.52%) في عام 2005، الا انه انخفض الى(−7.05%) عام 2006، نتيجة للاضطرابات الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني في العراق، كما حقق سعر الفائدة الحقيقي رقم موجب عام2007، الا انه سرعان ما تراجع الى السالب عام 2008، نتيجة لانعكاس الأزمة المالية العالمية التي انعكست على الاقتصاد العراقي ثم ارتفع ليصل الى (44.33%) عام 2009، ليحقق بعدها تراجع كبير الى (−1.92%) عام2010، ثم ارتفع الى (−8.47%) عام2011، اما في المدة من 2012 الى 2016، فقد حقق معدل الفائدة الحقيقي مستويات موجبة وذلك بفضل تراجع معدلات التضخم في العراق الى درجة كبيرة مما فسح المجال الى ان تكون معدلات الفائدة الحقيقية برقم موجب اذ بلغت 10.9% عام 2012 لترتفع الى 26.4% عام2016، فضلاً عن الاحداث الإقتصادية التي مر بها العراق ومنها الأزمة المالية عام 2014 التي تراجع حجم النتاج المحلي الجمالي بها وبالتالي انخفض انفاق العراق وتراجع معدلات النمو والتضخم، كما ان معدلات التغير في معدلات الفائدة الحقيقية قد ظلت بمستويات متدنية نتيجة لذلك اذ بلغت 25% عام 2013 و17% لعام 2014 ثم لتحقق معدل

(1) – Rajas Parchure, Fisher's Equation: Some Methodological Doubts, Gokhale Institute of Politics and Economics, second edition, 2009, p 219.

نمو سالب (−57%) عام2016، اما في عام 2017 فقد انخفض معدل الفائدة الحقيقي ليبلغ 12.57% فقط، فقد انخفض بمعدل (−5) كما ظل معدل الفائدة الحقيقي بنفس النسبة حتى عام 2020 فقد بلغ 12.4% وبمعدل نمو قدره 31% عن العام السابق له، وكما يبينه الجدول (2).

جدول(2)

سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التغير في سعر الفائدة

مليون دينار

السنة	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل التغير في سعر الفائدة الحقيقي %
2004	-3.45	___
2005	-16.52	379
2006	-7.05	57
2007	3.79	154
2008	-8.42	322
2009	44.33	626
2010	-1.92	104
2011	-8.47	341
2012	10.91	229
2013	13.59	25
2014	15.90	17
2015	0.886	283
2016	26.40	57
2017	12.57	5
2018	11.98	4
2019	12.01	0
2020	12.4	31

تم احتساب العمود (2) من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1)

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعداد مختلفة ، العمود (2) احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1)

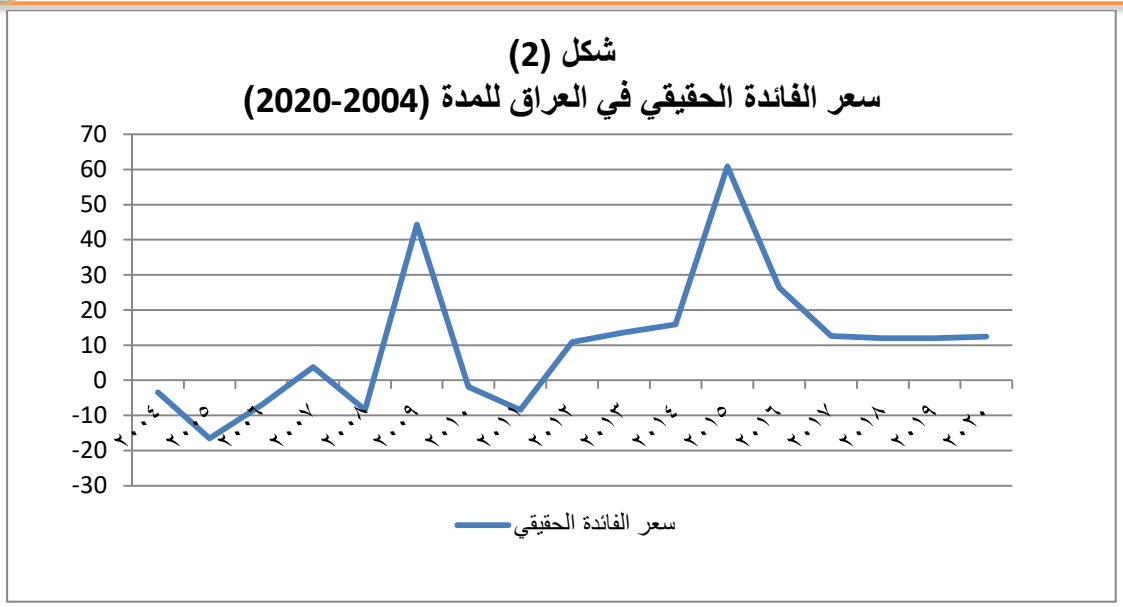

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول(2) .

المطلب الثالث: مسار تطور سعر الصرف في العراق

- تطور أنظمة وسياسات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020).

بعد أحداث احتلال العراق عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 ، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق ، كان يتوجب على صناع السياسة النقدية اللجوء ، إلى نظام سعر صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ويستطيع تحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي[1] .ففي أواخر عام 2003 أقام البنك المركزي مزاد العملة الأجنبية ليعلن انتهاء تطبيق أنظمة اسعار الصرف الثابتة المتعددة في العراق وما افرزته من تشوهات، واعتماد نظام الصرف (المعوم المدار) حيث يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب ، ولكن تحت رقابة واشراف البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي[2] ، إذ أصبح مزاد العملة الأجنبية مثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب به السياسة النقدية وتعتمده مثبتا إسمياً أو هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية ، بغية تحقيق هدفها النهائي متمثلاً

(1)قيس مهدي حسن البياتي ، توازن القطاع الخارجي في العراق، ط1، دار عمار للطباعة ، بغداد ، 2021، ص 180.

(2) ينظر: مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد ، 2012، ص 30.

باستقرار المستوى العام للاسعار والحد من الضغوط التضخمية[1]، ان مزاد العملة الأجنبية يعد بمثابة السوق المركزية للصرف في العراق، وواحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي المؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة، وقد تمكن مزاد العملة الأجنبية من تلبية طلبات السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل كافة استيراداته ، ضمن معدلات صرف توازنية حافظت على نظام مالي مستقر ، بهذا وضع مزاد العملة الأجنبية النهاية للتقلبات في سعر صرف الدينار التي عانت منها المدة ما قبل عام 2003 فقد اسهم مزاد العملة الأجنبية في تحقيق توازن ما بين عرض العملة المحلية والطلب على العملة المحلية، مما قاد إلى تحسين واستقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار خلال المدة (2012– 2018)[2]، إذ أن هذا التحسن الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي هو نتيجة مباشرة لزيادة الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العراقي المتآتية اساساً من جراء قيام الأخير بتنقيد العوائد النفطية الحكومية التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية ، فقد بلغت الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العراقي (70) مليار دولار في نهاية عام 2012 والتي تعد غطاء للعملة العراقية وساندة لقيمتها لذلك نجد ان البنك المركزي يحافظ على زيادة الاحتياطي الاجمالي ويوليه الاهتمام الكبير إلا إن الأزمات الاقتصادية لها دور في انقاص هذا الاحتياطي كما حدث في ازمة 2014 وما تبعها ، ويمكن لنا ان نتتبع تطور مسار سعر الصرف للدينار العراقي، سواء كان الإسمي أو الموازي، وقد حرص البنك المركزي العراقي على تقليل الفارق بينهما الى حد كبير وذلك من خلال ضخ العملة الأجنبية يومياً الى السوق العراقية من أجل المحافظة على قيمة الدينار مقابل الدولار والحفاظ على الاستقرار النقدي، كما قام البنك من أجل ذلك برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي من خلال استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية، وبدأ البنك المركزي العراقي يستخدم نظام سعر الصرف المعوم المدار، واستمر البنك المركزي العراقي

---

(1)محمود محمد محمود ، حسين عطوان مهوس ، سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004 – 2012) بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي بدون سنة نشر ، ص 8 . https://cbi.iq/page/37

(2) وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي بدون سنة نشر، ص 2 ، 3 . https://cbi.iq/page/37

في الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بعد عام 2003 ، وتنفيذا لسياسته النقدية وفق المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها العراق في كل مرحلة، فقد بلغ سعر الصرف الموازي 1118 دينار وكانت الفجوة مع سعر الصرف الإسمي 0 دينار عام2004، اما عامي 2006و2007، فقد اتبع البنك المركزي السياسة ذاتها للاعوام السابقة وقد انخفظ معدل نمو سعر الصرف الموازي بنسبة (-14.1%) في حين كانت الفجوة تقدر ب8دينار فقط، اما بعد ذلك فقد اتبع البنك المركزي نظام سعر الصرف المعوم المدار بشكل سمح لأن يكون هناك تفاوت طفيف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي اذ ارتفعت الفجوة بينهما الى 12 دينار عام 2007، وكان معدل النمو في الموزاي (-5.1%) فقط . أي ان أثر ذلك لم ينعكس بشكل كبير على سعر الصرف الموازي للعراق[1]. وظل الوضع كما هو عليه وبأرتفاع طفيف الى ان ارتفع سعر الصرف الموازي الى1233 دينار في حين كان سعر الصرف الرسمي1166، لنفس العام[2] 2012، مما شجع على زيادة الطلب على العملة الأجنبية بأي شكل من الأشكال، سواء كان ذلك من أجل الادخار أو الإستثمار، اما بعد عام 2012 الى عام 2014 تحديداً، فقد انخفض سعر الصرف الموازي ، وبلغ معدل النمو (-0.1%) بعد ان ارتفع بمعدلات كبيرة في وقت سابق من السلسلة، وبدأ بالارتفاع والنمو التدريجي ونلاحظ ان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي والأسمي هي 93 دينار عام 2016 و39 دينار لعام2020، اما في السوق فقد بلغ سعر الصرف الموازي 1275 عام 2016 و1231 عام2020، وبمعدل نمو سالب بلغ (-100%) كما موضح في الجدول(3) والشكل(3) .

(1) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، دار ابو ظبي للطباعة ، الامارات العربية ، 2007 ، ص 26 .

(2)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016، ص 80.

جدول (3)

سعر الصرف الإسمي والموازي ومقدار الفجوة بينهما ومعدل التغير في سعر الصرف الموازي في العراق للمدة 2004-2020

مليون دينار

التفاصيل / السنوات	سعر الصرف الرسمي(1)	سعر الصرف الموازي (السوق) (2)	الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الأسمي (3)	معدل التغير في سعر الصرف الموازي(4)
2004	1453	1453	0	__
2005	1469	1472	3	0. 2
2006	1467	1475	8	-14.1
2007	1255	1267	12	-5.1
2008	1193	1203	10	-1.7
2009	1170	1182	12	0.3
2010	1170	1186	16	0. 8
2011	1170	1196	26	3.1
2012	1166	1233	67	-0.1
2013	1166	1232	66	-1.5
2014	1166	1214	48	-3.9
2015	1167	1167	0	-9.3
2016	1182	1275	93	-1.3
2017	1184	1258	74	-4.1
2018	1182	1206	24	-0.3
2019	1182	1202	20	-2.4
2020	1192	1231	39	-100

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة، العمود 3 ،4 من عمل الباحثة استناداً الى الاعمدة (1) و (2).

شكل (3)

سعر الصرف الأسمي والحقيقي في العراق للمدة (2004–2020)

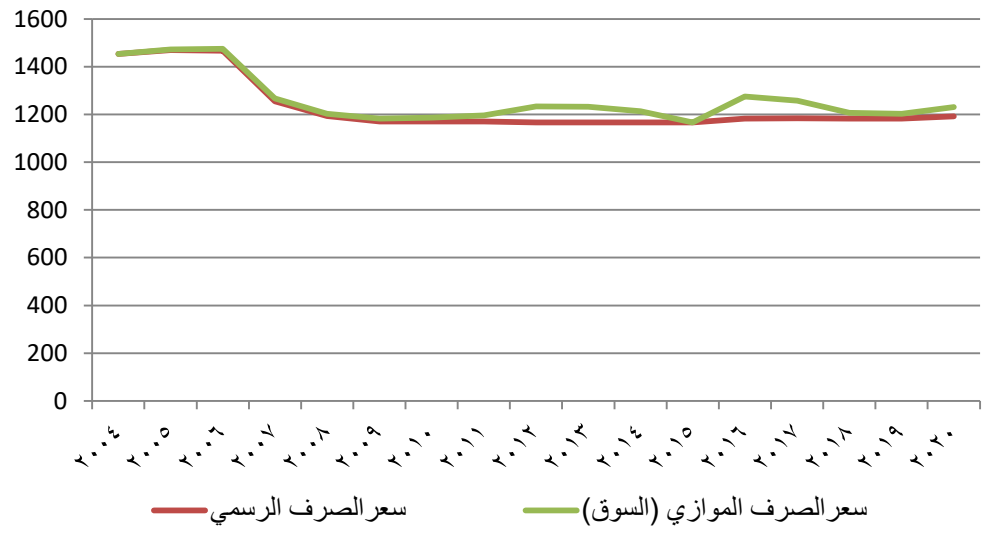

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول(3)

المطلب الرابع: مسار تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق

يعبر عن الناتج المحلي الاجمالي بشكله العام بالنمو الاقتصادي، كما يعد احد أهم مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي التي تعتمدها دول العالم ومنها العراق إذ يعد من أكثر المعايير استخداماً وشمولية لبيان مجمل انتاج البلد لكافة السلع والخدمات فضلاً عن معرفة مواطن الخلل في هيكلية وإمكانية معالجتها، كما يتم احتسابه وفق الارقام الحقيقية او الثابتة او بالاسعار الجارية والتي تأخذ معدل التضخم بالاعتبار، ويقاس من خلالهما مستوى التقدم الإقتصادي لذلك البلد كما تهتم دول العالم بتنويع مكونات ذلك الناتج والحرص على مساهمة جميع القطاعات فيه، اما الاقتصاد العراقي فقد ظل يعاني منذ عقود من اختلالات عميقة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اعتماده الكبير على النفط في توليد الناتج ، وهذا جعله اكثر انكشافاً على العالم الخارجي وعدم استطاعته الاعتماد على موارد متنوعة[1]، إذ بلغت نسبة مساهمة العوائد النفطية الى مجمل الايرادات العامة (97.6%) عام 2003 ثم ارتفعت لتصل الى (98.2%) لعام 2016 ، و(99.9%) عام2020، اما نسبة مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق فقد بلغت 14.9% في العام 2003 ثم

(1)تيري لين كارل ، مخاطر الدول النفطية، ترجمة عبد الأله النعيمي، ط1، مركز الدراسات العراقية ، بغداد ، 2008 ، ص111.

وصلت 47.9% لعام 2016 وهي تعد نسبة مرتفعة، في حين تجاوز 55% عام2018 ، وبذلك فأن العراق بلد يعتمد على الايرادات النفطية وبأمتياز[1]، وكما هو معروف فأن الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هي أحدى مقاييس درجة التنويع ومن ثم النمو الإقتصادي، فزيادة هذه الاهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعني أنخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، ويبين الجدول (4) حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالاسعار الثابتة والأسعار الجارية، ونلاحظ من خلال الجدول المذكور، ان حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة في تحسن مستمر وبمعدلات نمو جيدة، اذ حقق معدل نمو مرتفع، وان كانت القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفط تعاني من تدهور كبير بسبب الاندثار وسوء الادارة ونقص الأدوات والمعدات وسوء الصيانة ووضعف الانتاج والتوزيع وغيرها من الظروف المحيطة بالاضافة الى تردي الظروف الأمنية في بعض الاحيان ويعود سبب الارتفاع بشكل رئيس الى زيادة العائدات النفطية وارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية وكما مبين في الجول المذكور فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من 101843861.4 مليون دينار عام 2004الى 120626517.1 عام2008، وكان ينمو بمعدل موجب بلغ 8% عام 2008 ، إلا إن الأزمة المالية العالمية نجم عنها تأثيرها في حجم الناتج واصبح 124702847.9 مليون لينخفض معدل النمو السنوي الى 0.3% عام2009، ويعود ذلك الى تدهور الوضع الأمني في العراق او الانخفاض الحاصل في أسعار النفط بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية مما اثرت سلباً على بقية الأنشطة الاقتصادية، وينطبق الحال على حجم الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية فقد حقق معدلات نمو جيدة للمدة المذكورة فقد حقق 53235358.7 مليون دينار عام 2004 وتزايد الى 157026061.6 مليون عام2008، وقد حقق معدل نمو كبير جداً بلغ 0.40%، الا انه سرعان ما انخفض الى 130642187.0 مليون بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وانكماش الاقتصاد العراقي نتيجة لذلك، وقد حقق معدل نمو سالب قدره (-0.17%)، اما في المدة (2010-2013) وبعد ان تم تجاوز الأزمة المالية وتحسن اسعار النفط عالمياً، سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بالأسعار الجارية والثابتة اذ ارتفع من 132687028.6 مليون عام

(1)علي جابر عبد الحسين ، وآخرون ، تقدير وتحليل اثر مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، العدد 55 ، لسنة 2019 ، ص 433.

2010الى 174990175.0 مليون عام2013، وبمعدل نمو موجب بلغ 0.08%، وكذلك حجم الناتج بالاسعار الجارية كان معدل نموها ايجابي وبلغ 0.08% عام2013، وبعد تعرض الاقتصاد العالمي الى أزمة جديدة عام 2014 انعكست ضلالها على الاقتصاد العراقي سريعاً ، فضلاً عن عدم إقرار الموازنة العامة لعام 2014 الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في معدل الناتج المحلي الإجمالي ، حتى تراجع نمو الناتج بالاسعار الحقيقية الى 0%، في حين بلغ نمو الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية الى (-0.03%) نتيجة لانكماش معدل النمو الحقيقي في العراق، كما ظل النمو السالب حتى عام 2015 بل ارتفع الانكماش في نمو الناتج بالاسعار الجارية الى (-0.27%) وهي اعلى نسبة تراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي ويرجع ذلك ايضاً الى احتلال العصابات الارهابية جزء من محافظات العراق الأمر الذي أدى الى زيادة الانفاق العسكري فضلاً عن تدهور البنى التحتية وتعطيل الحركة التجارية، وبشكل متزامن مع الازمة المالية العالمية، واستمر نمو الناتج بعد ذلك بالتعافي التدريجي وبشكل بطيئ جدا حتى انه حقق نمو سالب في بعضها كما في عام 2017 و2018، اما في حجم الناتج بالاسعار الجارية فقد حقق معدلات نمو موجبة بلغت 0.15و0.11، في عامي 2017 و2018، وفي عام 2019 شهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية، اذ سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة211789774.7 مليون دينار وبلغ معدل النمو 0.04% في حين بلغ حجم الناتج بالاسعار الجارية 266,190,571.3 مليون عام2019، ويعزى ذلك الى الارتفاع في انتاج النفط الخام وايضاً نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى بعد توجه الحكومة نحو تفعيلها واستثمارها[1] إلا إن حجم الناتج سرعان ما انخفض مرة اخرى نتيجة لتأثره بجائحة كورونا التي اجتاحت العالم وطبقت الدول اغلاق تام على نفسها لتلافي تزايد عدد الاصابات لديها مما انعكس سلباً على نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق الى 189837573.5 مليون وبمعدل نمو سالب بلغ (-0.10%) كما تراجع نمو حجم الناتج بالاسعار الجارية الى 198774325.4 مليون وبمعدل نمو سالب بلغ (-0.25%). وكما يبينها الجدول (4) .

(1) – البنك المركزي العراقي،" التقرير الاقتصادي السنوي"، لسنوات مختلفة

جدول (4)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والاسعار الجارية ومعدلات النمو لكل منهما في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=2007 (1)	معدل النمو % (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	معدل النمو % (4)
2004	101843861.4	-	53235358.7	-
2005	103546578.8	0.02	73533598.6	0.38
2006	109389941.3	0.06	95587954.8	0.30
2007	111455813.4	0.02	111455813	0.17
2008	120626517.1	0.08	157026061.6	0.41
2009	124702847.9	0.03	130642187.0	-0.17
2010	132687028.6	0.06	162064565.5	0.24
2011	142700217.0	0.08	217327107.4	0.34
2012	162587533.1	0.14	254225490.7	0.17
2013	174990175.0	0.08	273587529.2	0.08
2014	175335399.6	0.00	266420384.5	-0.03
2015	183616252.1	0.05	194680971.8	-0.27
2016	208932109.7	0.14	196924141.7	0.01
2017	205286149.1	-0.02	2257223735.5	0.15
2018	202776268.9	-0.01	251064479.9	0.11
2019	211789774.7	0.04	266,190,571.3	0.06
2020	189837573.5	-0.10	198774325.0	-0.25

المصدر: البنك المركزي العراقي "، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة (2004-2020).

- الاعمدة 2،4 من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود(1) والعمود(3) .

شكل (4)

حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية للعراق للمدة (2004–2020) مليون دينار

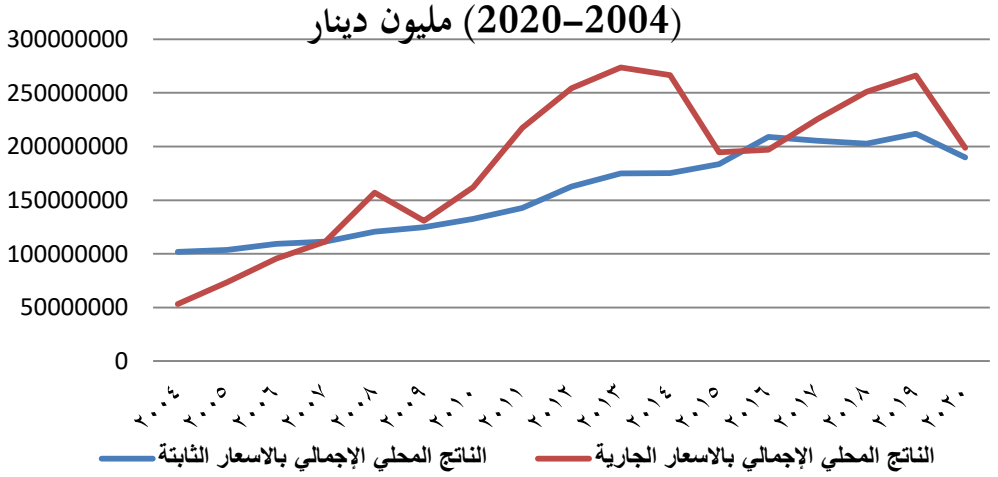

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4) .

المبحث الثالث/ اثر المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

المطلب الاول: أثر تطور عرض النقد M2 على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

ذكرنا في الإطار النظري للدراسة ان هناك علاقة طردية بين عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 مع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وعند تحليلنا للأثر في هذه العلاقة في العراق نجد ان حالة العراق مطابقة لما تطرقت له أدبيات الكتب والمراجع.

إذ نجد من خلال الجدول(1) و(2)، ان هناك علاقة طردية بين عرض النقد بالمفهوم الواسع مع حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فبينما ارتفع عرض النقد من 12254000 عام 2004 الى 14683617 عام 2005 وبمعدل نمو سنوي بلغ 0.20%، نجد ان حجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفع لنفس المدة من 101843861.4 مليون دينار عام 2004 الى 103546578.8 مليون عام2005، وبمعدل نمو قدره 0.02% عام2005، كما استمرت العلاقة الطردية بينهما في السنوات اللاحقة ونلاحظ ان معدل نمو الكتلة النقدية M2، هو اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ويرجع ذلك الى سياسة البنك المركزي في انتهاج السياسة التوسعية فضلاً عن السياسة المالية التوسعية والتي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعادة البنى التحتية واعادة الإعمار نتيجة اضرار الحرب والاندثار لرأس المال المادي العامل في العراق من سنوات العقوبات الاقتصادية في العقد السابق، وعند الرجوع الى الجدول (1) نلاحظ ذلك من خلال ارتفاع عرض النقد الى 87679504 مليون عام 2007 بعد ان كان 21080249 مليون عام 2006، اي بمعدل نمو كبير جداً بلغ 3.16%، اما حجم الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 111455813.4 مليون دينار عام2007، بعد ان كان 109389941.3 مليون عام2006، وبمعدل نمو بلغ 0.02% فقط، وهو تطبيقاً لما ذكرناه ان معدل نمو عرض النقد اكبر من معدل نمو حجم النتاج المحلي الإجمالي في العراق ويرتبط ذلك بالإضافة الى ماتقدم ذكره، الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق وتنوع القاعدة الانتاجية التي تحتاج الى مدة من الزمن وتتطلب سنوات بعد الدراسة والتخطيط والتنفيذ من أجل تحقيق نمو كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الاهتمام بتنوع تلك القاعدة الانتاجية والاهتمام بالترابطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية دون تركز الانتاج والاهتمام فقط في قطاع واحد دون القطاعات الاقتصادية الاخرى، كما ان أثر تلك العلاقة الإيجابية يكون أسرع في عرض النقد M2 وذلك لقدرة الحكومة في تغيير السياسة الاقتصادية

التي تتبعها بشكل اسرع من الاجراءات الأخرى، فنجد انه عند تعرض العراق للأزمة المالية العالمية التي ضربت دول العالم المتقدم نجد ان عرض النقد بالمفهوم الواسع قد انخفض الى 34919675 مليون دينار بعد ان حقق معدل نمو إيجابي في العام السابق له، وقد تراجع معدل النمو ليبلغ (−0.60%) عام2008، اما حجم النتاج المحلي الإجمالي فقد كانت استجابته لهذه الصدمة ابطأ من استجابة عرض النقد لتلك الصدمة، رغم ان العراق يعتمد بشكل شبه تام على تصدير النفط الخام لدول العالم وبالتالي ان أي صدمة خارجية ستنعكس على حجم الناتج المحلي الإجمالي، لذا فقد بلغ الناتج الإجمالي 111455813.4 مليون عامٍ 2007 وبمعدل نمو 0.02% فقط، في حين ارتفع الناتج الى 120626517.1 مليون وبمعدل نمو بلغ 0.08% عام 2008، كما استمرت العلاقة الطردية بين عرض النقدM2 وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق حتى طيلة المدة من 2008 الى 2014، عند تعرض العراق الى الصدمة المالية الثانية التي ضربت دول العالم المتقدم وانعكست سريعاً على الاقتصاد العراق، فقد تراجع عرض النقد بالمفهوم الواسع من 90727801 مليون دينارٍ عام 2014 الى 82595493 عام 2015وهو نتيجة لاتخاذ الحكومة الاجراءات التقشفية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في العراق، وقد تراجع معدل نمو عرض النقدM2 الى (−0.09%) عام 2015، في حين تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى 175335399.6 مليون، وبلغ معدل نمو السنوي 0% في تلك السنة، وقد حقق نمو متواضع الى 183616252.1 عام 2015، وقد حقق معدل نمو ايجابي بلغ 0.05% فقط، نتيجة لأثار الصدمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي، أما عام 2016 وبعد التراجع النسبي لأثار الأزمة المالية فقد بدأت الحكومة العراقية بسياسة نقدية ومالية توسعية من اجل اعادة الاقتصاد العراق الى نشاطه، لذلك نجد ان عرض النقد بالمفهوم الواسع قد ارتفع من 82595493 عام 2015 الى 88067169 مليون عام 2016، وبمعدل نمو بلغ 0.07%، اما في السنوات اللاحقة فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى 205286149.1 مليون عام 2017، وبمعدل نمو سالب قدره (−0.02%) وكذلك الحال في عام 2020 فقد انخفض كل منهما وبمعدلات سالبة نتيجة لتعرض دول العالم لجائحة كورونا(COVED-19) نهاية عام2019 مما اضطر الدول الى الاغلاق التام للتجارة وجميع الانشطة الاقتصادية وبالتالي انعكس ذلك على الاقتصاد العراقي ويمكن توضيح ذلك بالشكل(5).

شكل(5)
علاقة عرض النقد بالمفهوم الواسع مع الناتج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة(2004-2020)

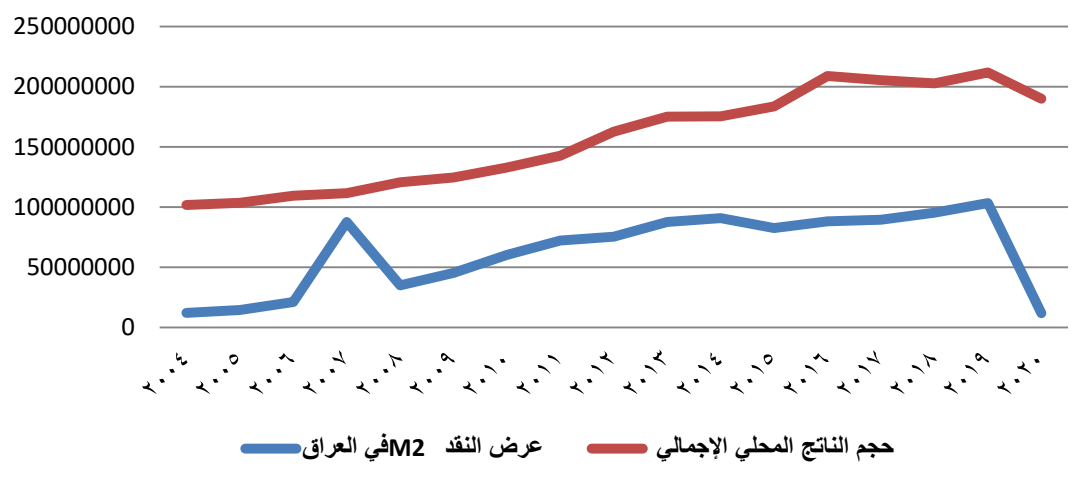

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (1) و(4) .

المطلب الثاني: أثر تطور سعر الفائدة الحقيقية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يُعد سعر الفائدة من اهم المتغيرات المؤثرة في القرارات الاستثمارية[1]، فمن المعروف ان الاستثمار وهو ذلك الجزء المقتطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من اجل تكوين رأس المال، يتوقف الطلب عليه على ثلاثة أمور وهي الارباح المتوقعة (الكفاية الحدية لرأس المال)، وأسعار الفائدة وفرص الاستثمار الممكنة، وعلى المستثمر ان يقارن بين الأرباح والتكاليف فمن الطبيعي انه أذا كانت الأرباح اعلى من التكاليف فانه يقوم بالاستثمار ويتوسع في المشاريع القائمة والمستقبلية، أما إذا كانت التكاليف (الفائدة)اعلى من الارباح المتوقعة او حتى لو انها كانت مساوية لها فأن المستثمر سيتجنب القيام بالمشروع الاستثماري نتيجة تعرضه لخطر الخسارة وعدم تحقيق الربح.

لذا نتوصل من خلال ذلك ان معدلات الفائدة بشكل عام ومنها الفائدة الحقيقية التي يتم احتسابها تكون بعلاقة عكسية مع رغبة المستثمر بالشروع في الاستثمار، فكلما ارتفعت الفائدة على رأس المال كلما قل الاستثمار والعكس بالعكس.

نتوصل الى حقيقة ثابتة عند تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي فأنه عندما تنخفض اسعار الفائدة المفروضة على المستثمر فأنها سوف تشجعه

(1)علي محمد شلهوب، شؤون النقود واعمال البنوك ، ط1، دار شعاع للنشر والعلوم ، سوريا، 2007، ص 131.

للاستثمار وبالتالي سيزداد حجم الانتاج ويرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لذلك اما في حال ارتفاع سعر الفائدة فأنه سيقلل من الرغبة في القيام بالاستثمارات وبالتالي ستخفض من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

مع ذلك فأن هذه العلاقة تكون قليلة الأثر وغير ظاهرة بشكل عام عند اجراء المقارنة بين معدلات الفائدة الحقيقية وحجم الناتج المحلي الإجمالي كون ذلك يعتمد على حجم الإستثمارات المقامة وعلى مدى أهمية تلك الاستثمارات بالنسبة للناتج فضلاً عن مدى تنوع القاعدة الانتاجية للبلد والتي تعتمد على حجم الإستثمارات في تلك المدة، لذلك نجد ان هناك علاقة غير متزنة في اغلب الأحوال بين المتغيرين المذكورين وان سعر الفائدة يرتبط بنوع السياسة التي تتبعها الدولة هل هي سياسة توسعية او انكماشية فضلاً عن معدلات الفائدة واستقرار قيمة النقود.

عند الاطلاع على الجدول (2) والشكل (2)، نجد ان معدلات الفائدة الحقيقية في العراق متذبذبة طوال مدة الدراسة كما يبينها الجدول المذكور آنفاً وبشكل لافت للنظر نتيجة تأثرها بالمتغيرات الإقتصادية التي يمر بها العراق في كل سنة فضلاً عن عدم فعالية النظام المصرفي في جذب الإستثمارات للعراق من خلال منحها الاستقرار والطمأنينة في التعامل، فقد بلغت (-16.52%) عام 2005 بعد ان كانت(-3.45%) عام 2004، كما بلغ معدل النمو السالب 3.79% اما حجم الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع في نفس المدة من 101843861.4 مليون دينارٍ الى 103546578.8 مليون، وبمعدل نمو قدره 0.02%، كما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الى 3.79% عام 2007، ثم انخفض الى (-8.42%) عام 2008، مما ينعكس على حجم الإستثمارات وحجم الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ 111455813.4 مليون دينار ثم ارتفع الى 120626517.1 مليون عام 2008، وبمعدل نمو قدره 0.08%، الا انه نتيجة للظروف الإقتصادية وظهور الأزمة المالية العالمية لنفس العام، فقد ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الى 44.33% عام 2009، وبمعدل نمو سالب قدره (-6.26%)، اما عند الرجوع الى حجم الناتج المحلي الإجمالي فنجد انه ارتفع من 120626517.1 مليون عام 2008 الى 124702847.9 مليون عام 2009، وبمعدل نمو بطيء بلغ 0.03% فقط، ثم ارتفع الى 0.06 % عام 2010، نتيجة انتهاء تلك الأزمة المالية، في حين تراجعت اسعار الفائدة الحقيقية الى (- 1.92%) لنفس العام مما يولد فرصاً للقيام بالاستثمارات بشكل اكبر، الا ان مشكلة العراق المعروفة وهي انه اقتصاد احادي الجانب ويعتمد على تصدير النفط الخام للخارج للحصول على العملات الصعبة وتغطية العملة المحلية

والحفاظ على الاستقرار النقدي والمحافظة على مستوى معقول من التضخم[1]، وعند الرجوع للجدول وتحليل المدة من 2011 الى 2016، نجد انه مع تحسن الوضع الاقتصادي قد تراجع معدل الفائدة الحقيقي الى (– 8.47%) وبمعدل نمو بلغ 3.41%، في حين ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى 142700217.0 مليون دينار عام 2011، وبمعدل نمو 0.08%، اما عام 2012 ونتيجة لاستمرار ذلك التحسن الاقتصادي وعودة اسعار النفط للارتفاع مرة اخرى فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى 162587533.1 مليون وبمعدل نمو قدره 0.14%، إلا إنه في الوقت نفسه قد ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الى 10.91%، كما استمرت معدلات الفائدة الحقيقية بالارتفاع وبمعدل نمو موجب بلغ 60.88%، عام 2015 لكن تراجع معدل نمو الناتج الى 0% عام 2014 ثم ارتفع الى 0.5% عام 2015، وعند انخفاض معدل الفائدة الى 26.40% نجد ان معدل الناتج ارتفع الى 0.14%، عام 2016، وهو ما يدل على وجود علاقة ما بين معدلات الفائدة ونمو الناتج الاجمالي من الناحية التحليلية، اما عند انخفاض معدل الفائدة الحقيقية الى (–0.5%) عام 2017، فقد انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي الى 205286149.1 مليون دينار وبمعدل انخفاض قدره (–0.5%) عن العام السابق له، اما في المدة من 2018 الى 2020 فنلاحظ شبه ثبات معدل الفائدة الحقيقية فقد ظلت بحدود 12% ، للمدة المذكورة حتى عام 2020، كما ان هناك ثبات نسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارب للصفر او السالب كما في عام 2019 فقد بلغ معدل النمو 0.00%فقط في حين تراجع الى (0.30%) عام 2020، وهناك عوامل اخرى مؤثرة في هذا التباطؤ في معدل النمو منها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عالمياً بعد جائحة كورونا(COVED-19)، وغيرها من الظروف التي اتبعتها ، ويمكن توضيح ذلك بالاشكال الاتية .

(1)قيس مهدي حسن البياتي، مصدر سابق ، ص 152.

شكل (6)

معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التغير

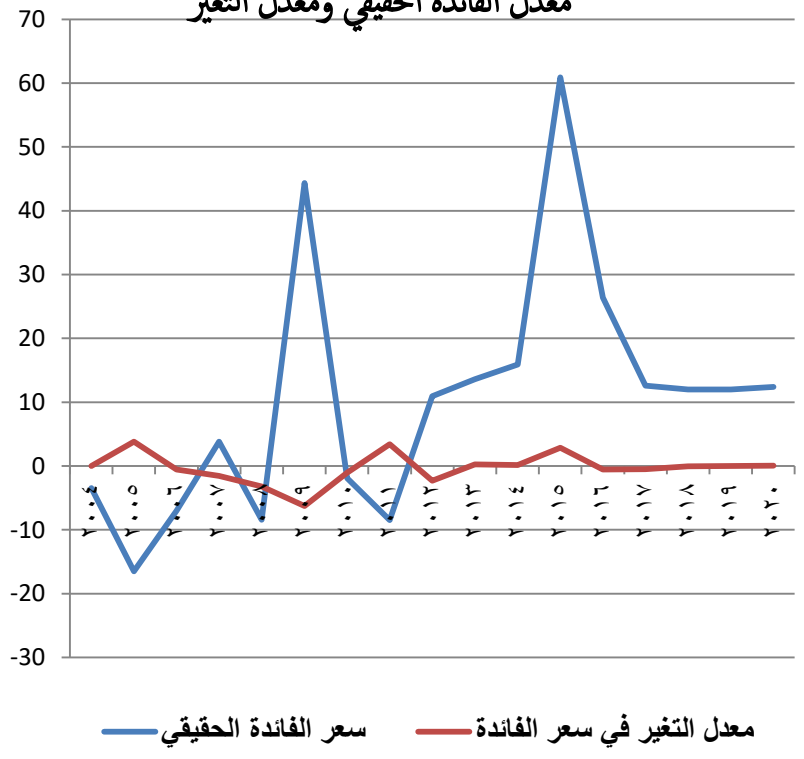

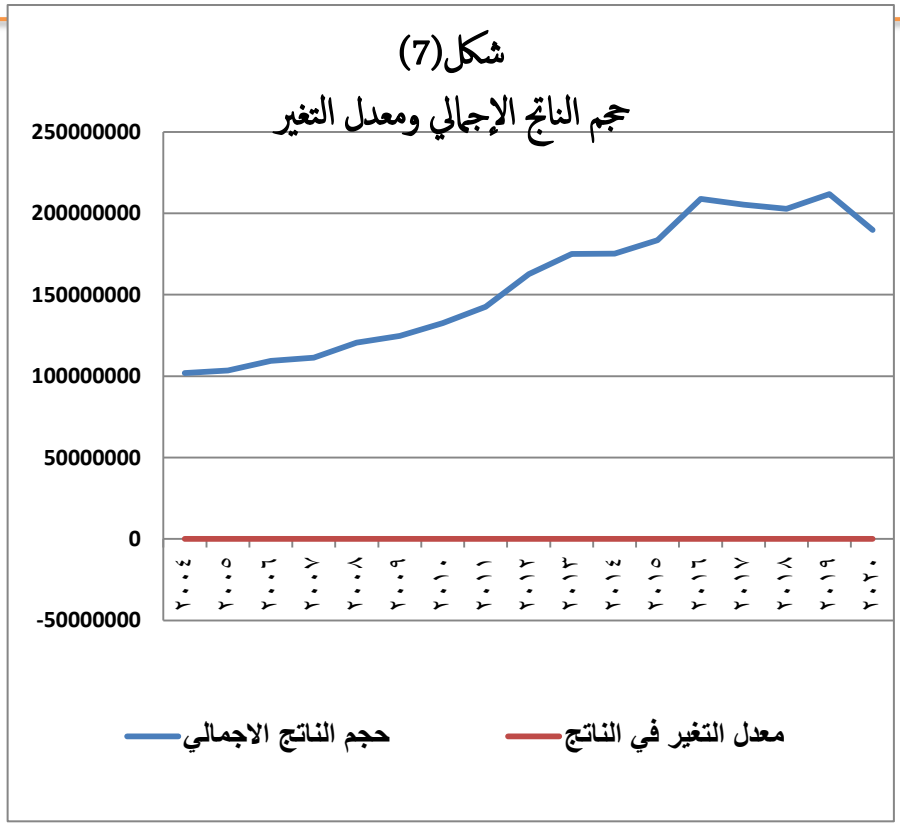

المصدر: الشكل (2) و(3) من اعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم(2)

نتوصل من الاشكال السابقة ، ان هناك بعض السنوات في العراق تتطابق مع المنطق الإقتصادي، بينما نجد في بعض السنوات الأخرى تذبذب وعدم اتساق في العلاقة بين نمو معدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق ، ويرجع ذلك الى عدم وجود جهاز انتاجي مرن ومتنوع فضلاً عن عدم وجود جهاز مصرفي متقدم وجاذب ومشجع للقيام بالاستثمارات، كما إن البيئة والمناخ الاستثماري يتطلب الاجراءات البسيطة والنزاهة في العمل واحترام القوانين وتطبيقها، ونجد ان العراق يسعى لتحقيق ذلك من خلال الكثير من الاجراءات التي تحد من الفساد المستشري وفتح باب الاستثمار والتحكم بسياسة نقدية ومالية تراعي الظروف الاقتصادية، إلا إن العراق مازال يواجه تحديات كبيرة وتحتاج لوقت للتخلص منها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة جميع المشاكل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وغيرها للوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية ورفاه مجتمعي في العراق[1].

(1) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية في العراق، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، 2012، ص –ص 187-89.

المطلب الثالث: أثر تطورات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق، فكلما يرتفع سعر الصرف يرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبينه الجدول (3) والشكل(3) ، وبذلك فهو يتطابق مع الفرضيات الاقتصادية النظرية التي تم التطرق لها سابقاً، إذ توصلنا الى ان أي تغيرات في سعر الصرف تؤدي الى تغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي سواء كان سلباً أو ايجاباً، كما ان تلك الاستجابة وحدوث ذلك الأثر يتطلب وقت بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية المرجو احداثها في العراق، كما ان حجم الناتج المحلي الإجمالي أيضاً له تأثير كبير على سعر الصرف، فعندما يرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي سيحدث ضغط على البنك المركزي وخصوصاٍ إن تلك الاسعار تستجيب وبسرعة لهذا التغير، ونلاحظ من خلال الجدول (3) ، ان سعر الصرف الموازي في المدة من 2004– 2006 كان بمعدل 1453 –1475، الإ أن البنك المركزي خفض سعر الصرف الرسمي نتيجة لعزوف الأفراد عن الاحتفاظ بالدينار العراقي او اجراء التعاملات به بشكل كبير في العمليات التجارية وظهور ظاهرة الدولرة في السوق، لذلك عمد البنك المركزي الى رفع سعر الصرف للدينار العراقي واعطاء قيمة حقيقية له من خلال اتباع اسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملات الأجنبية لتغطية الطلب على الدولار فضلاً عن اتباع نظام سعر الصرف المعوم المدار[1]، مما اعطى قوة للدينار العراقي كعملة محلية موثوق بها في التعاملات اليومية والتجارية، مدعوماً برصيده من الدولار الأمريكي، وبالتالي فقد انخفض سعر الصرف الموازي في المدة اللاحقة، اذ بلغ 1267 دينارٍ عام 2007، وبمعدل انخفاض قدره (–0.051%) عن العام السابق له، اما حجم الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بمعدل 0.02%، اما عام 2008 ومع حلول الأزمة المالية وتأثيرها على العراق فقد انخفض سعر الصرف الموازي الى 1203 دينار عراقي وقد تراجع معدل النمو الى (–.017%) عن العام السابق له ، اما حجم الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 120626517.1 دينار عراقي، وحقق معدل نمو قدره 0.08%، واستمرت العلاقة الطردية بين سعر الصرف وحجم الناتج المحلي الإجمالي الى السنوات اللاحقة، ونلاحظ ان التراجع الطفيف في سعر الصرف الحقيقي قد لا يؤثر بشكل كبير على تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي وذلك لضخامة حجم الناتج أولاً ولطبيعة الانتاج المتحقق،

---

(1)عمر محمد عكاوي، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 37، لسنة 2017، ص 103و 104.

فهو متاتي من صادرات النفط بشكل شبه كامل وليس من تنوع قاعدة انتاجية تتأثر بشكل كبير بتغيرات سعر الصرف للدينار العراقي، ومع ذلك عند النظر الى التراجع في سعر الصرف الموازي عام 2014 بنسبة (-0.039%) ، بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على العراق، نجد حجم الناتج المحلي الإجمالي تراجع ايضاً ، ففي الوقت الذي بلغ فيه 174990175.0 مليون دينار عراقي عام 2013، نجد انه حقق حجم قدره 175335399.6 مليون عام 2014، أي ان معدل النمو بلغ 0%[1]، وكذلك في السنوات اللاحقة فنلاحظ انه في عام 2018 قر تراجع سعر الصرف الموازي بشكل طفيف الى 1206 بعد ان كان 1258 عام 2017، اي بمعدل انخفاض قدره (-0.003%) فقط، الا انه انعكس سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد حقق معدل نمو سالب قدره (-0.01%) وكذلك عام 2020 فقد تراجع سعر الصرف الموازي بنسبة (-1.000%) مما انعكس على تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى (-0.10%) عام 2020، نتيجة لتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي، وهو ما يؤشر مدى الترابط بين سعر الصرف وعلاقته بحجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق.

(1)فلاح حسن ثويني ، عامر شبل زيا، تأثير التوجهات الحكومية والنقدية للبنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات على الاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ،العدد، 39، لسنة 2018، ص 23.

شكل (8)

معدل نمو سعر الصرف الموازي ومعدل نمو الناتج المحلي اللجمالي في العراق للمدة(2004-2020)

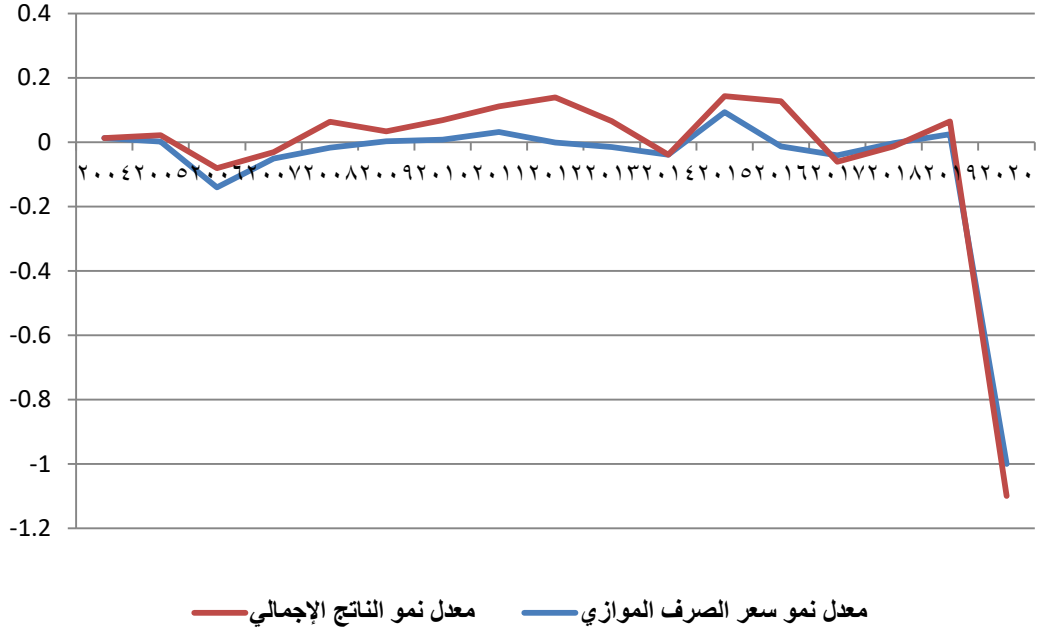

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3) والجدول (4) .

الفصل الثالث

قياس أثر بعض المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي

تمهيد

يتناول هذا الفصل الجانب القياسي لبيان أثر المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال استخدام الاساليب الكمية الحديثة ، التي تستند الى تحليل السلاسل الزمنية ، كمنهجية ARDL ونموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل لمتغيرات النموذج وفق هذه المنهجية ، فضلا عن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين. وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول / توصيف وبناء النموذج القياسي .

المبحث الثاني / مصفوفة معاملات الارتباط واستقراريه السلاسل الزمنية.

المبحث الثالث / اختبار النموذج وتحليل النتائج .

المبحث الاول: توصيف وبناء النموذج القياسي

Description and Construction of the Standard model

تعتبر النماذج القياسية احدى ادوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من ناحية ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من ناحية اخرى .

لذلك يجب التعبير عن أي ظاهرة اقتصادية بصورة كمية عن طريق اتباع صيغة رياضية معبرا عنها برموز ومعادلات رياضية ، وان هذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج . وان هذه المرحلة تسمى بمرحلة توصيف وصياغة النموذج . وتتضمن هذه المرحلة عدة خطوات يمكن ادراجها بالآتي:

المطلب الاول: بناء هيكل النموذج

أن النموذج يتكون من معادلة واحدة تضم متغيرا تابعا واحدا ومتغيرات مستقلة ثلاثة ، لذا تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Multiple linear regression) في تقدير العلاقات المدروسة بين المتغيرات. وان الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد اسلوب واحد وانما مجموعة من الاساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة . ويمكن ان نستخدم الانحدار الخطي المتعدد في حالة توافر الشروط التالية:

1- ان تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
2- ان تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
3- يجب ان تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الاقل .

المطلب الثاني: متغيرات النموذج

استخدمت عددا من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي في مسارها الزمني وذلك بالاعتماد على ما جاءت بها أسس النظرية الاقتصادية ، فضلاً عن طروحات بعض المدارس الفكرية وما استخدمته النظرية الحديثة ، وفيما يأتي وصف لمتغيرات النموذج:

1- المتغيرات المستقلة (Independent Variables) : يطلق على هذه المتغيرات بالمتغيرات الخارجية لأنها تتحدد بقوى من خارج النموذج (Exogenous Variables) ويمكن الحصول عليها من الاحصاءات الرسمية للدولة ومن خلال النشرات الدولية للمؤسسات والجهات ذات الصلة ، او من خلال طرق القياس المتبعة . ونلاحظ ان النموذج المقدر في هذه الدراسة يضم ثلاثة متغيرات مستقلة وهي (عرض النقد الواسع والذي يرمز له بالرمز ((M2 واسعار الفائدة الحقيقية والذي يرمز لها بالرمز (INT) واسعار الصرف والذي يرمز لها بالرمز (EXCH) .
2- المتغيرات التابعة (Dependent Variables): يطلق على هذه المتغيرات بالمتغيرات الداخلية (Endogenous Variable) لأنها متغيرات تتحدد قيمتها من داخل النموذج ، وان المتغير التابع في النموذج هو الناتج المحلي الاجمالي الذي يرمز له بالرمز (GDP) .

المطلب الثالث: تحديد العلاقة بين المتغيرات

ان النموذج يتضمن المعادلة التالية:

$$GDP = \alpha_1 + \alpha_2 M2 \mp \alpha_3 INT \mp \alpha_4 EXCH + \ell t1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(12)$$

وهنا يمكن ان نحدد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية وكما يأتي:

1. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد بالمفهوم الواسع: تفترض النظرية الاقتصادية وبالاستناد الى افكار اغلب المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة سببية موجبة بينهما لذا فمن المتوقع ان تكون المعلمة (α_2) موجبة .

2. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واسعار الفائدة الحقيقية : تفترض النظرية الاقتصادية ان هناك علاقة سببية سالبة بين الناتج المحلي الاجمالي واسعار الفائدة الحقيقية فمن المتوقع ان تكون المعلمة (α_3) سالبة.

3. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف: تفترض النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على افكار اغلب المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة سببية سلبية بينهما ، وبالاعتماد على هذه الفرضية يصبح من المتوقع ان تكون المعلمة (α_4) سالبة .

المبحث الثاني: مصفوفة معاملات الارتباط واستقراريه السلاسل الزمنية

المطلب الاول: مصفوفة معاملات الارتباط

لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد جدول مصفوفة معاملات الارتباط الآتية:

جدول(5)

مصفوفة معاملات الارتباط

Correlation				
	GDP	M2	INT	EXCH
GDP	1.000000	0.802866	-0.167382	-0.699063
M2	0.802866	1.000000	0.051406	-0.657650
INT	-0.167382	0.051406	1.000000	-0.188116
EXCH	-0.699063	-0.657650	-0.188116	1.000000

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

يشير الجدول (5) للعلاقة بين المتغيرات اذ يوضح قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات ويتضح من خلاله وجود ارتباط بينهما واتجاه العلاقة ايجابية بين عرض النقد الواسع والناتج المحلي الاجمالي واتجاه العلاقة سلبية بين اسعار الفائدة الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي وكذلك الحال بالنسبة لأسعار الصرف ، إلا إن هذا الارتباط اضافة لكونه عاجزا عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فانه لا يقدم دليلا كافيا على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها ، لذا سيتم اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات .

المطلب الثاني: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

أن تحليل السلاسل الزمنية يعتبر خطوة مهمة قبل مرحلة تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. للتأكد من استقرارية (stationers) هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الاحصائية لها ، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابتة مع مرور الزمن [1] . اما اذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف * (spurious regression) ، وحتى يتم معالجة ذلك سوف نعتمد على اختبارات جذر الوحدة (unit Root Test) للتأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها ، ورغم تعدد اختيارات جذر الوحدة الا اننا سوف نركز على استخدام اختبارين وهما: اختبار ديكي –فولر (Dickey and Fuller 1979) الموسع الذي يسمح بإدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي واختيار فيليبس –بيرون (phillips-perron 1988) . ففي عام 1981 طوّر كل من ديكي وفولر ثلاث معادلات مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة تكون المعادلة الاولى بدون حد ثابت ، اما المعادلة الثانية فأنها تحتوي على الحد الثابت فقط ، في حين تحتوي الثالثة على الحد الثابت والاتجاه العام ، وان حدود الخطأ (e_t) في المعادلة هي التي تتصف بالضوضاء البيضاء (white noise) وتتميز بالخواص المرغوبة.

ويمكن توضح اختبار ديكي –فولر من خلال الصيغ الاتية [2]

الصيغة الأولى: من دون حد ثابت ومن دون اتجاه زمني .

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذ إن:

Y_t: السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختبار استقراريته .

---

(1)عدنان الوردي : "اساليب التنبؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص258.

*الانحدار الزائف : يعني وجود اتجاه عام (trend) في السلسلة الزمنية ، في حالة عدم استقرارها وتم استخدام طريق (OLS) ، ستكون النتائج غير صحيحة بالرغم من ارتفاع معامل التحديد وقيم احصاء (t ,F) .

(2) انظر في ذلك :

Badi G. Baltagi , Econometrics , 2nd Edition , Verify Berlin Heidelberg New York . USA .1999.p370.

μ_t : متغير عشوائي (*Random Variable*) أو حد الاضطرابات ، يفترض بأنه يتوزع توزيعاً طبيعياً مستقلاً بتباين ثابت ووسط حسابي مساوي للصفر ، ويشار إلى هذا الافتراض كالآتي:

$$U_i \sim N(0,\sigma^2 U_i)$$

$$U_i \sim N(0,\sigma^2 U_i)$$

Δ: الفرق الأول للسلسلة ، ($\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$) .

δ: تمثل معلمة المتغير المتباطئ .

الصيغة الثانية: تتضمن حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني .

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذ إن:

β_1: تمثل معلمة المقطع الصادي (الحد الثابت) .

الصيغة الثالثة: تتضمن حداً ثابتاً واتجاهاً زمنياً .

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذ إن:

β_2: معلمة الاتجاه الزمني .

t: الاتجاه الزمني ، والغرض من إدخاله في النموذج هو للتخلص من الترابط الزائف وإزالة الاتجاهات غير العشوائية .

يتطلب إجراء اختبار (*DF*) باستخدام الصيغة الأولى حساب ما يسمى قيم ($\hat{\tau}$) وذلك لغرض اختبار الفروض الآتية:

1. فرضية العدم: $(H_o : \delta = 0)$.
2. الفرضية البديلة: $(H_1 : \delta \langle 0)$.

ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة ، يتم استخدام معايير مثل (Akaike info Criterion (AIC)) او (Final Prediction error) (Schwartz info criterion (SC)) (FPE)) [1] .

(1)DimitiosAsterion and Stephen G.Hall .Applied Economerrics , palgraveMacmill an LTd. New York , 2007 .p295.

في حالة التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، يتم مقارنة قيمة ($\hat{\tau}$) المحسوبة مع القيم الجدولية المعدة خصيصاً لذلك من قبل (*Dickey–Fuller*) والتي تدعى بالقيم الحرجة (*Critical values*)عند حجم العينة (*n*) ومستوى معنوية(1% ، 5% ، 10%) ، وذلك لان توزيع المعلمات يختلف عن توزيع (*t*) الطبيعي ، لذا فان القيم الجدولية تختلف كذلك ، وقد سعت الدراسات لتحديد قيم جدولية خاصة والتي طورها (*Mackinnon*) عام (1991)[(1)] في تحليله المعروف بـ (*Response Surface Analysis*) ، ومن خلال صيغة إذا تم التعويض فيها بالقيم المطلوبة يمكن الحصول على القيم الحرجة التي يشار إليها أحياناً بالمصطلح (*MK Critical tau values*) لاختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وهي تتمثل في:

$$CV(K, Model, n, e) = b + b_1\left(\frac{1}{n}\right) + b_2\left(\frac{1}{n}\right)^2$$

وخلافها يأخذ الفرق الثاني وتُكرر خطوات الاختبار لمعرفة درجة استقرار المتغير المعني ، غير أن اخذ الفروق للحصول على الاستقرار سيحذف معلومات احتمالية مهمة حول العلاقات بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل ، لذا لابد من التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بوساطة اختبار التكامل المشترك (*Cointegration test*) .

وللتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في التحليل فقد تم استخدام طريقة ديكي _ فولر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية . ولتفسير ذلك تم الاعتماد على المعلمة الاحتمالية (prob) ، فعندما تكون قيمة (prob) اكبر من (0.05) فالمعلمة تكون غير معنوية (اي ان t المحتسبة اقل من t الحرجة) ، اما اذا كانت اقل من (0.05) فالمعلمة تكون معنوية .

---

(1) *J.G.Mackinnon: " Critical Values for co integration tests " ;Engle , R.F Granger , C.W.J , (eds) : Long Run Economic Relationships : Reading in co integration , ch.13 ,Oxford University Press , 1991 , PP.267-276 .*
www.stats.uwo.ca /faculty/yu/unit.pdf.

جدول (6)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		GDP	M2	INT	EXCH
With Constant	t-Statistic	-2.2778	-2.2509	-3.6371	-2.9160
	Prob.	***0.1822***	***0.1911***	***0.0076***	***0.0491***
		n0	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1958	-1.1213	-3.8687	-2.6355
	Prob.	***0.4834***	***0.9165***	***0.0192***	***0.2666***
		n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5479	-0.7202	-0.8203	-0.7887
	Prob.	***0.4758***	***0.4005***	***0.3567***	***0.3705***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(GDP)	d(M2)	d(INT)	d(EXCH)
With Constant	t-Statistic	-2.0751	-1.9245	-2.3968	-2.7614
	Prob.	***0.2552***	***0.3191***	***0.1467***	***0.0697***
		n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3790	-2.5548	-2.4239	-3.0077
	Prob.	***0.3867***	***0.3019***	***0.3641***	***0.1384***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1359	-2.0398	-2.4074	-2.7135
	Prob.	***0.0324***	***0.0406***	***0.0167***	***0.0074***
		**	**	**	***

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ويشير الجدول بأن متغيرات النموذج قد سكنت بعد اخذ الفرق الاول ، لذلك اصبح من الضروري استخدام نموذج (ARDL) ، وذلك لأن اهم مميزات هذا النموذج قدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى ام في الفرق الاول ام مزيج بين الاثنين ، ويعد هذا النموذج اكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة مثل عينة البحث ، كما ان تطبيق هذا النموذج يمكننا من الحصول على اكفأ تقدير للمعلمات الطويلة والقصيرة الاجل .

اما بالنسبة لاختبار فيليبس– بيرون (phillips – perron) ، فيعتمد على نفس المعادلة اعلاه ، إلا إنه يختلف عن اختبار (Dickey – fuller) البسيط والموسع في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي ، حيث تقوم بعملية تصحيح غير معلمية (Non parametric) لـ أحصائية (t) للمعلمة (δ) وله قدرة اختبارية افضل وأدق لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير .

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار فليبس – بيرون .....

وتعد الكثير من السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول .

جدول (7)

استقرارية المتغيرات وفق اختبار فليبس بيرن(pp)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		GDP	M2	INT	EXCH
With Constant	t-Statistic	-1.9514	-1.8425	-2.2669	-2.0875
	Prob.	***0.3073***	***0.3571***	***0.1857***	***0.2503***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3461	-0.1150	-2.3891	-1.5754
	Prob.	***0.8671***	***0.9936***	***0.3816***	***0.7918***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4665	-0.7114	-0.3405	-1.1040
	Prob.	***0.8127***	***0.4047***	***0.5586***	***0.2420***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(GDP)	d(M2)	d(INT)	d(EXCH)
With Constant	t-Statistic	-2.2671	-2.6783	-2.5411	-2.9543
	Prob.	***0.1857***	***0.0835***	***0.1109***	***0.0449***
		n0	*	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5640	-3.0046	-2.5780	-3.1889
	Prob.	***0.2978***	***0.1392***	***0.2915***	***0.0960***
		n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.2991	-2.7242	-2.5485	-2.8955
	Prob.	***0.0219***	***0.0072***	***0.0115***	***0.0044***
		**	***	**	***

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

يوضح الجدول (7) نتائج اختبار فليبس – بيرون .....

إذ نلاحظ ان المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مستقرة عند اخذ الفرق الاول ويمكن بيان ذلك من خلال الاشكال البيانية التالية .

وفي أدناه الاشكال البيانية للمتغيرات قيد البحث وهي ساكنة في الفرق الاول :

شكل (9)

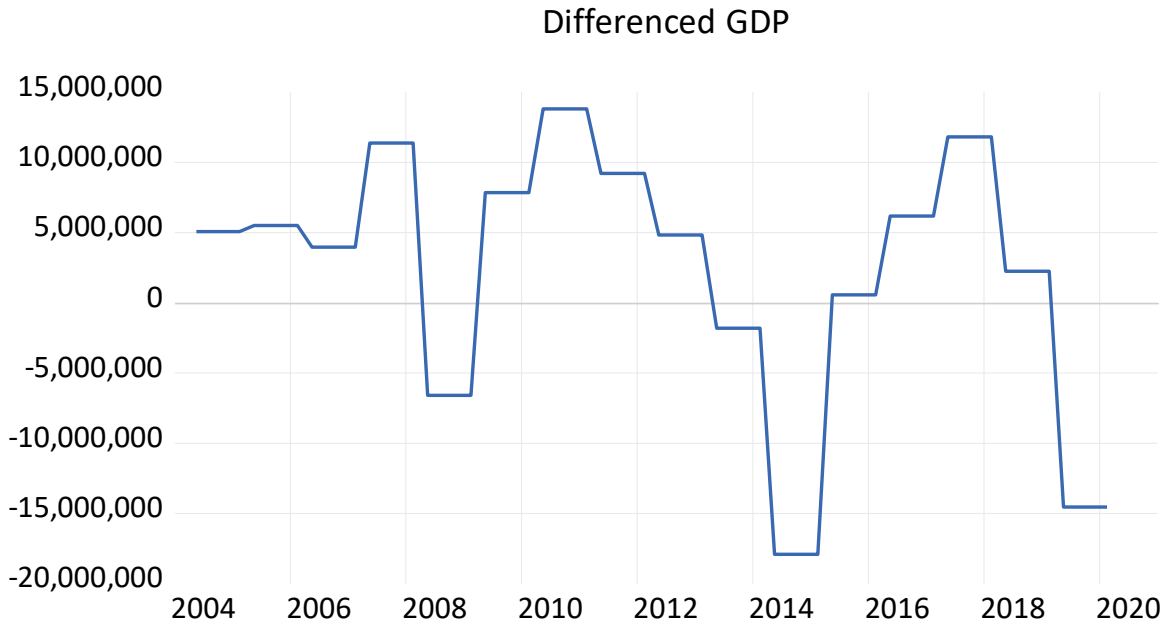

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

شكل (10)

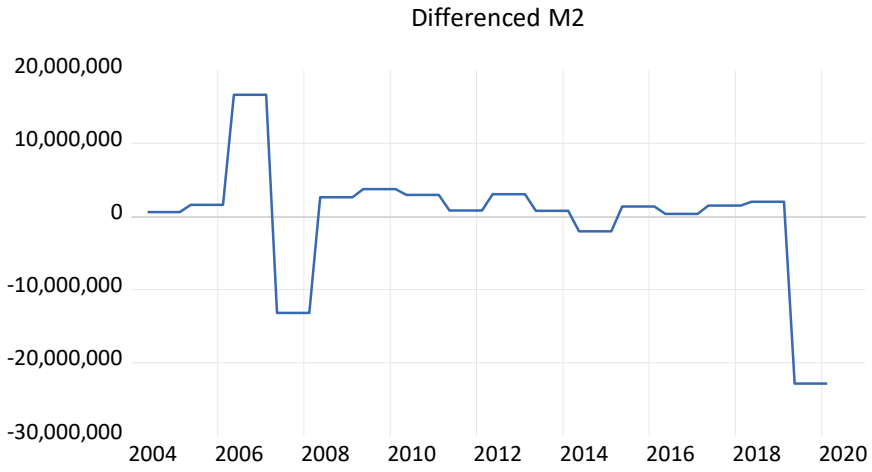

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

شكل (11)

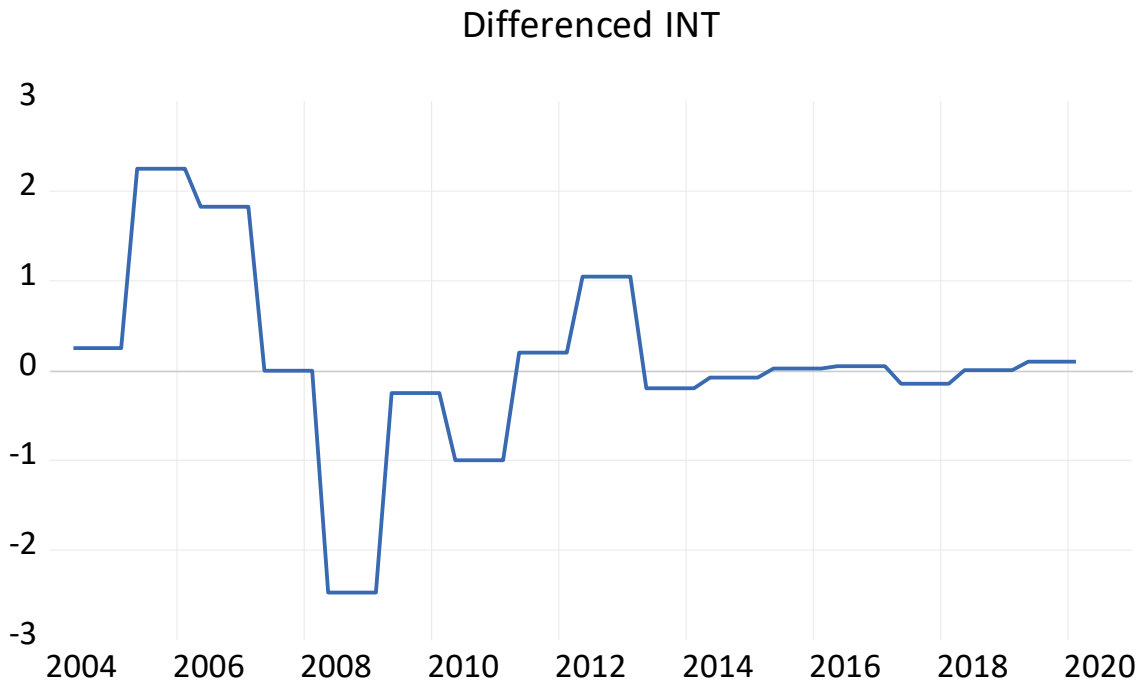

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

شكل (12)

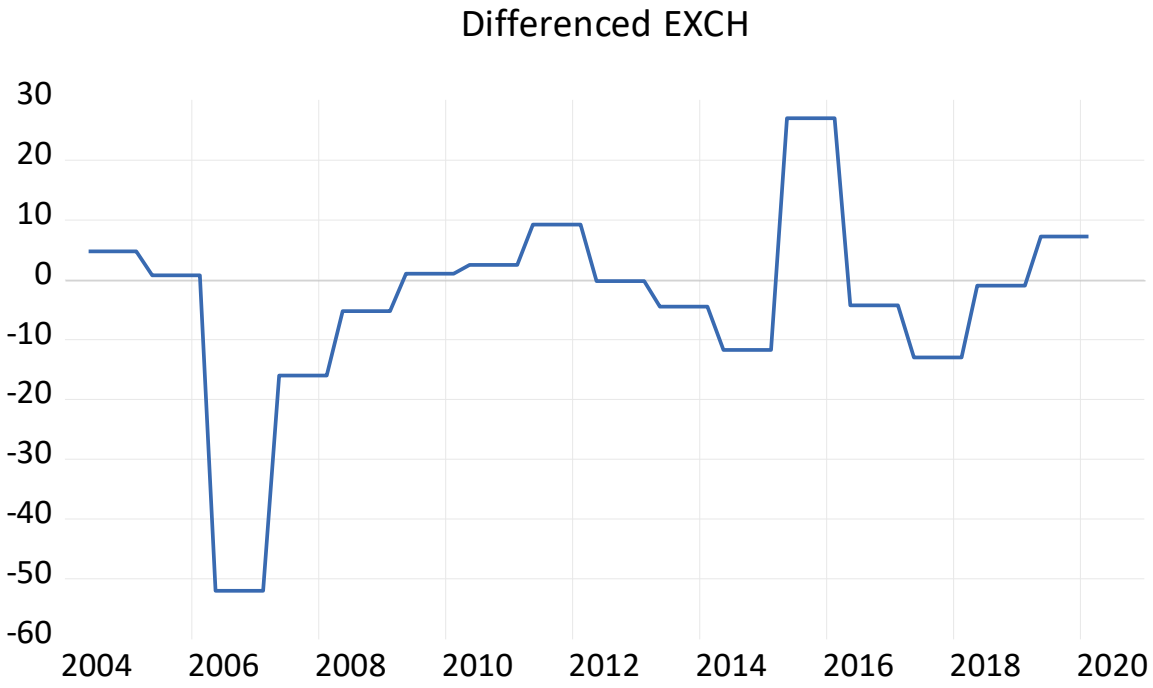

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

المبحث الثالث / تقدير النموذج وتحليل النتائج

أولاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

تم اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) من خلال اسلوب اختبار الحدود (Bound Test) المطور من قبل (Pesaran et al 2001)) إذ تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model)(AR) ونماذج فترات الابطاء الموزعة ، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في أبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو اكثر[(1)] . وتتميز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة[(2)]:

1. إن انموذج (ARDL) يمكن ان يستعمل بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت بالمستوى ، أم بالفرق الاول ، أم مزيجاً بين الاثنين .
2. إن هذا النموذج يأخذ عددا كافيا من مدد التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات انموذج الاطار العام .
3. يمكن عن طريق هذا الأنموذج ان نحصل على أنموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط ، إذ إن انموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج ، لذلك فأن هذا الأنموذج له القدرة على تقدير المعلمات القصيرة والطويلة الاجل في نفس المعادلة وفي الوقت نفسه .
4. كما انه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الاجل الطويل .
5. يعتبر أنموذج (ARDL) من الناحية الاحصائية اكثر اهمية من النماذج الاخرى في تحديد التكامل المشترك في حالة العينات او المشاهدات الصغيرة .

---

(1)Pesaran , M. , Shin, Y. and smith , R., Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship , Journal of Applied Econometrics , Vol.16 , 2001, pp.289-329.

(2) محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار محمد خلف ، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 1 ، ع4 ، 2012 ، ص18 .

لذا فان رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من Pesaran et al(2001) حيث يتكون الجدول من حدين: قيمة الحد الادنى (Lower Critical Bound, LCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) وقيمة الحد الاعلى (Upper Critical Bound UCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فاذا كانت قيمة Fالمحسوبة اكبر من UCB، ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) ، على نقيض ذلك ، إذا كانت F المحسوبة اقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم تكامل مشترك) ، أما إذا اوقعت قيمة F المحسوبة بين UCB , LCBففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

ثانياً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)

ان النموذج المقدر مبني على اساس ان المتغيرات المستقلة المتمثلة بعرض النقد الواسع واسعار الفائدة الحقيقية واسعار الصرف وان مدة التخلف الزمني(2,0,1,1) بناءا على قيم (Akaike)(AIC) والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج ، اذ تم تحديد مدة الابطاء الزمني الى (2) تخلفين زمنيين لمتغير الناتج المحلي الاجمالي وعدم وجود تخلف زمني لمتغير عرض النقد ،وتخلف زمني واحد لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفقا لمعيار (Akaike) ، وكما موضح في الجدول (8)

جدول (8)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/29/22 Time: 23:15
Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q1
Included observations: 63 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2 INT EXCH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.691924	0.075423	22.43233	0.0000
GDP(-2)	-0.772757	0.070290	-10.99388	0.0000
M2	0.096244	0.037509	2.565872	0.0130
INT	1593074.	851182.3	1.871601	0.0666
INT(-1)	-1866503.	864395.9	-2.159315	0.0352
EXCH	42314.21	52503.35	0.805934	0.4238
EXCH(-1)	-73284.39	49101.18	-1.492518	0.1413
C	51770332	21527755	2.404818	0.0196

R-squared	0.995808	Mean dependent var	1.93E+08
Adjusted R-squared	0.995275	S.D. dependent var	65496225
S.E. of regression	4502221.	Akaike info criterion	33.59621
Sum squared resid	1.11E+15	Schwarz criterion	33.86835
Log likelihood	-1050.281	Hannan-Quinn criter.	33.70324
F-statistic	1866.587	Durbin-Watson stat	2.147105
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12 .

ويتضح من الاختبارات الاحصائية للنموذج معنوية هذه الاختبارات وجودة النموذج المقدر من خلال (R2) المعدل والبالغة (0.99) فضلا عن قيمة (F – Statistic) والبالغة (1866.587) وبمستوى

معنوية احصائية (0.0000) . لذلك نقبل فرضية العدم (H0) اي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر .

ثالثاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك

للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، نعتمد أختبار الحدود وكما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (9)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/29/22 Time: 23:17
Sample: 2004Q1 2020Q4
Included observations: 63

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.669489	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	63	Finite Sample: n=65		
		10%	2.492	3.35
		5%	2.976	3.896
		1%	4.056	5.158
		Finite Sample: n=60		
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

الجدول (9) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود إذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F – Statistic)) والبالغة(4.669489) هي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية(5%) وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقا لاختبار الحدود ، يتم تحديد العلاقة القصيرة الاجل والعلاقة طويلة الاجل .

رابعاً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)وفق منهجية ARDL

تقدير العلاقة قصيرة الأجل: ان العلاقة القصيرة الاجل تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECMt -1) بوصفه متغيراً تفسيرياً ، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل ، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين ، ويوضح الجدول (10) نتائج تقدير أثر كل من اسعار الفائدة الحقيقية واسعار الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير .

جدول (10)

تقدير العلاقة في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/29/22 Time: 23:19
Sample: 2004Q1 2020Q4
Included observations: 63

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.772757	0.063755	12.12076	0.0000
D(INT)	1593074.	579956.0	2.746887	0.0081
D(EXCH)	42314.21	35278.34	1.199439	0.2355
CointEq(-1)*	-0.080833	0.016152	-5.004542	0.0000

R-squared	0.770731	Mean dependent var	2561252.
Adjusted R-squared	0.759074	S.D. dependent var	8856049.
S.E. of regression	4346925.	Akaike info criterion	33.46922
Sum squared resid	1.11E+15	Schwarz criterion	33.60529
Log likelihood	-1050.281	Hannan-Quinn criter.	33.52274
Durbin-Watson stat	2.147105		

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 12 .

يبين الجدول (10) أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات النموذج ، إذ تشير النتائج الى عدم وجود تأثير لكل من عرض النقد بالمفهوم الواسع وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير ،بينما كان أشارة سعر الفائدة موجبة وهي مخالفة لتوقعات النظرية الاقتصادية ، وتشير معلمة حد تصحيح الخطأ الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير ، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 8% من الاختلال قصير الاجل في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الاجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية أو المستقلة.

خامساً: تقدير العلاقة طويلة الاجل

يبين الجدول (11) أثر المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ،

جدول (11)

تقدير العلاقة طويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/29/22 Time: 23:17
Sample: 2004Q1 2020Q4
Included observations: 63

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	1.190654	0.397478	2.995518	0.0041
INT	-3382642.	2372143.	-1.425986	0.1595
EXCH	-383137.1	157101.6	-2.438786	0.0180
C	6.40E+08	2.27E+08	2.819210	0.0067

EC = GDP - (1.1907*M2 -3382641.5635*INT -383137.1207*EXCH + 640459215.2141)

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير متغيري عرض النقد وسعر الصرف معنوي من الناحية الاحصائية ،إذ بلغت قيمة (Prob.(0.0041 وهي أقل من 5% ، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من قيمة عرض النقد الواسع بأتجاه قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، إذ إن زيادة عرض بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.19) وحدة في الاجل الطويل ، وهذا يبين لنا التأثير الايجابي لعرض النقد الواسع على الناتج المحلي الاجمالي . أما بالنسبة لأسعار الفائدة ، اذ بلغت(Prob.0.1595) وهي أكبر من 5% ، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الاجل بين اسعار الفائدة والناتج المحلي الاجمالي ، أما بالنسبة لأسعار الصرف فقد بلغت(Prob.0.0180) وهي أقل من 5% ، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، وان العلاقة سلبية اي ان زيادة اسعار الصرف سوف يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، ونلاحظ ان تأثير المتغيرات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي محدود وذلك يرجع الى السبب الرئيسي وهو ريعية الاقتصاد العراقي .

سادساً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

بعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية .وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، سوف نعتمد هذا الاختبار الموضح في الجدول أدناه:

جدول (12)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.613092	Prob. F(2,53)	0.5455
Obs*R-squared	1.424580	Prob. Chi-Square(2)	0.4905

اذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test ، إذ بلغت قيمة Prob. Chi – square (0.4905) كما هو موضح في الجدول (12) وهي اكبر من (0.05) ، اي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا.

ويوضح الجدول أدناه أختبار مشكلة عدم تجانس التباين

سابعاً: اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

جدول (13)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.152482	Prob. F(1,60)	0.6976
Obs*R-squared	0.157165	Prob. Chi-Square(1)	0.6918

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمةProb. Chi – square لاختبار Heteroskedasticity Test ARCH قد بلغت (0.6918) وهي أكبر من 5% ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

ثامناً: اختبار الاستقرارية(Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

1. المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) ((The Cumulative Sum of the recursive residuals)

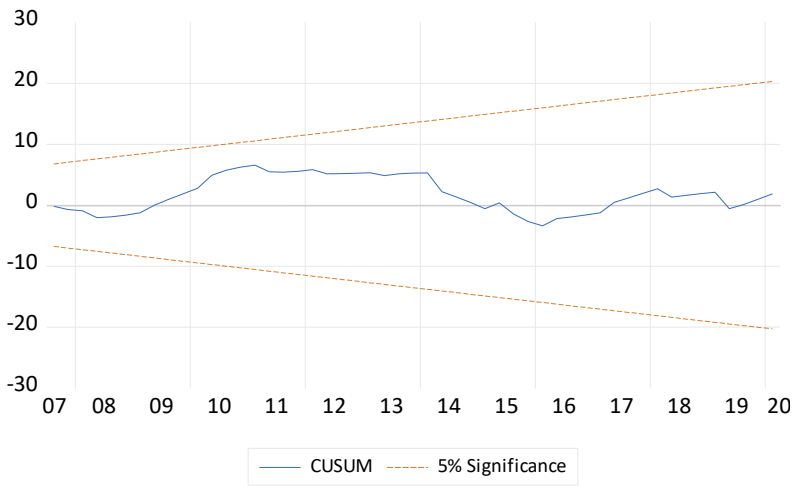

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

من الاشكال البيانية يتضح ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة او داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% أي لا توجد لدينا اكثر من معادلة ومما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الأمثل لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الاجل القصير والطويل .

2. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (The Cumulative) (SUSUMSQ Sum residuals squared

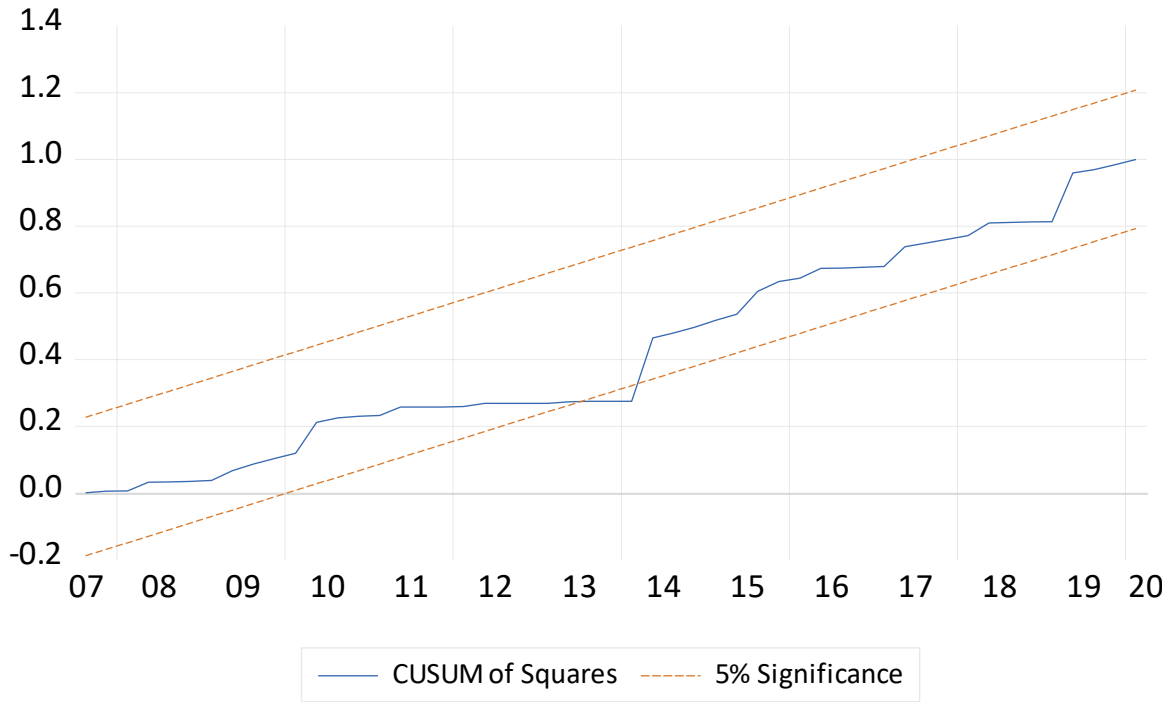

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

بواقي النموذج المقدرة والفعلية

الشكل (13)

بواقي النموذج المقدرة والفعلية

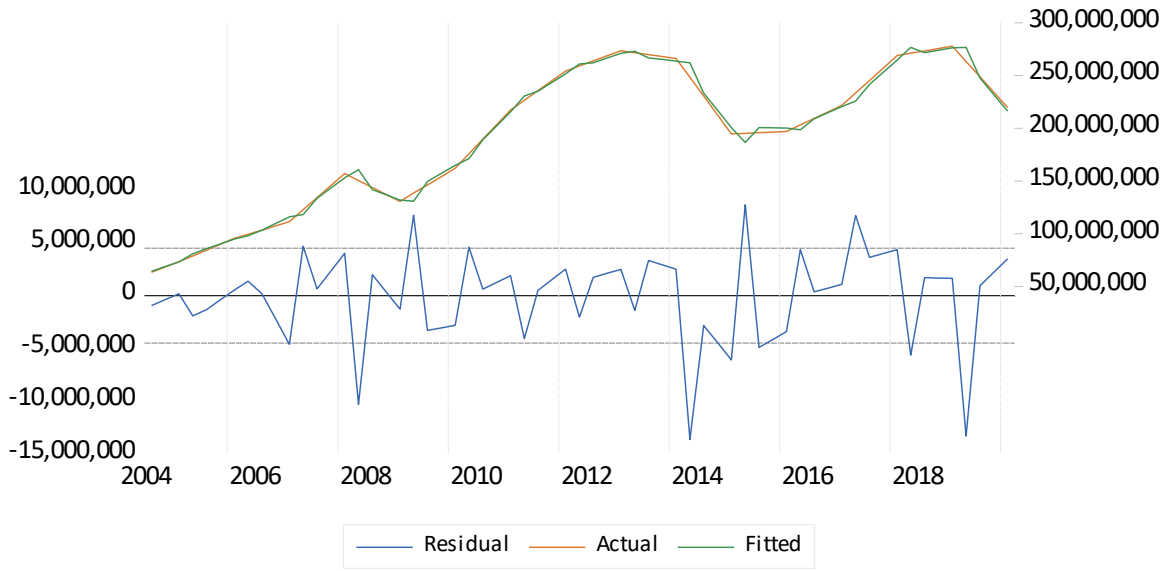

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ويشير الشكل (13) الى تطابق بواقي النموذج المقدرة والفعلية ويعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقا لمنهجية (ARDL).

نستنتج مما سبق ان المتغيرات النقدية ذات تأثير محدود على النمو الاقتصادي ممثلا" بالناتج المحلي الاجمالي في الاجلين القصير والطويل بالرغم من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .وهذا يعود كما يعلم الجميع الى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده على القطاع النفطي بشكل اساسي ، وعدم فاعلية السياسة النقدية احيانا في التأثير على مؤشرات النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال البحث تم التوصل الى جملة من الأستنتاجات ، من أهمها:

1 - اثبات صحة فرضية البحث وهي ان للمتغرات النقدية اثر ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي في العراق بسبب السياسة النقدية والسمة الريعية للاقتصاد العراقي والتي تمثل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الإجمالي فيه .

2 - إن زيادة الاهمية النسبية للقطاع النفطي تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعني إنخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي ، لذلك تؤثر الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي على حجم الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة المتغيرات النقدية في حجم هذا الناتج.

3 - يتأثر عرض النقد بالصدمات الاقتصادية بشكل مباشر بينما الناتج المحلي الاجمالي فتكون استجابته ابطئ للصدمة، رغم ان العراق يعتمد بشكل شبه تام على تصدير النفط الخام لدول العالم بالتالي ان اي صدمة خارجية تنعكس على حجم الناتج المحلي الاجمالي.

4 - تشير نتائج اختبار التكامل المشترك الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسية ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

5 - عدم وجود تأثير لكل من عرض النقد بالمفهوم الواسع وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، وإن هناك علاقة موجبة بين سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي.

6 - إن لعرض النقد تأثير ايجابي في الأجل الطويل على الناتج المحلي الإجمالي ، أما بالنسبة لأسعار الفائدة فإن هناك علاقة طويلة الأجل بين أسعار الفائدة الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي ، أما بالنسبة لأسعار الصرف فلا توجد علاقة طويلة الأجل بين أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

7 - تكون العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي قليلة الأثر وغير ظاهرة بشكل عام عند إجراء المقارنة ما بين معدلات الفائدة الحقيقية وحجم الناتج المحلي الإجمالي ، وتعتمد هذه العلاقة على حجم الإستثمارات المقامة وعلى مدى أهمية تلك الاستثمارات بالنسبة للناتج فضلاً عن مدى تنوع القاعدة الانتاجية للبلد والتي تعتمد على مقدار الإستثمار في تلك الفترة .

ثانياً: التوصيات

1 - العمل على تنويع الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي وعدم الإعتماد على قطاع النفط .

2 - لابد من العمل على تنويع الاقتصاد وعدم الإعتماد على القطاع النفطي فقط والعمل على إيجاد بيئة إستثمار حقيقية للقيام بتنفيذ مشاريع جديدة او تطوير المشاريع القائمة والمتوقفة من اجل زيادة الإنتاج الوطني مع توفير كل السبل التي من شأنها أن تساهم في جذب الإستثمار.

3 - يجب على البنك المركزي المحافظة على الإستقرار النقدي في البلاد وكذلك المحافظة على إستقرار أسعار الصرف .

4 - يتحتم تحقيق التوازن فيما بين عرض النقود والطلب عليه، لأن الإختلال في سوق النقد ينعكس على السوق المحلية للسلع والخدمات وميزان المدفوعات بالتالي حدوث اختلال في صافي الأصول الاجنبية مع ضرورة إيجاد توازن فيما بين السوق النقدي والسوق السلعي وجعل المعروض النقدي مساوي للناتج القومي لتجنب حدوق فجوات تضخمية.

5 - يجب على متخذي القرار السياسي والاقتصادي وإيجاد برنامج إصلاح اقتصادي وفق جدول زمني من أجل تطوير الاقتصاد العراقي وخلق تنمية مستدامة وكذلك بناء قاعدة صناعية وزراعية من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر

المصادر العربية:

اولاً : **القران الكريم**:

ثانياً : **الكتب**:

1. احمد زهير شامية ، صالح خصاونة ،محمد ظافر، مبادئ الاقتصاد، ط 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010.
2. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية ، مجلة الخليج العربي،المجلد38،العدد(1-2)،2010.
3. احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات بغداد، طبعة أولى، 2013.
4. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دار الفكر للطباعة- سوريا ، 2016.
5. اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، طبعة أولى، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، 2011.
6. بريجهام، اوجين، وميشيل ابرهاردت، الادارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، ترجمة سرور على ابراهيم، الرياض، 2009.
7. توماس ماير، جيمس اس دوسيتبري ، روبرت زد البير ، النقود والبنوك والاقتصاد، 2002،.
8. جبر، هشام، ادارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
9. جمال ابراهيم الحيدري، الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ط1،2009.
10. جمال الدين العويسات، العلاقات الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
11. حداد أكرم ومذلول، مشهور،النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2008.
12. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة أولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.

13. حمد سعيد السمهوري ،اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الاردن،2012.
14. حميدة شكار مسلم الايدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في العراق ،دار الكتب والوثائق العراقية ،2001 .
15. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر طبعة أولى، 2002.
16. سعيد الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف التجارية ،2020.
17. سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ،النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري للنشر ، 2016اولى.
18. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، دار ابو ظبي للطباعة ، الامارات العربية ، 2007.
19. شقيري نوري موسى ، صالح طاهر الزرقان، محمد عبد الرزاق الحنيطي،عبدالله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، داو المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
20. شوقي بورقيه، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن،.
21. صباح محمد أبو تايه ،التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق ، طبعة أولى ،الأردن ،2008.
22. ضرار العتيبي وزملاؤه ، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2018.
23. عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، مطبعة البينة – العراق، 2008.
24. عبد الحسين جليل الغالبي ،كاظم سعد الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك ،طبعة اولى ،2016.
25. عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.
26. عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق . تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بلا مكان طبع أو دار نشر، 2008.
27. عبد الحميد عبد المجيد ،اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتقويم العملة وحرب العملات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الإسكندرية ، مصر ،2016.
28. عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مدخل الى الاعمال الدولية ،ط1، 2013.

29. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2004.

31. عدنان الوردي: "اساليب التبنؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990.

32. علي عباس، ادارة الاعمال الدولية، داو المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

33. علي محمد شلهوب، شؤون النقود واعمال البنوك ، ط1، دار شعاع للنشر والعلوم ، سوريا، 2007.

34. عوض اسماعيل الدليمي ،النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد،1990.

35. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ربيع الأول 2014.

36. قيس مهدي حسن البياتي ، توازن القطاع الخارجي في العراق، ط1، دار عمار للطباعة ، بغداد ، 2021.

37. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، لبنان،2010 .

38. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، 2006.

39. محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الاقتصادية، مركز الكتاب الاكاديمي،2019.

40. محمد الفاتح محمود المغربي ،النقود والبنوك ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة – مصر ،2018.

41. محمد القطاربي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، طبعة أولى، 2011.

42. محمد خالد الحريري، .ليلى الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2017،ص108-113.

43. محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة، المنهل للطباعة ،2014، ص187.

44. محمد عبد المجيد سليمان، الاقتصاد الخفي، أسبابه وانعكاساته وطرق التغلب عليه، مصر، دار التعليم الجامعي، لا توجد سنة نشر، ص23.

45. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مطبعة جعفر العصامي، دار الملاك، بغداد، ط3، 2009، ص126.
46. محمود حامد، الاقتصاد الكلي ،دار حميثرا للنشر والترجمة ،2017،ص41.
47. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي دار غريب مصر، 2007،ص129.
48. مدحت كاظم القريشي، الفساد الاداري والمالي في العراق (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، 2012، ص 43.
49. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد ، 2012، ص 30 .
50. مناور فريح حداد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002،ص120 .
51. ناسو وليلم سينيور، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000،ص119 .
52. نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى فريدمان، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، لبنان، 2012،ص45.
53. نزار سعيد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي – مبادىء وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، 2006 ،ص123.
54. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع–عمان، 2005،ص 189–190 .
55. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، طبعة أولى، 2010،ص150.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

1- بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص24–25.

2- عدنان كريم فرهاد، علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة اقتصادية لجذور العلاقة وسجل تكييفها مع إشارة إلى عينة من المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت 2009،ص60.

3- علية عبد الباسط عبد الصمد، اثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، 2011، 73.

4- محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار محمد خلف ، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 1 ، ع4 ، 2012 ،.

5- مليلي ايمان، محددات عرض النقد في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة ماجستير، 2019،ص26.

رابعاً: الدراسات والبحوث والمقالات والتقارير الرسمية:

1- ابراهيم الكراِسنة ، سياسة سعر الصرف، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، عمان، 2007.

2- أبكر واخرون، سعر الصرف في السودان، دراسة تحليلية باستخدم الانحدار الخطي المتعدد والشبكات، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد الاحصائيين العرب، 2013 .

3- احمد بلوافي، عبد الرزاق بالعباس، حقيبة سياسة معدل الفائدة الصفري، الملتقى الدولي الثالث، الجزائر، 2009.

4- احمد عباس الوزان، مظفر حسي علي:"إدارة سعر الصرف في العراق دراسة تقويمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2008.

5- احمد عمر الراوي، دورة في عملية التنمية الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع 4،2006.

6- احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000.

7- احمد معن الطبقجلي، ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.

8- اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، عدد2006.

9- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003.

10- تيري لين كارل ، مخاطر الدول النفطية، ترجمة عبد الأله النعيمي، ط1، مركز الدراسات العراقية ، بغداد ، 2008.

11- سامي فاضل عطو ، دراسة حول تطوير هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية لتفعيل الاقتصاد العراقي ، مجلة الرشيد ، ع7 ، 2002.

12- صادق رشيد الشمري، ادارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ٤٣.

13- عبدالله رزاق الحجار، الاقتصاد الكلي، ط1، دار منهل اللبناني، بيروت – لبنان، 2006، ص ٧٥.

14- عبد الحفيظ، عبير شعبان، اثر التغييرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1980-2014)،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، العدد الثاني،2016.

15- عزمي وصفي عوض، تقديرات عرض النقد في فلسطين ،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ،فلسطين، 2012.

16- علي جابر عبد الحسين ، وآخرون ، تقدير وتحليل اثر مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، العدد 55 ، لسنة 2019.

17- عمر محمد عكاوي، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 37، لسنة 2017.

18- فاطمة عبد جواد، ناجحة عباس علي، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة 1971-2005، الهيئة العامة للضرائب، وزارة المالية، بغداد2011.

19- فلاح حسن ثويني ، عامر شبل زيا، تأثير التوجهات الحكومية والنقدية للبنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات على الاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ،العدد، 39، لسنة 2018.

20- كمال البصري، ضعف اداء الاقتصاد العراقي مسؤولية من؟ مجلة علوم انسانية – السنة السابعة، العدد 42 – 2009.

21- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،2006،العدد الحادي عشر.

22- محمد خير الله العكام، الضريبة على القيمة المضافة ودورها التكاملي(دمشق:هيئة الموسوعة العربية، 2005).

23- محمود محمد محمود ، حسين عطوان مهوس ، سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004 – 2012) بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي بدون سنة نشر.

24- مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصادي في معدلات الصرف، دراسة، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2003.

25- مظهر محمد صالح، الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الانتاج، نائل محافظ البنك المركزي /العراق، 2004.

26- منعم دحام العطيه، العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة الادارة والاقتصاد /كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، العدد 93 لسنة 2012.

27- مهند عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي – مؤسسة النقد العربي، 2016، السعودية، فبراير 12.

28- نبيل جعفر عبد الرضا ومروة عبد الرحيم – مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية، عمان، 2016.

29- نورة عبد الرحمن اليوسف، تعادل اسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد1، مجلد عشرين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

30- نورة عبد الرحمن اليوسف، تعادل اسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد1، مجلد عشرين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

31- هيل عجمي جميل الجنابي ، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه للفترة (1974-2003)،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23،العدد2، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة ال البيت، عمان.

32- وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001.

33- وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي بدون سنة نشر ، .

34- يوسف علي عبد الأسدي، أديان فلاح السهلاني، اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة من 1991-2017 مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع والخمسون، المجلد الخامس عشر، حزيران، 2020

35- يوسف علي عبد الأسدي، أديان فلاح السهلاني، اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة من 1991-2017 مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع والخمسون، المجلد الخامس عشر، حزيران، **2020**

خامساً: التقارير والمواقع الالكترونية:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016.

2- جمهورية العراق – وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) بغداد – 2009.

3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام 2005-2006.

4- صندوق النقد العربي – النشرة الاحصائية للدول العربية، 2010.

5- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للسنوات (2017-2018)

6- -https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

7. cbi.iq/page/37

المصادر الأجنبية

1- Al-Shukry, Abdul-Azim (2013) the effect of the exchange rate on monetary inflation in Iraq for the period 1990-2010
2- Andrew J. G. Cairns, Interest rate models and introduction, Princeton University Press, 2004,p210
3- Arnold, Roger, Macroeconomics, Thomson Sourth Western, USA, 2008,P249
4- Badi G. Baltagi , Econometrics , 2nd Edition , Verify Berlin Heidelberg New York . USA .1999.p370.
5- Begg, David , Fischer ,Stanley & Dornbusch , Rudiger, 1984,economics – British Edition, Mc Graw – Hill Book Co
6- Blanchard, O. 2017. Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education Limited, USA
7- DimitiosAsterion and Stephen G.Hall .Applied Economerrics , palgraveMacmill an LTd. New York , 2007 .p295.
8- Economists , Working Paper 2002-3, Bank of Canada, p52.
9- European parliament,The Determination of Interest rate, working paper, Directorate General for research, Decembet 1999.p19
10- Froyen, R. T. (2013).Macroeconomics:Theory and Policy, Pearson Education, London.
11- Georye N. Halm:Economics of money and Banking (Home Wood, linois, Richard D. Irwin, Inc)
12- Investopedia, part of guide to Economic, GDP, 2021,April
13- *J.G.Mackinnon: " Critical Values for co integration tests " ;Engle , R.F Granger , C.W.J , (eds): Long Run Economic Relationships: Reading in co integration , ch.13 ,Oxford University Press , 1991 , PP.267-276 .*
14- Joseph P. Daniels & David D. Vanhoose, International Monetary And Financial Economic, 2010, p189-199-191
15- Kandel, M, and Dincer, N. N. (2008).A Comparative Analysis of Exchange Rate Fluctions and Economic Activity:The Cases of Egypt and Turkey", International Journal of Development Issues, 7(2),136_159
16- Mankwi, Gregoryn,Macroeconomics,7Ed,worth Publishers,2004
17- Mark Blaug, Economic Theory in retrosepect, University of Exeter, Fifth edition, 1999,P35
18- Michael b Charles, Macroeconomics ,scond edition,oxford university,press Inc,New york,1998

19- Patalinghug, J.C., (2017), "An Investigation into the Sensitivity of Money Demand to Interest Rates in the Philippines", Journal of Applied Business and Economics, Vol.19.
20- Pesaran , M. , Shin, Y. and smith , R., Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship , Journal of Applied Econometrics , Vol.16 , 2001, pp.289-329.
21- Peter N. Ireland ,2005, The Monetary Transmission Mechanism, Federal Reserve Bank of Boston, Working Paper, 06-1
22- Pollard, Patricia (2004), Monetary Policy-Making Around the World: Different Approaches from Different Central Banks, Federal Reserve Bank of St, Louis
23- R. Glenn Hubbard ،Money ،The financial system ،and the economy ،Columbia university6،th edition ،2008 ، p562.
24- Rajas Parchure, Fisher's Equation: Some Methodological Doubts, Gokhale Institute of Politics and Economics, second edition, 2009, p 219.
25- Richard Barth, technical apeets of eggective Exchange Rate Analysis, TMF institute, washington, 2005, P3
26- Salvator, D. "International Economic" John withy&sons, New yourk 2001,p498
27- Schleicher , Christoph , (2002) , An Introduction to Wavelets for
28- Simon Neaime , the Arab economics: monetary and financial implication of euro-currency , arab economic , journal ,no 24 , summer 2001
29- W. Eichhorn, J. Voeller,Theory of the Price Index: Fisher’s Test Approach and Generalizations, second edition, 2012, p49.
30- Wuhan, L.S., Khurshid, A., (2015), "The effect of interest rate on investment; Empirical evidence of Jiangsu Province, China", Journal of International Studies, Vol. 8, No 1, pp. 8190 .

Extract

The broad money supply, real interest rate, and exchange rate were used in this study to analyze and measure the impact of some monetary variables on the gross domestic product for the period (2004-2020). The study's problem was to determine whether monetary variables and the gross domestic product in Iraq are related and to measure the impact of monetary variables during the study period.

As a result, quantitative and descriptive methods were used in the analysis to determine the effect of the variables under study on the gross domestic product, and the autoregressive model of distributed slowdown was used to show the effect of the monetary variables. It is based on the hypothesis that monetary variables have a weak impact on the gross domestic product in Iraq due to monetary policy and the rentier characteristics of the Iraqi economy. The variables were made the same size, and the co-integration and error correction model (ECM) were looked at using the ARDL method.

The analysis came to the conclusion that there is no short-term impact of the broad money supply and the exchange rate on GDP, and the error correction limit parameter suggests that there is a developing long-term equilibrium link between real interest rates and GDP. The results show that there is no long-term parallel relationship between the value of the broad money supply and the value of the gross domestic product, as well as between real interest rates and exchange rates. This is due to the rentier nature of the Iraqi economy, which is primarily dependent on the oil sector and the ineffectiveness of policy. One of the most significant recommendations made by the study is the need to pay attention to the diversity of the production base and the front and back interconnections of the economic sectors. The lack of focus and attention in one sector, and the neglect of other economic sectors, makes it more exposed to the outside world, as well as the need to pay attention to the front and back interconnections of the economic sectors. To accomplish their

shared objective of increasing economic development, monetary and other economic policies must be coordinated.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al_Qadissiya University
College of Administration and Economics
Department of ECONOMICS

The effect of some financial variables on Iraq's gross domestic product from 2004 to 2020

A Dissertation Submitted
To the Council of Administration and Economics College Al-Qadisiya University, in a partial Fulfillment of the Requirements for the degree of MASTER OF PHILOSOPHY IN BUSINESS ADMINISTRATION

by

Douaa Hakim Falih

Assistant Proof.

Dr. Nadia Khedir Gnawi

2022 A.D **1444 H.D**